الجزء الثانی

الأسرار الخفیة فی العلوم العقلیة

فی الطبیعیات

لنبیه عصره العلامة الحسن بن یوسف بن المطهر الحلی

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب الاسرار الخفیه فی العلوم العقلیه
مؤلف علامه حلی (حسن بن یوسف بن مطهر)
موضوع
شماره ثبت ۱۰۴۵۲
شماره قفسه
شماره ثبت کتاب
۱۶۰۲۵
۱۲۴۷
۸۷۹۵۰
خطی - فهرست شده
۱۰۴۵۲

كتاب الامر الحقيقي في العلوم العقلية
للعلامة المحقق قدس سره في طبيعيات منهم

بسم الله الرحمن الرحيم

قد اجمع رأينا على الاشتغال من العلوم المنطقية طالبين للعلوم الطبيعية اذ هي اقرب الاشياء بالنسبة الينا فانا انما ندرك الاشياء بحواسنا او لا ثم ننتقل منها الى المعقولات اذ كانت فطرتنا لا تقتضي ادراك المعقولات الا بتوسط المحسوسات والاشياء المدركة بالحواس انما هي الاجسام ولواحقها والعلم بها ينبغي ان يتقدم على العلم المتكفل بالبحث عن الامور المجردة عن المادة وعلائقها وموضوعه هو الجسم الطبيعي من حيث انه متغير الذي هو الحركة او السكون وفيه مقالات **المقالة الاولى** في لواحق الاجسام الطبيعية وفيها مباحث **المبحث الاول** في الجزء الذي لا يتجزأ اختلف الناس في تركب الاجسام وبساطتها فقال قوم انها مركبة من اجزاء لا تتجزأ فعلا وفرضا وهي متناهية وربما زعم اخرون انها غير متناهية وقال اخرون انها مركبة من اجسام صغار لا تقبل القسمة العقلية وان قبلت القسمة الفرضية والوهمية او الواقعية باختلاف الاعراض وهذا ينسب الى ديمقراطيس وذهب جمهور الحكماء الى انه مركب من الهيولى والصورة وسيأتي البحث عنها وقال بعض المتأخرين ان الجسم بسيط في نفس الامر كما هو بسيط عند الحس وان الهيولى عبارة عن الجسم البسيط والحق هو لا جمهور الحكماء على ان الجسم والكان غير مؤلف من اجزاء مقدارية الا انه يفرض فيها قسمة بغير نهاية ولكل قوم حجج نذكرها ونعقبها بما نقوله — اما الذاهبون الى تالف الاجسام من الجواهر الافراد فقد استدلوا بوجوه ١ ان الحركة منقسمة لان اجزاءها لا تتجزأ لان الزمان كذلك فان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان لم يكن للآن وجود لزم عدم الزمان مطلقا والآن غير منقسم والا لكان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الان حاضرا فالآن فاقد للوجود من الحركة فالان ان كان منقسما انقسم الان والا لزم وجود جزء لا يتجزأ ثم بعد الان تحصل اجزاء اخر عقيبه فاقدة للوجود سلك الحركة ان كان منقسما انقسمت الحركة لانقسام فان الحركة في نصف نصف جميع الحركة فيلزم وجود جزء لا يتجزأ من المسافة ثم نيلوه جزء اخر الى ان ينقطع ب ان النقطة ان كانت جوهرا فهو المطلوب والا كانت عرضا فنقول ان انقسمت فان الحال في احد المحلين لا يجوز ان يكون عين الحال في المحل الاخر الا ان يقال انها حالة في المجموع من دون الحلول في الاجزاء لكن علوم البطلان ج البسيط المستوي اذا وضع عليه كره حقيقية لاقته بنقطة فان الملاقاة بالخط تقتضي تضليع الكرة فاذا دحرجت عليه لاقته بنقط متتالية فتركب الكرة والسطح منها وبما فرض هذا في طرف خط تحرك على خط حتى انهاه د الكل جسم فلا بد له من اجزاء مقدارية فانه متصل وكل متصل قابل طرفان وقابل الاجزاء ان كانت متناهية هو المطلوب وان كانت غير متناهية لزم منه محالات ١ قطع المسافة المتناهية في زمان غير متناه فان المتحرك لا يقطعها الا بعد قطع اجزائها فلو كانت غير متناهية كانت الازمنة غير متناهية ٢ عدم لحوق السريع بالبطيء فان البطيء اذا قطع جزءا ثم ابتدأ السريع فاذا قطع ذلك الجزء يكون البطيء قد قطع اخر ٣ عدم حصول المقدار من التأليف والا فليؤخذ من الكرة الغير المتناهية اجزاء متناهية ثم تضم طولا وعرضا وعمقا فانه لم يزد مقدارها على مقدار الواحد لزم ما قلناه وان زاد فلنسبته الى المؤلف مما لا يتناهى وهي نسبة متناه الى المتناه في المقادير لكنها هي نسبة الاجزاء اعني ما لا يتناهى الى ما يتناهى وهو باطل بالضرورة ٤ مساواة انقسام الجبل للخردلة وربما حمل هذا الوجه مستند ابراسه في ابطال مذهب القائل بقبول القسمة الغير المتناهية ٥ الاستدلال بالبرهان الذي ذكره اقليدس على وجود اصغر الزوايا الحادة فانه يدل على الجزء واحتج الفريق القائلون بتركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزأ بان قالوا قد ثبت وجود اجزاء في الجسم ويستظهر بالبراهين الاتية انقسام الجسم الى ما لا يتناهى كما انه اخذ الشيء الذي ينقسم اليه الجسم فجعلوه جزءا وقد عرفت من الوجهين الاولين من الزامات الفريق الاول بانبات النقطة

انقسمت

٢ وعن الثالث بالتداخل والزموا الفريق الاول وقوع التفكيك في الرحى المتحركة فالزموه والعذران المذكوران باطلان اما الاول فانه لابد فيها من المرور على الوسط واما التداخل فانه يقتضي عدم تآلف الاجسام من الاجزاء وعلى تقديره يلزم انقسام الجزء فان الجزء حال الملاقاة يماس ما لا يماسه حال المداخلة واحتج ذيمقراطيس بان اجزاء الجسم قد ثبت انها متناهية وسيثبت بالبرهان ان الجسم قابل لانقسام غير متناهية بالفرض لا بالفعل وايضا فالجسم ينقسم اما الى لاشئ مطلقا وهو محال واما الى النقطة وهو ايضا محال والا تركب منها فاذن هو منقسم الى اجسام لا تقبل القسمة فعلا واحتج نفاة الجوهر بوجوه ا ان الجوهرين الجوهرين ان لاقا ما بالكل لزم التداخل المستلزم للانقسام وان كان لا بالكل لزم الانقسام ب الخط المركب من ثلثة جواهر انا وضع على طرفيه جزآن وتحركا تلقائيا على الوسط فانقسم الجميع ج لو ثبت الجوهر انتفت الحركة والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الملازمة ان وصف الجوهر بالحركة لا يكون وهو حاصل في المكان المنتقل عنه ولا المنتقل اليه فلابد من وسط د الخبر الثالث ما يزاذا كان في منتصفها خشبة وعلق بنواحيها حبلان احدهما الى فوق والاخر الى اسفل ثم جذب السفلاني بالفوقاني تحركت مايزة ومع حركة الفوقاني خمسين فاذا تحرك السفلاني جزا تحرك الفوقاني اقل وهذه عمدة متبعي الطفرة ه بطؤ الحركات ليس لتخلل السكنات على ما يأتي فيلزم انقسام الجزء لانا اذا تحرك السريع جزا تحرك البطئ اقل و شكل العروس برهن فيه على مساواة مرابعي ضلعي القائمة لمربع وترها فاذا كان كل ضلع عشرة كان الوتر جذر مائتي المكسر ز المركب من ستة عشر جزا تلقائيا ان لاقت اجزاء قطره فالقطر كالضلع وهو باطل بشكل العروس وان تباعدت بايع الجزء فالقطر كالضلعين وهو باطل بشكل الجمار ثم قالوا لا ولنا اما ما احتجتم به في الاول من انقسام الزمان الى الماضي والحاضر والمستقبل فانه ليس كذلك وسيأتي الكلام فيه بل الان ظرف للزمان وليس له تحقق في الخارج وانقسام الحركة انما هو بالفرض بل هي شئ

واحد

واحد متصل فانقضت حجتكم الاولى واما الثانية فالكلام فيها من وجهين ا ان النقطة امر عدمي لا تماس فيها، الخط ٢ ان الفرض لا يجب مساواته للمحل بحيث يرى في جميع اجزائه فانه ليس بين ان الحال في المجموع حال في اجزاء ذلك المجموع او في احدها واما الثالثة فالمنع من وجود كرة وسط ملاقيين ثم مع التسليم المنع من امكان حركة الكرة على السطح ثم مع التسليم نقول الحركة انما تكون في زمان فالكرة حال الحركة تكون مماسة للسطح في زمان ذا مماسة في الزمان الخط وانما تكون المماسة بالنقطة في حال الثبات والسكون او في حالة التوهم الآن فممنوع ان المماسة في الان انما تكون بنقطة وممنوع ان الكرة تكون مماسة للسطح في اناة متعاقبة حتى تكون مماسة لا بنقط متعاقبة فان هذا اول المسئلة بل كما ان الاناة المفروضة انما تفرض اذا تخللتها اانية كذلك النقط المفروضة انما تفرض اذا كانت اطرافا للخطوط فاصلة بين كل نقطتين منها واما الحجة الرابعة فانها في غاية المنع فانه ليس يسلم ان اجزاء الفرضية الموجودة في المقدار حاصلة فيه بالفعل حتى يلزم ما ذكرتم فما قولكم يلزم مساواة الجمل المتحركة في الانقسام فانه حق لكن الشيخ ان يقال ان تلك الاجزاء مساوية لهذه في المقدار ونحن لا نقول به واما الخامسة فانها مغالطة فان قليدس برهن على وجود وتر هو اصغر الزوايا الحواد من التي تكون من خطين مستقيمين ولا يلزم منها ان تكون تلك اصغر من كل زاوية مفروضة سواء كان خطاها مستقيمين او لا يلزم منها ان تكون تلك غير مستقيمين ثم قالوا للفريق الثاني قد بينا بطلان تركب الجسم من الاجزاء فبطل كلامكم بالكلية ثم كيف يلزم من قول الجسم القسمة تركبه مما انقسم اليه وهذا وارد على ذيمقراطيس ايضا في حجته الاولى واما حجته الثانية فساقطة بالكلية فان انقسام الجسم اذا كان غير واقف عند حد لا يلزم ما ذكر على ان قوله انا انقسم الجسم الى اجسام تركب منها لا يخلو عن ضعف قد سلف بيانه ثم ان الشيخ نقل عنه ان تلك الاجزاء متساوية ومساوية للجميع في الطباع وانما تختلف بالاشكال ولا شك في ان المتساويات متساوية في الطبع

في القول فاذا صح على المفصلين الاتصال الرافع للاثنينية صح على المتصلين لانفصال
الرافع للوحدة واعلم ان في بعض كلامهم هؤلاء نظرا فان قول الفريق الاول ان اجزاء
الجسم لو كانت غير متناهية ان اراد وا به عدم النهاية في المقدار فانه غير مسلم وان
اراد وا به عدم النهاية في الاجزاء فهو مذهب الخصم فان المسافة المتناهية المقدار لا
اشتملت على ما لا يتناهى من الاجزاء كذلك القدر المقطوع فيه المسافة من الزمان وان
تناهى لكنه اشتمل من الاجزاء على ما لا يتناهى وكل جزء من اجزاء المسافة يقابل
لكل جزء من اجزاء الزمان وقولهم ان المؤلف من المتناهي له نسبة الى المؤلف من
غير المتناهي وهي نسبة الافراد الى الافراد ممنوع ايضا فان النسبة انما يجب ان تكون
محفوظة بين المتناهي المقدر وغير المتناهي الاجزاء وبين المتناهي المقدر والمتناهي الاجزاء
لو بقيت اجزاء الاولى محفوظة على ما كانت عليه مترتبة في الامكنة متعاقبة حتى يزيد
المقدار بزيادتها اما على تقدير صحة مذهبهم من التداخل لم تبق النسبة محفوظة
لعدم تعاقب الامكنة المستلزم لعدم زيادة المقدار فالاولى الاشتغال مع هؤلاء
في ابطال التداخل اولا وقول الفريق الثاني في الجواب عن حجة اصحاب الجزء ان العرض
قد يحل في محل منقسم وان كان غير منقسم فانه لا يخلو من وهن فان المحل الذي
ينقسم منقسم الى الاجزاء لا يخلو اما ان يكون قد حصل عند اجتماع الاجزاء له
هيئة مغايرة للاجزاء وزائدة عليها او لا يكون فان كان الثاني وجب
ان يكون الحال في ذلك المحل حالا في اجزائه وان كان قد حصل عند الاجتماع هيئة مغايرة
فاما ان تكون منقسمة او غير منقسمة ويعود البحث فيه واما جوابهم عن الحجة
الثالثة لا ولئك فانهم قد سلموا فيان السطح يلاقي الكرة بالنقطة فنقول
تلك النقطة اذا كانت جزءا ثبت المطلوب وان كانت عرضا فكيف يمكن ان يقال
ان العرض يلاقي الاجسام وهو غير متقدر فان كل ما يلاقي غيره وكان عرضا فانه
لا بد وان يكون لاحد طرفيه طرف يلاقي به محله وطرف يلاقي به ذلك الجسم الاخر
ثم كيف يمكن وجود عرض متوسط بين جسمين فاذن ان لاقت النقطة غيرها
وجب

وهي ان يكون محلها ملاقيا للسطح لان البرهان الهندسي دل على ان الملاقي للسطح
من الكرة شيء غير منقسم منتشر الجوهر وانما طولنا في هذه المسئلة لكونها من
المسائل الشريفة التي تبتني عليها مطالب كثيرة **المبحث الثاني** ان لفظة الحركة
واشتقاقاتها مشهورة عند الناس لكن تعريفها لا يخلو من تعسف لخفاء حقيقتها و
قد حدت بحدود مدخولة | ان الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على
التدريج او بيسير ايسيرا او لا دفعة وذلك لان الخروج الى الفعل قد يكون دفعة
كحدوث الصور والاعراض القارة وقد يكون على التدريج كالحركة وهذا التعريف
لا يخلو عن فساد فان الحصول على التدريج او الذي يكون يسيرا يسيرا انما يعرف
بعد معرفة الزمان وكذلك الدفعة انما تعرف بالحصول الآني والآن لا يعرف
الا بالزمان ثم الزمان يعرف بانه مقدار الحركة يلزم الدور وربما اعتذر
بعضهم عن هذا بان الحصول الدفعة ليس هو نفس الزمان وانما هو امر يلزمه
الزمان واخذ لازم الشيء مكان الشيء غلط وهذا العذر فاسد فان الحصول
الدفعة وان كان مغايرا للزمان لكنه لا يمكن تصوره الا بعد تصور الدفعة التي
لا تتصور الا بالحصول في الآن وهو ظرف للزمان والزمان مقدار الحركة
فيلزم الدور بما تبدو والمعتمد توهم ان الحصول الدفعة اخذه السائل في
الزمان **ب** كون بين المبدا الذي منه الحركة والمنتهى الذي اليه الحركة بحيث اي
حد يفرض في الوسط لا يكون المتحرك قبله ولا بعده فيه وهذا التوسط هو صورة
الحركة وهذا التعريف اكمل احتمالا من الاول فانه قد اخذ فيه القبل والبعد و
سائر اقسام القبلية والبعدية الآتي ذكرها غير مرادة هيهنا سوى القبلية و
البعدية الزمانية فيكون قد اخذ الزمان في تعريف الحركة فكان الالزام مشتركا
وايضا فان هذا التعريف قد اخذ فيه مبدا الحركة ومنتهى الحركة فقد اخذ في
تعريف الحركة نفسها وكذلك اخذ المتحرك في التعريف وهو لا يعرف الا بالحركة
وايضا المبدا والمنتهى ايضا الحاصلين للحركة الفلكية لا بالقوة فان قيدا بالقوة

من حيث الحركات المستقيمة ذوات المبدأ والمنتهى بالفعل وان اطلقا كان اللفظ مشتركا
اذ القوة لا تخلو عن عدم الاشتراك معنويا بين العدم والوجود واخذ الالفاظ
المشتركة في الحدود ممنوع عند ج ان الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة
فان الساكن كونه في المكان الثاني بالقوة وحصوله فيه كمال له لكن لا مطلقا فان حصول
احد الكمالين سابقا على صاحبه يصدق عليه انه كمال اول لما بالقوة فاذا قيد قولنا
من حيث هو بالقوة انطبق ج الحد على الحركة وهذا فيه خلل ايضا فان الكمال الاول
اراد به الكمال السابق والمعنى بالسبق فيهما هو السبق الزماني فيكون قد اخذ الزمان
في تعريف الحركة على ان تصور الكمال لا يخلو من خفاء وللقدماء تعريفات اخر وربما
كقولهم الحركة هي العربة اذ كانت تفيد تغير الحال او هي زوال من حال الى حال
او سلوك من قوة الى فعل فان المفيد لشئ لا يجب ان يكون نفس ذلك الشئ والزوال
والسلوك من الالفاظ المترادفة للحركة سر الحركة تطلق على معنيين ا الامر المتصل
المعلول للمتحرك بين المبدأ والمنتهى ب التوسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث
اى حد يفرض لا يوجد المتحرك قبله ولا بعده فيه وهذا التوسط هو صورة الحركة وهو
صفة واحدة لا تتغير ما دام متحركا بل قد تتغير حدود التوسط وليس المتحرك متوسطا
لوجوده في حدود ان اخر بل لانه بحيث اى حد تفرضه لا يكون قبله ولا بعده فيه حال
الشئ والاول لا يحصل في الاعيان وانما حصوله في الذهن لانه يحصل والمتحرك بين
المبدأ والمنتهى وانما يتوهم حصوله اذا كان المتحرك عند المنتهى وحينئذ يكون هذا
المعنى المعقول ذا انقطاع وعدم فليس له ذات ثابتة في الاعيان وارتسامه في
الذهن لان المتحرك لا نسبة الى مكان متروك وآخر مطلوب فيرتسم في الخيال حصوله
في المكان المتروك حالة ارتسام الحصول في المكان المطلوب في الحس ثم قال ق
الحركة بمعنى التوسط توجد في آن لان كل آن يفرض يصح ان يقال ان المتحرك لم يكن
قبله ولا بعده فيه وما يقال من ان الحركة في زمان انما يتبرون بذلك الى الحركة بالمعنى
الاول الذي وجوده في الذهن واما الحركة بهذا المعنى فان كونها في الزمان لا يعني به

مطابقتها

تحل فيه الحركة الموجودة وهو لامحالة بالفعل وانكان من كل وجه استحال تحركه ايضا لان الحركة تطلب لكمال معدوم فيكون التحرك بالقوة من حيث ذلك الكمال وقد فرض بالفعل من كل وجه هذا خلف فالتحرك يشمل على قوة وفعل وهو جسم تقرض له الحركة وليست الحركة صورة مقدمة له ولا الجسم لانها عرض والجسم لا يقوم بالعرض ولانها تعرض لجسم بالفعل ولا يوجد لجسم عام ولان الحركة لا توجد انواعها بالفعل فلا يتنوع ما هو بالفعل ولانها فانية باجزائها تكيف بقوام ما هو موجود فقد ظهر من هذا فساد ظن ان الحركة هي الطبيعة اعني جوهر الشئ الصوري ب المحرك فان الحركة امر موجود حادث لابد له من سبب ولا يجوز ان يكون سببه هو الجسم من حيث هو هو والا لدامت الحركة بدوام ما كان كل جزء مفروض من اجزاء الحركة يدوم بدوام الجسم ومع دوامه لا يوجد بعد ثانية فلا توجد الحركة ولان الاجسام متساوية في الجسمية فهي كلها متحركة وكان يجب تشابه حركاتها لاستلزام التساوي في العلل التساوي في المعلولات ولانه ان طلب بكانا معينا سكن عنده وان لم يطلب بكانا فلا اختصاص له بجهة من الجهات فينحرك الى الكل او لا يتحرك ولا ينتقض بعض هذه الطبيعة الثانية فان الطبيعة لا تقتضي لذاتها الحركة والا لزم دوام الحركة بل ث لا تحصل حركة اصلا بل انما تقتضي الطبيعة الحركة عند خروجها عن الحالة الملائمة الى الحالة الغير الملائمة ثم عند هذه الغير الملائمة تبتدئ فيها الوصول الى الاولى التي يصل فيها التحرك على سبيل القطع والتجدد فيها يفعلها الوهم وانكانت لسانية والحركة في الاين وصولين نعلة الحركة امران ثابت هو الطبيعة ومتجدد وهو الوصول الى الحيثيات و الاينيات الغير الملائمة على سبيل التجدد حتى يصل الجسم الى مكانه الطبيعي وكذلك الاول في الكم من الثانية احوالها فانها لا تقتضي الحركة تامة تتجدد لها ازيادات ودواع متجددة سؤال الوصول الى اقرب المكانين علة للوصول الى بعدهما والعلة حاصلة مع المعلول جواب هو من العلل المعدة بمعنى ان الطبيعة تقتضي الحصول في المكان الثاني بشرط حصولها في المكان الثاني ثم اعلم ان التحرك انكان داخلا في الجسم فان حرك بارادة وكانت الحركتان متفقتين فهو القوة الحيوانية وانكانت متفقة فهو القوة الفلكية وان كان

كان بغير ارادة فان حرك حركات متفقة فهو القوة النباتية والا فهو الطبيعية وقد تطلق الطبيعة على الثالث والرابع وقد يبحث عن الطبيعة والارادة الحادثة بحسب الطباع وانكان خارجا فانكان مبدء الحركة من الجسم فهو القاسر والا فالحركة قسرية وسياتي البحث في هذه الاقسام ج ما فيه الحركة والمعني به ههنا كون الجوهر يتحرك من نوع مقولة الى نوع اخر ومن صنف الى صنف وقد حصر في المشهور في اربع مقولات لاغير ا مقولة الكم وتقع فيه الحركة باعتبارين احدهما التخلخل والتكاثف وثانيهما النمو والذبول اما بالاعتبار الاول فالدليل عليه ما سياتي من تركب الجسم من الهيولى التي لا تتقدر بذاتها والصورة وتحصيل كلامهم ان المقدار زائد على الجسم فنسبة المقادير المتساوية على السوية فاذا انتقاله من احد المقادير الى الاخر وهذه الحجة على تقدير تسليم اصولها دالة على اعم من المطلوب لاعم من الحركة وهو الخروج مطلقا وليست دالة على الخروج التدريجي وربما احتجوا بالقارورة اذا كتبت على الماء بعد المص فانه يدخلها الماء انه لاخلاء بد ثم لما ياتي بل لان الهواء بالمص خرج منه شئ فالسيال ياتي بمقدار اكثر قسر المضروبة الخلاء بعند دخول الماء رجع الهواء الى حجمه الطبيعي فدخل الماء وقد يحتجون بالاواني المصمتة عند الفيلسوف لزيادة المقدار وهما ان الحجتان وان افهما ما ذكرناه على الاولى لكن يضعفان من حيثية اخرى وهو عدم البرهان على حصر السبب فيما ذكروه واما بالاعتبار الثاني فانهم قالوا اذا زاد الجسم باتصال اخر وكانت الزيادة مداخلة للاصل دافعة لاجزائه الى جميع الاقطار متشبهة بطبيعة الجسم المدخول فيه فهو النمو وضده الذبول ولا شك في ان ههنا حركة مكانية اما الحركة التي ذكروها فانما تدل على الكاثبة فالكلام عليها كالكلام في الاولى ٢ مقولة الكيف واثبتوا الحركة في الانفعالات والانفعاليات مثل فان الحار قد يبرد يسيرا يسيرا وبالعكس وانكر جماعة الاستحالة و سياتي البحث معهم وكذلك الحال والملكة فان البدن قد ينتقل الى الصحة على التدريج

والنفس قد تنتقل الى العلم يسيرا يسيرا وكذلك القول في القوة واللاقوة وسنعود من
الحركة في الكيفيات المختصة بالكميات واعلم ان الذي عكمهم الاستدلال به على
وقوع الحركة فيما ذكروا انما هو البناء على الحس وانت تعلم ان الحس قد يحصل فيه الشيء
على التدريج والكمان في نفس الامر بخلاف ذلك كالنطفة المكونة حيوانا فانا نجد ان
العكس ٣ مقولة الاين ووقوع الحركة فيه ظاهر ٤ مقولة الوضع وقد يشكل
الجسم من وضع الى غيره على التدريج قطعا فالحادي الثابت في مكانه المتحرك في
وضعه بالدور والثقال اجزائه لا يوجب ثقالة في المكان ولا استبعاد في حركة
اجزاء الجسم في الاين وحركة جملة الجسم في الوضع واما باقي المقولات فقد سنعود
من وقوع الحركة فيها اما الجوهر فلانه غير قابل للشدة والضعف فلا تكون فيه حركة
والاولى ممنوعة وسيأتي البحث فيها والثانية منقضة بالكم وايضا موضوع الصور
الجوهرية لا يقوم بالفعل الا بالصورة والذات التي لا توجد الا بالقوة يستحيل ان
تتحرك بالفعل فان جعل المتحرك هو الهيولى فلا بد له من صورة حال الحركة فان
كان الجوهر حال الحركة هو الجوهر السابق بكثت الحركة في الجوهر وان كان غيره فيكون
الاول قد فسد وحدث الجوهر المتوسط ويكون جوهران متميزين بالفعل و
يكون الكلام في الانتقال الى الوسط كالكلام في الانتقال الى الطرف فانه ان كان
دفعة فلا حركة وان كان على التدريج فلا بد من جوهر متوسط ولا يلزم على هذا
الكلام الحركة في الاعراض لان الهيولى مفتقرة في قوامها نوعا بالفعل الى وجوه
الصورة فيجب ان يكون الجوهر المتوسط بين العرضين لاستبقاء الموضوع عنه
واعلم ان هذا الفرق ضعيف لان الكيفية المتوسطة بين الكيفيتين ان كانت
هي الكمية الكيفية الاولى فلا حركة في الكيف بل على تكون في امر آخر غير الكيف
وليس الكلام فيه وان كانت غيرها فالانتقال اليها ان كان دفعة فلا جزء له وان كان
على التدريج ثم كيفية متوسطة غير هذه ويثقل الكلام اليها ولا يفهم الاعتذار
بان الكيفيات المتوسطة موجودة بالقوة غير متناهية لان الذي بالقوة معدوم

فاذن

فاذن لا متوسط وهو بناء في الحركة وقد يستدل في هذا الموضع بان الجوهر لو تحرك
من الجوهرية لكان الى الجوهرية والتالي باطل فان الجوهر لا يمكن انفكاك بعينه و
يكون شيء الى شيء غير الذي منه ابتداء الحركة فاذا كانت الحركة من نفس الجوهرية
فالانتهاء الى شيء غير جوهر وهذا الاستدلال ردي جدا لوقوع الخلل فيه بوقوع
الغفلة عن اعتبار الحيثيات فان الحركة المتدرج فيها ليست الجوهر من حيث
هو هو بل من جوهر معين هو الصورة العينية الى جوهر آخر وهذا كما في الكيفيات
اذا تحرك الجسم من كيفية الى اخرى واما المضاف فانه ابدا عارض للغير فان كان
سنده وحده فاقبلا الحركة قبلها متوسط كالسخونة والبرودة بما قبلها من الزيادة
والنقصان كان الاسخن والابرد قابلين لها والا فلا تكون الحركة اولا وبالذات
للعرض ثانيا وبالعرض للاضافة واما متى فان الانتقال ربما يقع دفعة
كالانتقال من سنة الى اخرى ولا يقع في زمان والا كان لتلك سنة اخرى وتسلسل
واما الملك فانه كما كان عبارة عن نسبة الجسم باعتبار الشامل له كان تبدله
انما هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيه لذاته حركة والحق ان الملك عبارة
عن نسبة الشيء الى غيره نسبة التملك فلا يكون ايضا فيه الحركة بل تقع دفعة واما
ان يفعل وان ينفعل فقد سنعود من الحركة فيهما وانكان قد جوز قوم الحركة
فيهما واحتج المانعون بانه لو كان الانتقال من التبرد الى التسخن على التدريج
لكان لا يخلو اما ان يكون ذلك المتبرد تبردا اولا او عندما ينتهي الى التسخن
والقسمان باطلان اما الاول فلان الانتقال الى التسخن اخذ من طبيعة التسخن
وفي طبيعة التسخن اخذ من طبيعة السخونة فيكون عند ما يقصد الحر يقصد
البرد واما الثاني فانه يكون عند الانتهاء والوقوف على البرد كما سيأتي
من ثبوت السكون بين الحركات المتضادة ولا وايضا فان ذلك الانتقال ان
كان نفس التسخن فليس بين التبرد والتسخن الا زمان سكون او آن وانكان
انتقالا الى التسخن فلا يخلو اما ان يكون الانتقال الى التسخن قد حصل التسخن

الان يفرض التسخن ما هو الغاية الى التسخن منقسما والا لكان شيئا غير منقسم فلا يكون
حركة بل سكونة واذا كان منقسما فلا يكون من التسخن ما هو الغاية واحتج المجوزون
بان الشيء قد يثقل من ان لا يفعل وان لا ينفعل اليها على التدريج مثل السوداء في
غاية التسود وايضا ان الانفعال لما قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد
وبالعكس واجاب الشيخ عن الاول بان الحركة لا تكون فيها بل من اكتساب الهيئة والصورة
التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال وعن الثاني ان الاثقال يكون في السرعة
وهي كيفية ليست بفعل ولا انفعال د وهو ما سنذكره والبرد مثلها بها ظ
فان حد الحركة كمال اول يتوصل بها الى الكمال ثان وقد يكونان ضدين وقد
يكونان بين ضدين لكن احدهما اقرب من ضد الاخر والاخر اقرب من الاخر
وقد لا يتضادان ولا يتوسطان المتضادين بل لهما نسبة امور متضادة او متقابلة
بوجه ما كما في الفلك وقد يثبت للحصول فيها دائما فيحصل بين الحركتين سكون وقد
لا يثبت الا آنا كالفلك وقد يكونان بالفعل كما في حركات الاجسام المستقيمة وقد
يكونان بالقوة كما في الفلك فانه اذا فرضت فيه مبتدأة كان ذلك حاصلا بالقوة
والفرض وسبب الحركة المستقيمة هو بعينها المنتهى لكن باعتبارين واذا قيل المبدأ
والنهاية الى معروضيهما اعني الحركة كان قابلا للتضايف واذا قيل احدهما الى
الاخر لم يكن قابلا للتضايف فانه قد يفعله احدهما لا مع الاخر بل يكون احدهما
مضادا للاخر و الزمان وتعلق الحركة كما تلناه اولا مر الجسم في حال كونه
لا نسبة ثابتة بالنسبة الى الامور الثابتة ولعدم الحركة بالسكون ان اطلق
على الاول فهو ثبوتي وان اطلق على الثاني فهو عدمي والحكماء حملوا الاول من قولة
الوضع والثاني هو السكون والمتكلمون حملوا السكون هو الاول مر السكون
يقابل الحركة اما مقابلة الضدين او مقابلة العدم والملكة على الخلاف في التفسير
وقد جعل قوم السكون يقابل الحركة غير المكان واخرون جعلوه مقابلا للحركة
اليه واخرون قالوا ان السكون لا يقابل حركة خاصة والا لكان المتحرك بمدة

ساكنا

لكونه ساكنا عند الحركة لسرعة بل السكون في المكان يقابل الحركة عنده والا لزم اذا جعل
السكون عدم الحركة لم يكن عدما مطلقا بل عدم مع امكان الوجود بخلاف عدم القرينين
للانسان فانه يخرج الوجود وله علة هي علة الوجود ولكن عند ارتفاعها فانه
سيظهر ان علة العدم هي عدم العلة ويستدعي المحل باستدعاء الامور الوجودية
فاما ما قالوا انه عدم شيء فقد جعلنا للعدم محلا واعلم ان السكون لما كان عدم
الحركة عما من شانه ان يتحرك وجب اشتراطه بالزمان فان الجسم في الان الواحد
من حيث هو في الان لا يمكن ان يتحرك فلا يكون ساكنا ولا متحركا ولا استبعاد
في خلو الجسم عن هذين الحالتين وسيتبين الجزء يحيلون ذلك **المبحث الثالث**
قد وقعت المشاجرة في وجود المكان اذ لا ثم في ماهيته اما النفاة له فقد احتجوا
بحجج ا انه لو كان موجودا لكان اما جوهرا او عرضا والقسمان باطلان اما
الشق الاول فلانا لو كان متحيزا والمتمكن فيه حال لزم التداخل وانتقاده
الى مكان لصحة الانتقال عليه والكان مفارقا استحال احتضان المتمكن به
لعدم الاولية وايضا كيف يكون مفارقا مع وقوع الاشارة الحسية اليه واما الثاني
فلانه ان قام بالمتمكن كان مشغولا بانتقاله والمكان عنه ولزم انتقاله الى
المحل في المحلول وانتقال المحل اليه ايضا فتتحد جهة الدور وان قام
بغيره وكان ذلك الغير متحيزا استحال وقوع الاشارة اليه ب انه لو كان
جسما لزم ما ذكرناه من المحال وايضا فليس هو من باب الاجسام ولا من
والمكان غير جسم بطل ما يقولونه من مطابقة للجسم ومساواته له فان
ما وراى الجسم جسم ج الانتقال ان اوجب اثبات المكان للمنتقل فلتقطع
والخط وللنقطة مكان ومكان النقطة ما وراها فكيف يخص احدى
النقطتين بالمكانية دون الاخرى فلا يمكنكم ان تقولوا ان كل واحدة منهما
مكان للاخر د لو كان الماء في مكان لكان مكانه ناريا بحسبه يكون
للمكان مكان واحتج المثبتون بوجود الفضاء التي هي مفارقة تغير جوهر وكم

وكيف فهي اذن شيئ وكان الجسم فيه ثم استدل به وايضا فالتعاقب دال على
وجود المكان فانا نرى الجسم يفارق موضعا ثم نشاهد اخر حاصلا فيه وكان الفوقية
والسفلية معلومة لكل احد وليس يصير الجسم فوقا باعتبار وجوهه او كمه او كيفيته بل
باعتبار حلوله في المكان الاعلى والاسفل واثبات المكان قريب من البين بنفسه
ولهذا ما يرسخ عند اكرهما اثبات كل موجود في مكان وان ما لا مكان له لا وجود
له ثم احابوا عن حجج النفاة اما عن الاولى فلان المكان عندهم اما جسم هو سطح
فينقطع التسلسل باعتبار وجود جسم لا مكان له هو المحيط واما بعد قائم لا في مادة
ولا يلزم وجود كل بعد في بعد واما عن الثانية فلان المساواة ان اخذت على
الاطلاق فهو على سبيل المجاز والا فالمقصد منها اما مساواة الظاهر من الجسم
الباطن من الحاوي واما مساواة بعد المكان لبعد المتمكن واما عن الثالث فلان
الاثقال قد يكون اثقالا بالذات وقد يكون اثقالا بالعرض وليس العوج الى
المكان هو مطلق الاثقال بل الاثقال الذي لا يكون على سبيل الاستتباع واما
عن الرابعة فلان الماء كما يستبدل الكم كذلك يستبدل المكان وانما كان
يجب بقاء المكان تبعا لبقائه لو كان المكان واحدا حاويا للنمو والذبول

مسئلة

اختلف المتفقون على وجود المكان في ماهيته وتحقيق الخلاف ان مقول المكان
ليس هو نفس الجسم بل اما ان يكون جزءا منه او خارجا والاول اما ان يكون هو الهيولى
او الصورة والثاني اما ان يكون مساويا لاقطار الجسم الثالث او لا يكون والاول
هو البعد والثاني هو السطح والبعد قد يكون فارغا وقد يكون ممتلئا والسطح قد يكون
اي سطح كان وقد يكون هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي وقد صار الى كل واحد من هذه الاحتمالات فريق فالاول مقول عن
افلاطن وعن ابقولس بان المراد من الهيولى في كلام افلاطون ههنا هو البعد والثاني
هو المقول عن ارسطو واحتج القائلون بالهيولى بانها قابلة للتعاقب والمكان قابل له
فالهيولى هي المكان واحتج القائلون بالصورة بان الصورة حاوية ومحددة والمكان

حاوية ومحددة فالصورة هي المكان وهذان المذهبان باطلان فان المشهور بالاصطلاح
من امر المكان انه الذي يتحرك ذو المكان عنه ويفارقه بالحركة وتقع الحركة فيه
واليه ومفارقة الشيئ لجزئه غير وكذلك وقوع الحركة الى الهيولى والصورة او عنهما
على ان البراهين التي ذكروها عوا قرفان من شرط انتاج الشكل الثاني الاختلاف في
الكيف على ما مر في المنطق واحتج القائلون بالبعد بوجوه | ان المكان مساو للمتمكن
والمساوي ليس الا البعد فالمكان هو البعد ب التحليل يقتضي حمل المكان هو البعد
فانا لو دفنا الاجسام المحوية في الاناء ليست البعد فنعلم ان تلك الاجسام كانت خالية
فيه ج ان المكان لو كان سطحا لزم حركة الساكن والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان
الشرطية ما يتمثلون به من الحجر الواقف في الماء والطير الساكن في الهواء د وصف
الناس المكان بالفراغ والامتلاء مع عدم وصفهم السطح بذلك ه من المعلوم ان
كل جسم في مكان وليس كل جسم في سطح لتناهي الابعاد فالمكان غير السطح و الثاني في
حركتها على ليست طالبة نهاية لجسم الفوقاني لعدم ملاقاة النهايتين سائر الاجزاء ففي
اذن طالبة للترتيب في البعد والجواب عن الاول ان المساواة ان عنى بها المساواة
في المقدار فهو ممنوع وان عنى بها مطابقة النهاية له فهو مسلم فان السطح الظاهر
من الحاوي مساو للباطن من الحاوي وعن الثاني ان التحليل انما يقتضي وجود الشيئ
بعد اقامة البرهان عليه ويكون مغايرا لغيره متميزا عند العقل مع التحليل متميزا
عداه على ان رفع المتمكن لا يقتضي اثبات البعد ما لم يتوهم هناك جسم المحيط محفوظة
على الوضع الاول وعدم دخول شئ اخر فيها فلا يجب من رفع المتمكن ثبوت البعد وعن
الثالث ان الطائر والحجر ليسا بمتحركين وان فارق السطح المطيفة بهما ضرورة ان
مبدأ الحركة والتغير ليس فيهما فان اخذت الحركة على وضع اعم من هذا كانا متحركين و
هما غير ساكنين وان عنى بالسكون محافظة الجسم لمكانه زمانا ولا استبعاد في سلب
الحركة والسكون عن هذا كما انهما يسلبان عن الجسم اذا اخذ وجوده بقيد بلان
واما ان عنى بالسكون محافظة الجسم للنسب التي له بالقياس الى الاشياء فهو ساكن

ولا مشاحة في مثل هذه المباحث اللفظية وعن الرابع ان البعد انما يعد عند الناس في وصفه بالفراغ والامتلاء انما يضافون الجسم المحيط ونسبة السطح الى الجسم المحيط اقرب من نسبة البعد اليه وهذا لو توهموا قيام السطح المحيط بنفسه مجردا عن جسم يقوم به لوصفوه بما وصفوا الجسم على ان العرض ههنا ليس على ما يعرضه العامة وعن الخامس انه لا نسلم على تقدير وجود هذه الكلية فان للمنازع ان ينازع فيها على ان هذه الكلية لو سلمت لنوزع في دلالتها على حصول المكان بعدا فلعله غير البعد والسطح وعن السادس ان طلبنا ليس بان يلاقي كل جزء من المطلوب فان هذا مما لا يتحقق بل ان يلاقي بعضه نهايتها نهاية المطلوب وحينئذ يندفع الاشكال ثم لو سلم انها غير طالبة للسطح فلم لا تكون طالبة للوضع ولا يجب استدعاء الوضع البعد واحتج القائلون بالسطح مطلقا بان البعد باطل والسطح الحاوي موجبان يكون بعض الاجسام غير متمكنة في مكان والتجاء مامر على ان هؤلاء يلزمهم ان يكون لبعض الاجسام مكانان وهو فاسد واحتج القائلون بالسطح الحاوي بان الجسم لابد وان يكون في مكان وذلك اما ان يكون بالمداخلة كما يذهب اليه اصحاب البعد المعدوم وهو باطل او بالمماسة وهو السطح ثم ردوا على اصحاب البعد بان المكان لو كان بعدا لزم تداخل البعدين للمكان والمتمكن اي بتقدير وهو ظاهر لان كل مجموع فهو اعظم من احاده وانما لزم التداخل لان عند وجود المتمكن ان بقي البعد المفطور الذي حصل مكانا لزم ما قيل والا كان المعدوم متمكنا في الوجود او بالعكس وهما محالان وايضا البعد قابل للحركة فله مكان فللبعد مكان اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لو امتنع فيها لكان لامتناع اما للذات او لغيرها والاول يقتضي امتناع قبول الاجسام دوات الابعاد الحركة والثاني باطل لان ذلك الغير ان كان لازما نقلنا الكلام اليه وان كان عارضا جاز مفارقته فانقضى البعد الى مكان والاقرب الى الواحد هذين والاخير اقرب **البحث الرابع** في الخلاء كنا قد نقلنا عن القائلين بان المكان بعد ان البعد قد يكون خاليا على ما يراه قوم منهم وقد لا يكون ولم نذكر لان محج الفريقين اما النفاة فقالوا ان العقل يدل على امتناع الخلاء

الخلا مختلفون فيقول بعضهم انه لا شيء محض وهو لا ولا للمنازعة معهم ويقول اخرون انه بعد متقاطع فيه على زوايا قائمة وهو غير قائم في مادة واحتجوا على بطلان هذا الوجه **ا** ان الخلا لو كان موجودا لاستحقت الحركة والسكون فانهما انما يكونان بحسب تغير جيز بانفسها الطبيعة فاذا استوى نسبته الى الجميع فلا يختص فان الخلا ما والقسري انما يكون الذي ميل طبيعي على ما يأتي ولان القسري عارض على الامر الطبيعي فهو سبوق به اوبالسكون فلان الميل القسري انما يبطله المعاوق ولا معاوق في الخلاء **ب** لو وجد الخلا لتساوت الحركة مع العائق والحركة الخالية عنه والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انا نفرض الجسم يتحرك مسافة ما في زمان مع الخلا ويتحرك تلك المسافة بعينها مع الملا في ضعف الزمان مرات معدودة ثم نفرض ملا اخر اوفق من الملا الاول بحيث تكون نسبة معاوقة الملا الاول الى معاوقة تلك نسبة ضعف الزمان الاول الى زمان الخلا، فيتحرك المتحرك تلك المسافة مع الملا الثاني في زمان حركته مع الخلا ولو كانت المقاومة اقل لكانت الحركة مع الملا اسرع وهذا محال **ج** الخلا قابل للمساواة والمقاومة وكل ما كان كذلك فهو اما كم او ذو كم فانه كان كما قاله هيولى فالخلا حال في الهيولى فلا يكون خلا وان كان ذا كم فهو جسم فالخلا غير خلا **د** الابعاد متناهية على ما يأتي فهي مشكلة والشكل اما ان يحصل للبعد لذاته فيكون الجزء والكل متساويين فيه او للفاعل المحرك فلا بد من مخصص وتعود الكلام اولا فيه وتعود الكلام ايضا او للمحل وكل بعد له محل فلا خلا له محل وهو الهيولى فليس بخلاء **ه** تلازم سطوح الاجسام دال على امتناع الخلا فان الاناء الضيق الراس اذا كان في اسفله ثقب ضيق وكفى ملئى وضم راسه منزل الماء وان فتح منزل والا بقيت اذا العسق احدهما صعد الماء من الاخر وسالت الجسم العظيم بالشيء اليسير اذا احكم اللحام بينهما واما المثبتون فقد احتجوا بامرين **ا** ان مع الملا تمتنع الحركة اذ من شرط حصول الجسم في الحيز الثاني خلوه والا لزم التداخل **ب** السطوح المتلاقية اذا دفع بعضها عن بعض دفعة ففي حال الدفع يخلو الوسط لاستحالة الانتقال الا من

خارج دفعة ثم اجابوا عن حجج النقاة اما عن كلام ولى فلان مقصد الحركات ليس هو احد
اجزاء الخلاء بل هو القرب عن بعض الاجسام دون البعض فاما ما ذكروه لنفى الحركة
القسرية فهو ضعيف جدا لما يأتى من عدم استلزام الميل القسرى المطبوع قولهم لا يفارق
الخلاء ممنوع اما اولا فلان انتفاء الحركة ليس بوجود المفارق بل لعدم القوة القسرية و
اما ثانيا فلان الخلاء جاز ان توجد فيه اجزاء مستوية تكون عائقة للتحرك من الفوذ لا تم
واما عن الثانية فان الحركة تستدعى زمانا من حيث هى هى وبسبب المعاوقة زمانا
اخر والقابل للزيادة والنقصان من الزمان بحسب الزيادة والنقصان فى المعاوقة
انما هو الثانى فالمدعى المحذور ورد ايضا جاز ان لا توجد معاوقة تكون نسبتها الى المعاوقة
الاولى كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الرقيق واما عن الثالثة فلان
القابل للمساواة والمفارقة ليس هو الخلاء الموجود بين طرفى الجدار مثلا بل الحجم الحاصل
فيه تقديرا على ان القابل للمساواة والمفارقة لا يجب ان يكون حالا فى الهيولى واما عن
الرابعة فلان الكل جاز ان يستند الى الذات وقولهم الجزء والكل متساويان
فيه فالجواب عنه اما اولا فلانه ان الجزء يقتضى الشكل بشكل الكرية والكل يقتضى ذلك
الشكل بعينه فان ادعوا انه يلزم منه التساوى فى المقادير على ما ذكره الشيخ فانه فى
غاية المنع واما ثانيا فلان الجزء والكل انما يكون مع القسمة بحيث لا قسمة فلا جزء ولا
كل واما عن الخامسة فلان هذه العلامات امور جزئية جاز ان تستند الى اسباب
اخر غير ما ذكروه واجاب النقاة عن حجتى المثبتين بان التخلخل والتكاثف التخييليين
يدفعان الاولى والثابت يدفع بمثل ارتفاع احد السطحين عن الاخر دفعة بل متى
ارتفع احدهما صحبه الاخر واعلم ان بعض هذه الاجوبة لا يخلو عن تعسف اما الاول فلان
قولهم طلب الحركة هو الة القرب من بعض الاجسام لا يخلو عن ضعف لان الكلام فى
الاجسام المطلوب قربها كالكلام فى الاجسام الطالبة من تحصيل سبب التحييز واما الثانى
فقد اجاب عنه بعض المحققين بان الحركة لا تخلو من حد معين من السرعة والبطوء
ومع فقدانهما لا حركة فهى لا مع واحد منهما غير موجود فيكون تكيف تكون مقتضية

للزمان

الزمان المعين وهذا الكلام ضعيف جدا لان الحركة وان كان لا وجود لها دون السرعة
والبطوء لكن اذا اقتضت شيئا من حيث هى هى لا يلزم جواز خلوها عن لوازمها و
يلزم دخول تلك اللوازم فى الموثرية واجاب الشيخ عن الكلام الاخير بان هذا البرهان
لا يفتقر الى اثبات المعاوقة المذكورة لانا نقول ان زمان هذه الحركة فى الخلاء
يكون مساويا لزمان حركة فى معاوقة لو كانت موجودة وهذه المقدمة قد بينا
صدقها وهنا مقدمة صادقة وهى ان الحركة فى الخلاء حركة فى عدم معاوقة واخرى
صادقة وهى ان الحركة فى عدم معاوقة ليست مساوية لحركة فى معاوقة ما
لو كانت موجودة فنجعل الوسطى صغرى والاخرة كبرى تحصل قريبة من الاولى انتجة
لقولنا الاسرع من الحركة فى الخلاء حركة فى الخلاء **البحث الخامس** فى الزمان النزاع
فى وجود الزمان ومهيته كالنزاع فى المكان فان بعض الناس ذهب الى ان لا وجود
للزمان وبعضهم الى ان وجوده ذهنى واخرون قالوا ان وجوده لا على ان يكون فى
نفسه احد بل على انه نسبة ما على جهة ما لامور ما كانت فان الزمان مجموع الاوقات
والوقت عرض يحدث مع عرض اخر وهو وقت للاخر كحضور زيد عند طلوع الشمس
واخرون جعلوا الزمان وجودا وحقيقة قائمة احتج النقاة بان قالوا لو كان الزمان
موجودا لكان اما قارا الذات فيكون الحادث اليوم حاصلا فى زمان الطوفان
فلا تقدم ولا تاخر وهذا باطل بالضرورة وانكان غير قار الذات فاما ان يوجد
منه شئ اولا فان كان الاول فاما ان يكون منقسما اولا واولا يلزم منه ان
يجتمع جزآن منه فى الوجود والثانى يلزم منه تتالى الانات وهو حق وان لم يوجد
منه شئ لم يكن الزمان موجودا او بعبارة اخرى الزمان منه ماض ومنه مستقبل
وهما معدومان فالحال ان لم يكن زمانا لم يكن الزمان موجودا وانكان زمانا فان
كان غير موجود فالزمان ليس بموجود وانكان موجودا فان انقسم لم يكن الحال حالا
هف وان لم ينقسم كان عندنا والآن عندكم ليس بزمان فالزمان ليس بموجود
والموجود غير زمان وايضا يلزم تتالى الانات اجاب المتبعون عن هذا بان الزمان

غير قار الذات والموجود منه منقسم ولا يلزم اجتماع اجزائه دفعة واحدة في الوجود
انما يلزم ذلك ان لو كان موجودا القسمة هو الوجود في الآن ونحن نعترف بان لا وجود
للزمان في الآن بل لا زمان بل وجوده ثابت مطلقا والماضي والمستقبل موجود في
حد ذاتهما ولا يلزم اذا لم يكونا موجودين في الحال ان لا يكون لهما وجود مطلقا وليس
قولنا اما ان يكون الزمان موجودا في الآن او في الزمان المتسع محيطا بطرفي النقيض
كان قولنا الشيء اما ان لا يكون في مكان واما ان يكون في هذا المكان وذلك المكان
ليس محيطا بطرفي النقيض فالحاصل من هذا ان كل واحد من الماضي والمستقبل معدوم
في الحال ومعدوم في صاحبه ومعدوم في حد نفسه واعلم ان في هذا الجواب نظرا من حيث
ان الماضي والمستقبل يحكم العقل بعدمهما وكيف يعقل وجود الماضي هؤلاء القوم
يعترفون بان اجزاء الزمان غير قارة في الوجود وان معنى غير القار عدم جزء ووجود
اخر ثم كيف يكون الزمان موجودا وبعض اجزائه مفقود والشيخ قد جعل الحركة التي
بمعنى القطع من الامور الذهنية لا من الامور الخارجية لكونها مشتملة على اجزاء سيالة
فكيف يمكن وجودها لذلك الزمان وكيف يكون الزمان موجودا وهو عندهم
مقدار الحركة التي بمعنى القطع لان الحركة بمعنى التوسط قد نقلنا عنهم انهم يقولون بها
موجودة في الاين ثم انهم احتجوا على انه موجود بامرين | ان عدم الشيء قد
يسبق وجوده سبقا لا بالذات ولا بالعلية ولا بانواع السبق الا خر الزماني
فيجب وجود الزمان المتصف بالقبلية او البعدية لذاته ويلحقان ما عداه بالعلية
٢ انه قد يمكن قطع مسافة معينة بسرعة معينة فاذا ابتدأ احد المتحركين
اخر وقطع معه تساويا في السرعة تساويا في القطع واذا ابتدأ معه بطيء تفاوتا
في القطع دون الابتداء بعده وما هو مساوية في السرعة وانتهيا في القطع دفعة تفاوتا
في القطع فاذن بين ابتداء قطع المسافة وانتهائها امكان قطعها بتلك السرعة والامكان
اخر قابل من الاول والامكان ذو مقدار موجود وهو الزمان وبيان ضعف الاول
من وجوه | ان هذه القبليات لو كانت وجودية لكانت القبلية الواحدة موجودة

قبل

قبل قبلية اخرى بقبلية اخرى فيلزم التسلسل اجاب عن هذا بعض المحققين بان
الزمان هو الوجود في الخارج الذي يلحقه القبلية لذاته وما سواه انما يلحقان به
لوقوعه فيه ونفس القبلية والبعدية اعتبار ذهني غير محتاج بزمان دون زمان بل
يصح تعقله في كل زمان وان احدث حيث يقع في زمان معين كان حكمه حكم سائر
الموجودات في لحوق قبلية اخرى يعتبرها العقل وتنقطع القبليات بانقطاع الاعتبار
وفي هذا الجواب نظر اما اولا فان لحوق القبلية والبعدية للزمان وان كان لذاته
على راي القوم لكنه يقتضي اختلاف اجزاء الزمان بالمهية ووجود الآنات المتعاقبة
وهما ينافيان مذهبهم واما ثانيا فلان القبلية والبعدية لو كانتا من الاعتبار
الذهنية لم يكن الاستدلال بثبوتهما للزمان على ثبوته في الخارج صحيحا
لان لحوق الاحكام الذهنية بالمهيات لا يستدعي وجود تلك المهيات في الخارج
والا لكان الممتنع موجودا ثم اذا قضى العقل بكون الاعتبارات يستحيل ان
يلحقها العقل بالمهية الا عند وجود تلك المهية في الاعيان كان الاستدلال بلحوق
ذلك الاعتبار تلك المهية على وجود المهية صحيحا كما في الوجوب الذي هو اعتبار
عقلي اذ لحظ العقل بالنسبة الى مهية ما من المهيات كانت تلك المهية ثابتة في الاعيان
بهذا التحقيق هذا الموضع ب ان القبلية والبعدية من باب الاضافات
وستعرف ان من خواص المتضايفين وجوب وجودهما معا فالقبلية مع البعدية
بالقبل كما هو ظاهر واجاب عن هذا ذلك البعض ايضا بانهما اضافيان عقليان
يؤخذ معروضاهما معا في العقل ولا يجب ان يوجدا في الخارج معا اقول هذا
اعتراف بان اعتبار القبلية لشيء في العقل لا يقتضي ثبوته في الخارج ج ان القبلية
لو كانت وجودية لكان العدم المتصف بها موجودا واجاب عن هذا ايضا
بان الاعدام المتصفة بالقبلية ليس هو العدم المطلق بل هو عدم الملكة وذلك العدم
معقول من حيث التقييد بالملكة فيصح لحوق الاعتبارات العقلية به والكلام في
هذا كما في الثاني د ان هذا السبق حاصل في اجزاء الزمان فيلزم ان يكون للزمان

زمان واجاب ايضا بان الزمان ماهية واحدة متصلة لا تعرض لها الاجزاء الا بالفرض
وليس فيه قبل التجزية تقدم ولا تاخر ثم اذا فرض له اجزاء فالتقدم والتاخر ليسا
بعارضين لها حتى تصير الاجزاء بسببها متقدمة ومتاخرة بل بتصور عدم الاستقرار
لاشئ اخر بالحقيقة غير عدم الاستقرار كالحركة وغيرها اذا قارنها عدم الاستقرار
فانها تصير متقدمة ومتاخرة بسبب عروض القبلية والبعدية لها وهذا هو الفرق
بين ما بالحقيقة التقدم والتاخر لذاته وبين ما يلحقه بسبب غيره فانا اذا قلنا اليوم
امس لم يحتج الى ان نقول اليوم متاخر عن امس لان نفس تصورها يقتضي التقدم
اما الوجود والعدم فانهما شئ لم يلحقهما شئ ثالث لا يلزم فيها التقدم والتاخر الا
على التعيين اقول كون بعض الاجزاء موجودا حال عدم صاحبه يقتضي
حصول التجزية للزمان فاذن للزمان اجزاء منفصلة بعضها من البعض سواء وجد فرض
اولم يوجد وقوله ليس فيه قبل التجزية تقدم ولا تاخر فيها قض قوله التقدم والتاخر
ليسا بعارضين لاجزاء الزمان وقوله اذا قلنا اليوم امس لم يقتض الى اخره ثالث يقتضي
تقدم بعض هذين على البعض بحلاف العدم والوجود معا فانه لان اليوم انما يعقل
كونه متاخرا لامن حيث انه جزء من الزمان مطلقا بل لاجل ان اليوم لفظ موضوع
للزمان المتاخر وامس موضوع للمتقدم بخلاف العدم والوجود ثم لو فرضنا جزئين
من الزمان كيوم وجد زيد ويوم وجد عمرو لم يحصل الجزم بتقدم احدهما بعينه على
الاخر وقوله مهية الزمان عدم الاستقرار فيه نظر لانه ان جعله عبارة عن نفس
العدم كان لغزا فان الزمان من الامور العدمية وان جعله امرا يلزم عدم الاستقرار
لم يسق فرق بين الزمان والحركة فان مهية الحركة تقتضي لذاتها تقدما وتاخرا ولولا
التقدم والتاخر الذاتان للحركة لما وجد الزمان وبيان ضعف الثانية انها مبنية
اولا على ان للامكان وجودا عينيا وسياتي البحث فيه وثانيا ان الامكان هو المفروض
التفاوت والمساواة وفيه بظهران التفاوت فيه انما هو الحركة فان قطع المسافة
بحركة اقل او بحركة اكثر لا يستدعي ثبوت مقدار الامكان حركتين ولا يجاز ان يكون مقدار

الجسم

الجسم الكبير والصغير يتفاوت بحسبه فيكون له مقدار وايضا فان المقدار المفروض
ههنا ليس امرا عينيا وانما هو امر فرضي وايضا فان الزمان ان جعلتموه نفس
الامكان المقدر كان عارضا للزمان وهو خلاف مذهبكم وان جعلتموه نفس
مقدار للامكان كان الزمان مقدارا للامكان لا مقدار الحركة وهذا خلاف
مذهبكم ايضا **مسئلة** اختلف المتفقون على وجود الزمان في ماهيته وضبط الاقوال
فيه ان نقول الزمان اما ان يكون واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود
فان كان ممكنا فاما ان يكون جسما واما ان يكون عرضا فان كان عرضا فاما ان يكون
نفس الحركة او مقدار الحركة او يكون مقدارا للوجود كل واحد من هذه الاقسام
مذهب لقوم وفي القسمة احتمالات اخر لم نعرف قائلا يذهب اليها احتج القائلون
بوجوب وجوده بان فرض عدمه يستلزم المحال فيكون عدمه محالا فيكون وجوده
واجبا بيان ان عدمه يستلزم المحال ان عدمه بعد وجوده يستدعي ثبوت
قبلية وبعدية بالزمان فيكون الزمان موجودا حال ما فرض معدوما وكل ما كان
وجوده حاصلا عند فرض عدمه كان عدمه محالا فيكون وجوده واجبا وهذا الاحتجاج
باطل فانهم اخذوا في الوجوب شرط شرط وهو انه مطلق وفرض عدم
الزمان بعد وجوده على تقدير تسليم ان البعدية لا تنفك عن الزمان هو فرض
عدم الشئ مع وجوده والمحال اذا لزم من هذا لم يلزم ان يكون عدمه مطلقا
ممتنعا واحتج القائلون بان الزمان جسم بان الزمان محيط بالحوادث وكل
محيط بالحوادث فهو الزمان وهذا الاستدلال سخيف اما اولا فلان
هذا القياس عقيم ضرورة كون الاختلاف بالكيف شرطا في الشكل الثالث واما
ثانيا فلان احاطة الزمان بالحوادث واحاطة الحال المعد بها ليستا بمفهوم واحد
والغلط نشأ لهؤلاء من قبل الاشتراك اللفظي واحتجوا بان الزمان مقدار
الحركة فلم يذهبوا الى ان تلك الحركة اية حركة كانت بل هي الحركة المستديرة التي هي
اوفق الاشياء بها وهي حركة فلك معدل النهار وهم جمهور الحكماء واستدلوا عليه بان الزمان

كم على ما مر وهو اما منفصل وهو باطل والا لتناهى في القسمة الى ما لا ينقسم فيلزم تناهي
الآنات وهو محال عندهم واما متصل ولا يجوز ان يكون قارا لذاته على ما مر وهو
اما ان يكون حركة او مقدارا لها ولا يجوز ان يكون حركة لانا نصف الحركة بالسرعة والبطوء
ولا يوصف الزمان بهما ولانه قد توجد حركتان معا ولا يوجد زمانان معا ولان الحركة
مساوية لنصفها في الماهية واللوازم وغير مساوية له في المقدار فينبغي ان يكون مقدارا
للحركة من جهة التقدم والتاخر العارضين لها بسبب المسافة وتحقيقه ان الحركة تتقدم وتتاخر
باجزاء لتقدم بعض اجزاء المسافة على بعض وتاخرها اذ لا ان المتقدم من الحركة لا يوجد مع المتاخر
منها بخلاف المتقدم من المسافة فانه موجود مع المتاخر منها فيكون المتقدم والمتاخر اللذان لا
يوجدان معا من خواص الحركة والحركة ايضا تتقدم وتتاخر بسبب الزمان فالجزء الموجود منها
في المتقدم من الزمان متقدم على المتاخر منها الموجود في زمان متاخر ولا يجوز ان
يعرف الزمان بانه مقدار الحركة من حيث المتقدم والمتاخر العارضين لها بسبب ذلك
لزم الدور قالوا والحركة يعرض لها الاتصال اما باعتبار المسافة او باعتبار الزمان و
هي في نفسها كمال اول لما بالقوة واما اتصال الزمان فعلته القريبة اتصال الحركة بالمسافة
لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة وحدها مالم يوجد حركة متصلة
لم يوجد زمان فانا لو فرضنا المتحرك يقف في اثناء المسافة لم يكن للزمان وجود
متصل وتكون المسافة متصلة بل يجب ان تكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة
وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا فانه لذاته متصل بل هو علة لوجود
الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال بل هو نفس الاتصال فكما نقول في
بعض الالوان انها علة لبعض الالوان لا بمعنى انه علة للون بل لوجوده كذلك ههنا اذا
قلنا اتصال الحركة سبب لاتصال الزمان لا بمعنى صيرورته متصلا بل بمعنى وجوده
واعترض الشيخ ههنا على نفسه فقال ليس للحركة اتصال سوى اتصال المسافة
او الزمان وانتم سلمتم ان يكون اتصال المسافة سببا لاتصال الزمان ومحال
ان يكون اتصال الزمان سببا لاتصال الزمان واجاب بان علة اتصال الزمان

هو

هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث صار الحركة بسببه متصلة واعتبار
اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء فاتصال المسافة من حيث هو
الحركة علة لوجود ذات الزمان ثم قالوا الزمان مقدار الحركة الاولى ثم تتقدر سائر الحركات
ولا يجب ان يكون الزمان عارضا لها عروض الحركة الاولى فرب مقدار يقدر غيره
بالمقايسة من غير حلول قيل على هذا لو فرضنا عدم الحركة الاولى لكان يوجد الزمان فيلزم
ان لا تخصص الحركة الاولى اذ كان يكون مفقودا فلا يوجد تقدم وتاخر باقي
الحركات اجيب عنه بان الحركة المستديرة متى لم توجد لجسم مستدير لم تعرض للمستقيمة
جهات فلم تقترن حركات اخر اللهم الا في التوهم وح نقول لم لا يوجد زمان في
التوهم يكون محدودا والكلام ليس في الامور الوهمية انما هو فيما يصح في الوجود وفي
هذا الجواب نظر فان الحركات المستقيمة متبع الجهات وهي تتبع الحرم المستدير على
رايهم لا حركته فاما القائل بان الزمان مقدار الوجود وهو ابو البركات البغدادي
فانه قال الزمان ليس عرضا في حركة خاصة لان تلك الحركة تما تخالف غيرها من الحركات
لا في مهيتها بل في الوضع وهو المتحرك او في السرعة والبطوء او بالمكان او بالزمان
وهذه الامور خارجة عن مهية الحركة وهذه الامور المخصصة ليست موضوعة
للزمان فان المتحرك من حيث حركة لو سكن لوجد الزمان والسرعة والبطوء انما
يكونان بالزمان فليست هذه موضوعة له وكذلك المسافة وما اليها فالزمان
ليس بعرض يوجد في الحركة فانه ما من حركة تتصور الا ويمكن وهمها وهما مع وجود الزمان
بل لو فرض سكون كل ساكن وحركة كل متحرك لبقي الزمان فهو متعلق بالوجود لا بها
وهو مقدار الوجود وكان المعدود في الاعيان لا العدد كذلك الوجود الاول زمانا واحدا
موجودا اما الزمان فانا نقدره في الذهن لا غير قال والزمان لا يرتفع الا بارتفاع
الوجود والوجود لا يعدم لانه لا يوجد ولا تصور الا ذهنا وجودا ليس له زمان ولا
وجود خالق ولا مخلوق والقائلون بان الزمان مقدار الحركة جردوا المخالق عن الوجود
في الزمان لتجرد هو عن الحركة وقالوا انه موجود ثابت اذا اعتبرت نسبته الى الثابت

كانت تلك النسبة على السرمد وان اعتبرت مع غير الثابت كانت هي الدهر قالوا وهذا من التعبيرات اللفظية فان السرمد هو البقاء الدائم وكذلك الدهر والدوام من صفات المدة والزمان ولا يخلو هذا الكلام من ضعف والقائلون بان الزمان مقدار الحركة قالوا ان الشيء اذا وجد دفعة لم يكن شيئا البتة حتى يوجد شيئا اخر دفعة فانكان بينهما الكان مجردا موركان بينهما متقابلات وبعديات وان لم يكن بينهما مكان تجردا مور تتالي الآنات فيلزم بقاء الجوهر الفرد فاذا لم توجد حركة لم يوجد زمان ولهذا فان عديم الشعور بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف **مترع** اذا ظهر ان الزمان عارض الحركة ظهر ان الاشياء الموجودة في زمان لا تخلو ان تكون حركة او ذات حركة فان يعني المتقدم والمتاخر انما يوجدان في الحركة والسكون انكان بحيث يتوهم لها عرض المتقدم والمتاخر بسبب الحركتين المكتنفتين له كان له دخول في وجود ذلك الزمان وهو داخل وجهي السكون فيه واما الامور التي لا يوجد فيها المتقدم والمتاخر بوجه ما فلا توجد في الزمان وانما توجد معه ولا يلزم من المعية المعية فان العالم موجود مع الجزء له وليس فيها ولما كانت انواع الشيء واجزاؤه موجودة فيها يمكن ان يقال انها موجودة في الشيء جاز ان يقال المتقدم والمتاخر والان والساعات والشهور في الزمان قالوا وكان في الزمان كما يقال الوحدة في العدد والمتقدم والمتاخر كالزوج والفرد فيه والساعات والشهور كالاثنين والثلثة فيه اقول الان ليس جزءا من الزمان ولا يحصل للزمان عدد بتكريره فلا يكون قول الان في الزمان قول الوحدة في العدد بل الاولى بالمناسبة معها وجود الشهور والساعات وكذلك الاثنان في العدد وليس كالشهر في الزمان فان الشهر جزء منه والاثنان نوع من العدد والشهر والسنة ليس لهما وجود عيني فانه لا توجد اجزاؤها فكيف توجد هي وانما وجودها في الاعتبار الذهني **البحث السادس** قد نقلنا عن المتكلمين ان لا جزء من الزمان كما ان الجوهر الفرد جزء من الجسم والبحث ههنا على راي نفاة الجوهر فنقول يقال الان بحسب المجاز على الزمان القصير جدا وبحسب الحقيقة للذي يقع فصلا

بين

بين زمانين ولا وجود له الا في الوهم والا لزم انقطاع الزمان قالوا وهو محال لان القطع اما ان يكون في ابتداء ذلك الزمان فلا قبل لذلك الزمان فلم يسبقه عدمه واما ان يكون في انتهائه فلا بعده فلا يتاخر عنه عدمه ونحن نصور انا وجودا قبليات و بعديات لا الزمان سقطت الحجة عندنا قالوا فالان لا يوجد وجودا بين هذين اما بان يفرض فارض واما بوصول حركة الى غير منقسم كبدا طلوع الشمس فهذا هو الان الذي يقع بين زمان الماضي والمستقبل بحسب الفرض وقد يتوهم الان على معنى اخر فانا قد نتوهم منتقلا في المسافة والزمان فالمنتقل بفعل بنقلته سيالا هو الحركة بمعنى القطع وتلزمها الحركة بمعنى التوسط وكان الحركة بهذا المعنى هي الفاعلة الاولى وهي غير منقسمة ولذلك توجد في المسافة ما يتحرك عند المتحرك بمعنى التوسط وفي الزمان ان ما يتحرك منه المتحرك الحركة بمعنى التوسط ايضا وكان هذا الان يفعل سيلانه الزمان كان الحركة بمعنى التوسط لا يوجد معه حظ المسافة فانه تقطعه والا الزمان فقد سبق وانما يوجد له من كل واحد طرفه فيوجد له من الزمان الان وفي حظ المسافة الحد الذي هو فيها انقطاع وحظ وهذا الكلام في غاية السقوط فانه كيف يصح ثبات الان واستمراره حتى يفعل الزمان قالوا ولا يمكن وجود انات متعاقبة والا لزم وجود اجزاء لا تتجزى وكذلك لا يمكن ان تكون للان اجزاء والا كان بعضها متقدما على بعض فيكون بينهما زمان واكل هيهنا فقيل عدم الان اما ان يقع دفعة مثالي الانات واما ان يقع على التدريج فهاهنا فيلزم احد القسام الان قال الشيخ هذه القسمة غير حاصرة فان هيهنا قسما اخر وهو ان يكون عدمه في جميع الزمان الذي بعده فلو قيل ليس الكلام في استمرار عدمه بل في ابتداء عدمه وهو وجوده ولا استبعاد في ان يكون الشيء في زمان وفي طرفه بخلافه كالحركة والساكن فانه حاصل في جميع الزمان وليس بحاصل في طرفه وتحقيق هذا الموضع ان نقول المتقابلان ان كانا في قوة المتناقضين استحال خلو الزمان وطرفه عنهما معا فاذا كان في الزمان

احدهما اما ان يكون في الآن الاخر كالمتحرك وغير المتحرك والملموس وغير الملموس والموجود والمعدوم واما كان الشيء تتشابه حالته في اي آنين احدث من زمان وجوده ولا يحتاج الى مطابقة مدة فانه يكون موجودا في الآن كالملاسة والملاقاة والتربيع وغيرها من الهيئات القارة وانكاك لا يصح وجوده في الان بل يفتقر في وجوده الى مطابقة مدة فانه لا يكون موجودا في الان بل في الزمان الثاني كالحركة والمفارقة والملاسة وهذا القسم على امرين منه ما يجوز ان تتشابه حالته في اثنات من زمانه دون وقوعه المبتدى ومنه ما لا يجوز اما الاول فكالملاسة التي هي الملاصقة فانها متشابهة بالنسبة الى جميع الآنات التي تفرض في زمان وجودها لكنها لما استحال وجودها دون الحركة استحال وقوعها في الان المبتدى ويشبه ان تكون الحركة بمعنى التوسط من هذا القبيل واما الثاني فكالحركة بمعنى القطع فانها لا تتشابه احوالها جميع الآنات المفروضة في الزمان فقد اشترك هذان القسمان في ان الزمان المفروض يوجد فيه ما يخالف الوجود في الآن الفاصل وتميز الثاني عن الاول بان الثاني لا تتشابه احواله في الآنات والاول تتشابه فالحاصل من هذا ان الوقوع لا دفعة ان عنى ما يشمل هذين الامرين اخترنا ان يكون عدم الانفكاك من هذا القبيل ولا يلزم ان يكون زمانيا وان عنى به هذا الاخير من القسمين سمينا القسمة بابداء الاول من هذين وان لم يكن المتقابلان في قوة المتناقضين امكن خلو الزمان وطرفه عنهما وهو ظاهر قيل فيهما حصول الشيء وعدمه على التدريج غير معقول فان الجزء الاول من الزمان ان لم يحصل فيه شيء لم يكن الحصول في جميع ذلك الزمان وان حصل فاما ان يكون ذلك الحاصل هو الذي يتحصل في الجزء الثاني فيكون ذلك الشيء في الجزء الاول موجودا ومعدوما معا هف وانكان غيره لم يكن ذلك الشيء الحاصل في ذلك الزمان واحدا بل اشياء كثيرة حاصلة في جميع اجزاء ذلك الزمان فاذن عدم الان انما يحصل في ان ويستلزم هيستلزم تتالي الآنات اجاب من هذا بعض المحققين بان معنى الحصول على التدريج هو حصول الشيء الذي له هوية اتصالية لا يمكن ان تتحصل الا في زمان

تحصل

الحركة

الحركة ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها الاتصالية ليست بلتئمة من اشياء كثيرة بل هي شيء واحد من شانه قبول الانقسام الى اجزاء هي قبل عروض القسمة شيء واحد منطبق على ذلك الزمان فهذا هو الحصول التدريجي وقابله ما لا يحصل على التدريج بل اما في طرف زمان فقط كموافاة حد واما في زمان لا بالمعنى الاول بل بمعنى ان لا يوجد في ذلك الزمان ان الا ويكون ذلك الشيء حاصلا فيه وهذا ينقسم الى ما يوجد في الان الذي هو طرفه كما كان موجودا فيه كالتربيع مثلا والى ما لا يكون كذلك الا وصول والحركة بمعنى التوسط فان جميع ذلك مما يحصل في زمان وفي طرفه او فيه دون طرفه

مسئلة معية الشيء بالزمان غير معية احدهما للزمان فان تلك تفتقر الى امر ثالث هو الزمان بخلاف هذه والكلام في هذا كالكلام في المتقدم والمتاخر والقديم قد يفسر بما يتطابق زمان وجوده وعلى هذا سيل المجاز وبحسب الحقيقة يقال للذي ليس لزمان وجوده اول قيل ولا يجوز تفسيره بانه الذي لا اول لوجوده فان الوجود لا اول له ولا اجزاء يعرضان للزمان فان على ما يكون له اول واخر فيهما اختلاف معنوي كالجنس والنوع او مقداري وعددي وليس للوجود شيء من ذلك بذاته وكذلك الحدوث ما يكون لزمان وجوده ابتداء فالامور التي ليست بزمانية لا تكون قديمة ولا محدثة كواجب الوجود والزمان نفسه فاذا اعتبرت نسبة واجب الوجود وغيره من الثوابت الى الثوابت كانت في السرمد وان اعتبرت الى غير الثوابت كانت هي الدهر ودوام الوجود في الماضي هو الاول ودوامه في المستقبل هو الابد والدوام المطلق هو الدهر والزمان كهذا الدهر والدهر كهذا السرمد فانه لولا دوام نسبة المجردات الى سيدها ما وجدت الاجسام فضلا عن حركاتها ولولا دوام نسبة الزمان الى سيده الزمان ما وجد الزمان ونحن لا نتصور بهذا الكلام واعلم انه قد يقال الان لكل فضل مشترك بين زمانين ولواقسام الماضي والمستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل على اشتراك بل هو صالح لان يحمل

بينهما

طرفان الوهم فاصلا غير واصل والمكان لا يمكن ان يكون لا واصلا لكنه عرف بنظر اخر ويقال
ان ويفهم منه زمان قريب من الان حدا واذا قالوا حد الشئ بعنوا به نسبة الامر الى
زمان غير مشعور به تصير هذا ان لا يكون الامر متوقعا ويقال دفعة لما وجد في ان او
لما لم يوجد قليلا قليلا والمتقدم في الماضي يدل على ما هو بعد من الان الحاضر والمتاخر
على ما يقابله وفي المستقبل بالعكس منها **المقالة الثانية** في الامور العارضة للطبيعيات
من جهة ما لها كم وفيها بحوث **البحث الاول** اعلم انا نريد ان نتكلم في هذه المقالة
في النهاية واللانهاية وقبل الخوض لا بد من البحث عن معاني امور وهي التماس والمماسان
هما اللذان لا يتوسطهما شئ من حيث هما كذلك ليست التمالية ولا يشترط الاتفاق في
النوع فقد يكونان مختلفين فيه مثل شجرة وانسان تماليا لا ليس بينهما شئ من جنسهما
اعني من الاجسام ومثل هذه الامور انما توجد تمالية لاعتبار عموم عارض لها لا من حيث
هي مختلفة نوعا والتماس والمماسان هما اللذان يتحد اطراف الوضع اعني في الاشارة
الحسية فان كان التماس بالاسر لم يكن مماسة بل كان مداخلة ومثل هذه المماسة لا يجب
عن مماسة اخرى بل كلما ماس احدهما ماس الاخر والا لم تكن المماسة بالاسر قيل على هذا
قد يكون احد المتداخلين مماسا لغيره من جهة ولا مماسا لاخر من تلك الجهة ولا
استبعاد في ذلك كما انه قد يكون الشئ معلوما من وجه مجهولا من وجه اخر وهذا
غلط فاحش فانه ليس اذا ثبت العلم لشئ من جهة انتفى عنه من اخرى وجب ان
تكون الملاقاة لاحد المتداخلين ثابتة من غير ثبوتها للاخر والتتابع والمراد منه حالة
مماس قال من حيث هو قال قيل ويشترط فيه التساوي في النوع وقيل لا يشترط
والاتصاق وهو التماس مع اللاقرنة بينهما اما لا متناع وقوع الخلاء بينهما كما في حال
الملتحمين المتلاقيتين اذا لم يكن احدهما اولى بالانفتاح من الاخر او كان تصور لا تعدد
القعر يحدث لاحد السطحين واما لانفراد اجزاء احدهما في الاخر وقد يحدث لا لتصاق
لتوسط جسم بينهما كالغراء ونحوه والاتصال وهو يقال بالاشتراك على معنيين |
صفة الشئ لا بالقياس الى غيره وهو كونه بحيث يمكن ان تفرض له اجزاء تشترك
في الحدود

فيقال بهذا المعنى فصل الكبير وقد يطلق على الصور الجسمية المستقرة في الجسم التعليمي وقد
يقال الاتصال للجسم التعليمي عند ما يطلق التصل على الصور الجسمية **ب** صفة الشئ
بالقياس الى الغير وهو ايضا بمعنيين | اتحاد نهاية المقدارين فيقال لكل واحد منهما
انه متصل بالاخر **٢** استصحاب حركة احد الجسمين للاخر وفرادى يقال لاشياء لكل
واحد منها مكان خاص ليس جزوه جزوا من مكان عام له وللاخر والمعية والكائنة
غير الزمانية فان الزمانية تقال لشيئين وجدا في زمان واحد واما ههنا فلا بد ان
يوجدا في مكان واحد لا على وجه الدخول بل انما يقال معا لشيئين في مكانين لكنهما
كشئ واحد بمكان واحد وكل واحد من المكانين جزو من ذلك المكان والوسط يقال
لما يقع بين شيئين **البحث الثاني** في النهاية واللانهاية اعلم ان اللانهاية قد تقال
للشئ الذي يعرض له هذا المفهوم كما يقال عدد غير متناه وقد يقال لنفس هذا الامر
العارض لغيره وهذا الاخير قد يعنى به تارة السلب وح يصير هذان جميع الاشياء فيقال
متناه وغير متناه لاي شئ يفرض وقد يعنى به العدول وهو ان تسلب النهاية عن الشئ
الذي يمكن ان يفرض له هذا الاعتبار بحسب نوعه او جنسه ويقال للنقطة بل و
للاشياء المجردة انها غير متناهية بالاعتبار الاول دون الثاني واعلم ان النهايات اذا
اضيفت الى الكم المتصل كان المراد منها وجوب الطرف لامتداده ولا يبقى وراءه شئ اخر
واذا اضيفت الى الكم المنفصل لم يرد هذا المعنى فان الاعداد ليس لها اطراف كما سبقه
اما اذا اخذت مجردة لم تكن ذات طرف نعم قد يعرض الطرف لمعروضها فيقال لها ذات
طرف بهذا المعنى بل يعني فيها ما ليس فيه مرتبة من المراتب النوعية المعقولة ليس لتزيد
عليها امكان او ما ليس منه مبلغ لا يبلغ الضعف واقعا في عينه خارجا عنه غير مكرر
واما الاشياء العارضة لها العدد فاذا قيل لا نهاية لها كان المعنى به انها بحيث لو عدها
عاد توهم ثابت القوة لا يعزب عن تعديده ابدا ولا يعني به انها الذي لا تتصور
عليه الزيادة فان النفوس الحاصلة في الزمان اذا اخذت مع غيرها مما حصل بعد
ذلك الزمان تكون زائدة على الحالة الاولى مع وصفها جميعا بعدم التناهي وقد يقال

ان اضافات اليها اللانهاية على اقسام منها ما لا يتناهى في جهة التضعيف ويتناهى في الطرف
الاخر كالاعداد ومنها ما لا يتناهى في التضعيف والتفتيق فيه كالحركة فانها من حيث مقدارها
المطابق لمقدار المسافة يعرض لها من الهشمة ما يعرض لمقدار المسافة ومن حيث
استدادها يحصل لها عدم النهاية في جانب الزيادة لعدم تناهي الزمان على رأيهم وكون
الحركة غير متناهية ليست بسبب الزمان اذ المسافة متناهية وانما كانت علة لوجود
اللانهاية للزمان فانه يجوز ان يعطي الشيء غيره امرا بالذات ثم يلحقه بالعرض بسبب
كالحركة الحاصلة للاجسام الصادرة عن طبائعها وعليه يقال الحركة اللانهاية للزمان ليس
ان يجعل الزمان مما يصح اتصافه بهذا الاعتبار فانه حاصل للزمان لذاته كما قيل في الاقسام
بل المعنى منه حصول هذا الوصف للزمان بالفعل واعلم ان في بعض هذا الكلام نظرا او
دلك لان اللانهاية المأخوذة في المتصل ان عنى بها بحسب الوجود فانه لا فرق بين
الزيادة والنقصان لوجوب تناهي الانقسام في المتصلات وان عنى بها بحسب
الوهم فانه قد يمكن ان يأخذ الوهم اي مقدار شئت زائدا على اي مقدار شئت
كما في جانب النقصان لا يقال قد تذهب الزيادة الموجودة الى حد لا يتجاوزه طبيعة
الجسم كما في الافلاك بحسب النقصان لانا نقول الاستبعاد في تناهي الاجسام من جانب
النقصان الى حد تقتضيه الطبيعة ست قالوا بناء على مذهبهم انه قد يقال لغير
المتناهي انه موجود بالقوة او الفعل تارة في الوجود وتارة في التناهي والاول
اما ان يعتبر كليته او يعتبر كل واحد من اجزائه اما الكلية فلا وجود لها بالقوة ولا
بالفعل وكل واحد من الاجزاء فاما ان يعتبر ان كل واحد منها يوصف بالقوة وقتا
ما وهو ظاهر البطلان واما ان تعتبر الكلية مع اعتبار الاجزاء بان يعتبر ان الكلية توصف
بان لها واحدا بعضا موجود بالقوة وهو صحيح من جهة وباطل من جهة اما جهة البطلان
فلانه لا كلية لها واما جهة الصحة فلان الطبيعة المعقولة التي تعرض لها احاد تحمل عليها
يصح ان يقال ان بعض ما تحمل عليه تلك الطبيعة واحد موجود بالقوة ولا يجوز ان
يخرج الى الفعل ما لا يبقى بعده منه شيء بالقوة واما ان يعتبر ان كل واحد من المقدرين

منه

منه بحسب وقت معين وجوده بالقوة وليس كل منه بالفعل بل لا شيء منه بالفعل وهذا
واضح الصحة وفي هذا نظر فان قولهم ان الكلية لا توصف بالقوة ولا بالفعل خطأ
فان من مذهبهم ان النفوس غير متناهية وهي موجودة بالفعل وقولهم الكلية لا ثبوت
لها فلا يصح الحكم عليها خطأ فان الكلية وان لم تكن ثابتة عينا فانها ثابتة في الذهن والحكم
انما هو على الامور الذهنية في هذا المقام واما من جهة التناهي فانه يصح ان يقال بالاشتراك
الكائنة انها تناهت بالفعل لا بمعنى ثبوت النهاية التي لا نهاية بعدها فانها بهذا الاعتبار
غير متناهية لا بالقوة ولا بالفعل ولكن بحسب نهاية بعدها شيء يعاير لها يصح
ان يقال لها انها متناهية بالقوة دائما لا بحسب النهاية الاخيرة ولكن بحسب النهايات
الاخر التي في القوة بعد النهاية الحاصلة فانها وان اتصف انها بالقوة تتناهي الى
نهاية ما فتكون بالقوة دائما بالقياس الى ما يوجد من النهايات وبالفعل دائما
بالقياس الى ما وجد ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس الى نهاية العرض الاخير وما لا نهاية
لا توجد لا بالقوة ولا بالفعل وما لا نهاية له موجود بالفعل دائما بحسب اعتبارين
فالاول باعتبار انه لا يمكن ان تكون اشياء عددها او مقدارها بحيث اي شيء اخذت
منه بقي غيره منه موجودا بالكلية والثاني باعتبار انه ابتداؤه الى نهاية اخيرة

سر اوجب قوم وجود ما لا نهاية له حتى تمادى بعضهم فزعم ان هذا
الاعتبار من جملة التمادي للموجودات وهو خطأ فانه امر عدمي لا وجود له
بالفعل والسبب الداعي لاثبات ما لا نهاية له عندهم ذلك تضعيف الاعداد الى
ما لا يتناهى وانقسام المقادير الى ما لا يتناهى واستداد الزمان فيما يقضي وسلاقة
امر الكون والفساد وظنوا من ههنا ثبوت مادة لا نهاية لها فبعضهم جعلها
جسما بسيطا اما نارا او هواء او ارضا او ماء وبعضهم جعلها الجواهر وليس
اختلاف في تعيينها ليس هذا موضع ذكرها وعمادهم في اثبات ما لا نهاية له
مشاهدتهم للامور المحسوسة فان ما لا يتناهى منها انما يتناهى الى شيء غيرها والدليل
الاول لا تقطعهم اثبات ما لا يتناهى الا على نحو التفصيل الذي ذكرناه واما القائلون

فانه في غاية الغلط اذ لا يجب ان ينتهي النجار الى غيره نعم يجب ان ينتهي الى غيره كما نقول بالجسم
انه ينتهي الى السطح مطلقا اللهم الا ان ياخذوه بحسب الوهم وحينئذ تثبت لهم صحة ما لا يتناهي
في التوهم وهو غير متنازع فيه **البحث الثالث** في تناهي الابعاد قد صدر عن القوم
حجج الحجة الاولى انا يمكننا ان نفرض خطين احدهما غير متناه والاخر متناه كقطري
دائرة مثلا متوازيين فاذا زال المتناهي من الموازاة الى المماسة فلابد من
نقطة هي اول نقطة المماسة لكن وجود اول نقطة للمماسة في الخط الغير المتناهي
محال فانه لا نقطة سوى حصول المماسة معها الا وقد سبقها نقطة اخرى بذلك
وهذه الحجة ساقطة بالكلية فانها مبنية على نفي الجزء اولا وثانيا على وجود اول
نقطة المماسة وهو غير مسلم فان المهية انما تحصل في زمان الحركة التي ليس لها اول
يقع فيه وانما اول المماسة من الاناث حصان الموازاة كما كان في الحركة الحجة الثانية
اما فرض خط غير متناه من جهة ومتناه من اخرى اما بقطع او بفرض فاذا اخذ
من ذلك الخط قطعة واطبق ما قبل القطع على ما بعده كان الماخوذ منه قبل ان يؤخذ
منه ذاهبا وبعد الاخذ مضرما يلزم تناهي الناقص والزائد انما زادها اخذ وهو
متناه فالخطان متناهيان الحجة الثالثة انا نفرض امتداد الخطين الذاهبين
الى غير النهاية ابتداء من نقطة وانفراجا كذلك في مثلث نسبة الانفراج كنسبة الذهاب
والذهاب غير متناه وكذلك الانفراج ولا يمكن ان يقال قد يقفان وحينئذ هي
الانفراج واذا كان الانفراج غير متناه كان ما لا يتناهي محصورا بين حاصرين و
بعض الهندسيين غير هذه الحجة وقال نفرض زاوية الخطين ثلثي قائمة واذا كان
الخطان غير متناهيين كان الواصل بينهما غير متناه ضرورة تساوي زاويتي القاعدة
وساواتها لزاوية الخطين والخطوط متساوية وهذه الحجة غير عامة فانها انما تدل
على التناهي من بعض الجهات والتعميم فاسد لانه يخلو من مصادرة على المطلوب وقد يعلل
هنا بان كل جسم بسيط اذا تمكن تناهي مرجعه لزم تناهي مرجع الجهات كلها لان الطبيعة
الواحدة تستحيل ان تقتضي شيئين مختلفين **البحث الرابع** في تناهي القوة الجسمانية

اعلم

اعلم انه اذا قيل ان قوة ما متناهية او غير متناهية انما هو بحسب ما يصدر عنها فان
التناهي وعدمه بمعنى العدول انما يتحققان بالذات ما هو كم وبواسطة لا يتعلق
به فاذا قيل هذه القوة متناهية كان المراد منه بقاء عليها الواحد في ازمنة مختلفة
كرماة تقطع سهامهم مسافة محدودة في ازمنة مختلفة وههنا تكون القوة التي
اشد دفعاتها اقل من التي دفعاتها اكثر فتقع على القوة البالغة الى غير النهاية لا في
زمان او يكون المراد منه صدور عمل منها على الاتصال في ازمنة مختلفة كرماة
مختلفة ازمنة حركات سهامهم وههنا تكون القوة التي دفعاتها اكثر اشد من التي
دفعاتها اقل ويقع عمل غير المتناهية في زمان غير متناه او يكون المراد منه صدور اعمال
متوالية عنها مختلفة بالعدد كرماة يختلف عدد رميهم وههنا تكون القوة الغير
المتناهية تصدر عنها اعمال غير متناهية والاول اختلاف بالشدة والثاني بالمدة
والثالث بالعدد والدليل على تناهي القوة الجسمانية بالمعنى الاول انها لو فعلت
ما لا يتناهي بالشدة لكان فعلها اما في زمان وهو محال لانه يمكن فرض زمان اقل
يقع ذلك الفعل في ذلك الزمان الاقل بحسب الامكان الفرضي ويكون اشد مما
فرض انه غير متناه في الشدة هف واما ان يقع لا في زمان وهو ضروري لان كل حركة
هي منقسمة على ما بهم فلا يخلو هذا البيان على بناء على نفي الجوهر مع انه مخصص
بما يقع على الاتصال الزماني والدليل على تناهيها بحسب المعنيين الاخيرين انا نقول
القوة اما ان تكون طبيعية او قسرية والطبيعية يتساوى فيها ميول الجسم الكبير و
الصغير ضرورة عدم المعاوق المطبع عنها نعم يختلفان لاختلاف الفاعل فان
الطبيعية في الكبير اكثر منها في الصغير لوجوب انقسام القوى في الطبيعية لانقسام
محلها والقوة القسرية يختلف الكبير والصغير في قبول الاثر عنها لوجود العائق
الطبيع لا لاختلاف في الفاعل فاذا تقرر هذا فنقول لو حركت القوة الطبيعية
جسما حركات لا تتناهي في المدة والعدة لامكن تحريك جزء ذلك الجسم فان حركته
حركات لا تتناهي ايضا كان كل القوة وجزؤها متساويين في التاثير هف وان

نقصت حركات الجزء وجب ان تتناهى ضرورة حصول النقصان من الجانب الاخر لانا نفرض المبدا واحدا فاذا تناهت الحركات من الخر تناهت الحركات من الكل لان نسبة الامر الى الامر كنسبة المؤثر الى المؤثر ولو حركت القوة القسرية جسما حركات غير متناهية لا يمكن ان تحرك تلك القوة بعينها جزء ذلك الجسم من ذلك المبدا المعين فان زادت على الاول تناهت الاولى لانقطاعها في الجهة الاخرى مع انقطاعها في جهة المبدا واذا تناهت الاولى تناهت الاخرى لان نسبة الزيادة الى النقصان كنسبة كثرة العائق وقلته وان لم تزد وكان تحريك الشيء مع العائق كتحريكه مع غير العائق سؤال لم لا يجوز ان تتفاوت القوى بسرعة التحريك وبطوءه جواب المراد بتناهي القوة ههنا تناهيها بحسب المدة او العدة لا بحسب الشدة ولا يخلو من ضعف قيل ايضا على هذا ان المتكلمين لما استدلوا بزيادة الحوادث و نقصانها على تناهيها سقم الدلالة وجوزتم فيما لا يتناهى وجود الزيادة والنقصان اجاب عنه بعض المحققين بان اللانهاية اذا حصل لذي امتداد في احد طرفيه امكن الحكم بالزيادة والنقصان على الطرف الاخر وح يلزم تناهيه فالحكماء لما جزموا القول بان الحركات الماضية لا تتناهى وان الزيادة انما تحصل من طرف المستقبل لم يكن لاستدلال بزيادتها ونقصانها على طرف الاستقبال على تناهيها في الطرف الماضي صحيحا اما ههنا فلما فرضنا ايجاد المبدء في القوتين استحال الحكم بعدم التناهي في الطرف الاخر لوجود الزيادة والنقصان فيه سؤال القوى الجسمانية صور والصورة جوهر لا يشتد ولا يضعف جواب سلم ان الصورة لا تشتد لكن تاثيرها يتفاوت بالزيادة والنقصان فانها انما تؤثر باعراض تقبلها والزيادة والنقصان غير الشدة والضعف سؤال عندكم الفلك الاخير يحرك كرة النار حركات غير متناهية جواب انما محركة بالعرض سؤال نحن نشاهد ان الارض لو بقيت واغا فبقيت ساكنة وانما جواب لكون عدم فعل الا وجود فعل على ان بقاء الاجرام الكائنة على وضاعها مدة لا تتناهى محال

سؤال

سؤال لم لا تكون القوة انما تؤثر مع الاجتماع فاذا انقسم الجسم لم يبق للقوة اثر كالمزاج جواب مثل هذه القوى سارية في الجسم ولا كانت قوة لبعضه لا لجميعه ولكانت مع الانفصال تبطل لكنها اذا كانت مؤثرة حال الاجتماع كان لها تاثير هو جزء ثابت للمجموع سؤال قد يمكن على رايهم ان يوجد ما لا يتناهى بالقوة بنوع من الاعتبار وذلك انا ناخذ خطا ونقسمه بنصفين ثم نقسم احد نصفيه بنصفين الى ما لا يتناهى من الاقسام المحتملة لكنها اذا ركبت مع النصف الاول لم تبلغ الى الخط المقسوم والسبب فيه عدم حفظ زيادات النسب سؤال قد اختلفت في الاجسام الطبيعية هل تتناهى اذا قسمت الى مقادير غير حافظة للصور التي هي غير الاتصال ام لا فذهب قوم الى انها قد تبلغ في القسمة الى ما لا يحفظ تلك الصور واخرون جوزوا استمرار الصور الطبيعية محفوظة مع استمرار القسمة قال صدور المثائين لو بقيت الاجسام حافظة لصورها النوعية مع القسمة الترابية الى ما لا يتناهى لامكن ان يحصل مزاج من اجسام في غاية الصغر جدا فيجوز وجود فيل في قدر البعوضة ولا يلزم العكس وهو امكان وجود بعوضة في قدر الفيل اذ لا مزاج يقبل تصغير الاجزاء لاكبرها وانها اذا كثرت قلت لم يحصل الانفعال الذي يحصل حال الصغر فالوا بل وكان من الممكنات الاكرية وقوع هذا الفرض اذ الاجزاء المصغرة متلاقية قبل الكبيرة فكان يلزم في اكثر الامران يحصل الفيل بقدر البعوضة وهذا الكلام غير صواب خصوصا على رايهم في انقسام الاجزاء وانما الكبير انما يكون اجزاء بالقوة لا بالفعل فكيف يمكنهم مع مذهبهم هذا ان يقولوا ان انفعال الصغار قبل انفعال الكبار وايضا فان المزاج غير كاف لحصول الصور بل لبد مع ذلك من استعداد تام والاستعداد انما يحصل بعقد رخاص فعلم هذا القول فلم يكن ان يرد به مذهب القائل بالخلط والحق في هذا ما ذهب اليه الشيخ وهو ان الانقسام ان كان على سبيل الانفصال والانفكاك فانه سبب لعدم حفظ الصور ضرورة سرعة انفعاله عن المحيط به فكلما كان اصغر كان انفعاله اسرع واما كان لا على سبيل الانفكاك فانه

لا يقبض خروج الجسم عن صورته لكونها سارية فيه تنقسم بانقسامه قال الشيخ فاذن
قول من قال اصغر جسم هو حافظ الصورة الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ
الصورة النارية خطأ ظاهر لان اصغر ما يمكن ان يوجد نارا قابل للكون الى ما تقبله
كلية النار بل هو الذى اذا استحال ذلك الفرض الى الارضية صار اصغر اذ النار اذا
استحالت ارضا صارت اصغر **مسئلة** الحركة ايضا تتبع المقدار فى ذلك فانه قد تنقسم
الحركة الى ما لا يتناهى من الاقسام الحافظة لصورة الحركة على رأيهم فى انقسام الجزء وقد يمكن
ان توجد حركة هى ابطأ الحركات الطبيعية وهو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورتها
من ابطأ الاجسام المستقيمة الحركة حركة **البحث الخامس** فى الجهات قالوا الجهة طرف
الامتداد لا من حيث هو طرف ولكن باعتبار انه يقصد بالحركة وهو موجود لانه يشار
اليها ولا يقصد بالحركة ولا يقصد بالمعدوم **سؤال** الجسم يتحرك من نوع كيفية الى
نوع اخر والمتوجه اليه عينا معدوم جواب الحركة الى الجهة انما هى لتحصيل التحرك
فيها والحركة الى الكيفية لتحصيل الكيفية بها هذا فرق ما بين الحركتين **مسئلة** لما
كانت الجهة مما يقصد بالحركة لكانت ذات وضع فتنازلها الاشياء الحسية بالضرورة غير
منقسمة فالا لكان المتحرك فى حال سكونه اما ان يتوجه اليها فالجهة الطرف الاخير و
الاول ليس بجهة واما عنها فالمخلف هو الجهة لا الاخير وقد قسم الجهة الى طبيعية وفرضية
والاول لا تتبدل بتبدل الفروض بخلاف الثانية فالطبيعية الفوق والتحت و
السفل والفرضية البواقى وكل جسم فانه يحب ما يفرض فيه من الاطراف جهات تعددها
فالدهار انما حكموا بكونها ستا لان الانسان ذو جهات ست اعتبروها واهملوا البواقى
وايضا فان الجسم ذو امتدادات ثلثة متقاطعة وكل امتداد فله طرفان فيحكى التعدد
الجهات حيث تعدد الاطراف وهو بهو فان الاطراف حاصلة بالفعل موجودة
فى الجسم وانما هى امور فرضية يمكن اعتبارها على وضع ما ثم على وضع اخر بغاير
الاول ويحصل تقاطع لا على قوائم والكرة لا على جهة منها بالفعل وذات الاضلاع
لها جهات بالفعل بحسب اضلاعها واطرافها فلذلك ان اعتبرناها معا وله جهات
بالقوة

لا تتناهى **مسئلة** قالوا الجهتان الطبيعيتان لا بد لهما من حيز ولا حيز فى الخلاء الصرف
على ان وجوده محل عندهم ولا يحصل التحيز بحسب واحد من حيث انه واحد لانه
اذا حدد القريب منه لم يحصل منه تحديد البعيد ايضا فحصولها فى جهتيها انما كان
من الواجبات فثم جهات متمايزة متعددة لها لا بها والا لامكن انفكاك كل منها
الى موضع رفيقة فتتبدل الجهات ويلزم منه ايضا وجوب التحديد من غيرهما ولا يحصل
التحيز بالبرهان لان نسبته الى جميع الاوضاع بالسوية فلم يبق الا ان يحصل بحيط
متحدد غاية البعد بمركزه وغاية القرب بمحيطه واعلم ان فى هذا الكلام نظرا اما
اولا فلانا نقدر تميز الجهتين الى ما ذكرتم لانا نقول لم يحصل التمايز بينهما بحالها
فانا نعلم من الاعراض القائمة بالاجسام او بما اعرض لها واما ثانيا
فلعدم الكفاية بجسم واحد فانا نقول انه يتحدد بغاية القرب واما غاية
البعد عنه فانه يحصل بانقطاع الامتدادات واما ثالثا فلمنع من التحديد بجسمين
فانا نقول لم لا يتحدد بجسمين ويكون كل واحد منهما يحدد بغاية القرب واما
غاية البعد فانها تحصل بالاخر من اوجبان يكون التحديد انما يقع لشئ واحد
واما قوله ان حصولها فى الجهات امكان واجبا فلها جهات محددة لها الخارجة
ففيه مغالطة وذلك لانا اذا فرضنا هما محدودة من لم يكن لها جهات كما تقولون
انتم فى الجسم الواحد واما ما بعا فلم لا يحصل التحديد بالمفارق والذى ذكرتموه
انما يتم على تقدير كون المفارق لا يفعل بواسطة القصد والاختيار ثم نقول
المركز غير حاصل بالفعل وما لا يحصل بالفعل لا يتحدد به ما هو بالفعل **مسئلة**
المحدد اول ما يتحدد له من ذاته وحركته قطبان ومنطقة فاذا كان محتويا
على غيره اشتمل على جهة اليه وجهة اخرى مقابلة له وهو ست بين اجزائه الفرضية
وبين ما يماثلها مما يشتمل عليه فقد تتحدد له جهات اخرى كما اذا فرض فى طول حركته
ثلث نقط متوالية تتحول الوسطى نحو الاخيرة وتتباعد عن الاولى يحصل هناك جهة
مشرق وجهة مغرب وايضا جهة تلقى خط الزوال واخرى مقابلة لها تحت الارض

فالجهة التى تلى خط الزوال هى التى تتجه اليها الحركة المصاعدة وهى غايتها فخط الزوال هو
القدام تشبيها بالحيوان الذى يكون المتجه بحركته هو القدام والمقابل له خلف وجهة
المشرق التى عنها مبدء الحركة هى اليمين تشبيها بالحيوان الذى يمينه هو مبدء حركته الميلية
القوية واليسار ما يقابله وهو المغرب والقطب الجنوبى فى الحركة الاولى هو العلو وقابله
هو السفل وعلى العكس فى الحركة الثانية لانا لو توهمنا انسانا يتحرك على نفسه مستديرا
وتتبعت حركته من يمينه لقد كان يكون قدامه ما يلى وجهه وهو ما بين يمينه ويساره
وخلفه ما يلى ظهره واذا اطبقنا بين يمينه وجهة المشرق وبين يساره وجهة المغرب
وبين وجهه وجهة خط الزوال انطبق راسه مع القطب الجنوبى لا غير ولو ادير على
نفسه مثل دور السماء لكان الراس يلزم الجنوبى والوجه يلزم وسط السماء حيث
اليمين يلزم المشرق وهذا البحث قليل الفائدة جدا **المقالة الثالثة** فى عوارض
هذه الامور الطبيعية ومناسباتها وفيها مباحث **المبحث الاول** الحركة اما واحدة
بالشخص او بالنوع او بالجنس او كثيرة والمعنى بالوحدة ههنا الوحدة الاتصالية
واعلم ان قوما من القدماء سفوا ان يكون الحركة وحدة بالعدد بل سفوا ان تكون
لها هوية قالوا لو كيف تكون الحركة واحدة وهى دائما لا يحصل منها شئ موجود بل
منها ما هو ماض وهو ما هو مستقبل وايضا فان وحدة الحركة عندكم تابعة لوحدة
الزمان وكل حركة فلها زمان وايضا فان كل واحد فانه تام فيما هو فيه واحدة
وكل تام فانه قار والاجزاء انكان ذا جزء والحركة لها اجزاء ستة غير قارة فهى غير
تامة وهى غير واحدة فاجاب الشيخ عن الاول بان الحركة بمعنى الكمال الاول الذى هو
التوسط لا يكون منقسما الى الماضى والمستقبل بل يكون دائما بين الماضى والمستقبل
واما الحركة التى بمعنى القطع فانها لا تحصل الا فى زمان ماض وايضا فان الحركة ان
انقسمت الى ماض ومستقبل فانما انقسم بالعرض لا بالذات وقسمتها تابعة
لقسمة الزمان والمسافة وليس شرط فى وحدة المسافة والحركة ان يكون زمانها
واحدا غير منقسم ولا بالقوة بل ان لا يكون لها انقسام ولا الا بالفعل وهذا
هو

هو الجواب عن الثانى والجواب عن الثالث بان الواحد بمعنى التام غير الواحد بمعنى
ولا يلزم من كون الشئ واحدا بمعنى ان يكون واحدا بمعنى اخر وايضا فان الحركة
بمعنى التوسط غير منقسمة قوة تامة ثابتة بعينها الى ان تنتهى واما الحركة بمعنى القطع ان
استوت البعد المستقيم او تمت الدايرة فهى تامة اذا التام هو الذى ليس شئ منه
خارجا عنه واعلم ان لنا فى كون الحركة بمعنى التوسط واحدة ثابتة نظرا ونقل الشيخ
عمن تقدمه جوابا لم يستصلحه وهو ان الحركة وانكان قد يعدم منها شئ لكن صورتها
محفوظة شئ معاقب للاول كالصورة الحاصلة للبيت من لبن معين ثم اذا
انثرع منه لبنة وجعل عوضها اخرى كانت الصورة ثابتة كان يضرب حوائطها
ومنع كل المنع ان تكون الصورة ثابتة مع زوال المواد وان تحدث صورة اخرى
عقيب زوال الاولى **سرّ** قالوا لابد فى وحدة الحركة من وحدة الموضوع
لاستحالة ان يكون العرض الواحد قائما بمحلين ومن وحدة الزمان لاستحالة اعادة
المعدوم فان المحل الذى يوصف بالبياض اذا عدم عنه البياض ثم وجد فيه بياض اخر
استحال ان يكون هذا الثانى هو الاول بعينه والمعنى بوحدة الزمان هى اتصاله فى
وحدة ماضيلجواز ان يتحرك المتحرك حركتى كيفية وكمية فى وقت واحد مع التغاير
بين الحركتين لتغاير ما فيه الحركة واما المحرك فلا تعتبر وحدته لجواز وجود حركة من
محرك وقبل انقطاع الحركة ابتداء محرك اخر فى التحريك حتى اتصل الزمان فانه
فانه كانت الحركة واحدة قيل على هذا المحرك الثانى اما ان يكون له اثر اولا
الثانى باطل والا لم يكن محركا والاول اما ان تكون الحركة الصادرة عن الاخير هى
الصادرة عن الاول وهو باطل لاستحالة تحصيل الحاصل واما ان يكون غيرها وهو
يقتضى تغاير الحركات لتغاير المحرك وهذا الكلام ضعيف لانا اذا عينا بوحدة الحركة
اتصالها لم يرد هذا اوارد ويلزم من وحدة هذه الامور الثلثة وحدة المبدء
والمنتهى لكن وحدة المبدء غير كافية لجواز ان ينتهى احدهما عن الاسفار
الثانى من السواد ووحدتهما غير كافية لجواز ابتداء الجسمين من السواد الى البياض

على طرق مختلفة والاستراك فيه لا يوجب اتحاد الحركات لجواز اتحاد فصله في ان مبتدأ
استحالة واولى الحركات بالوحدة هي المستديرة التامة لانه لا يزاد عليها بالتكرر
ولا كذلك المستقيمة فانها انما تتم لفضاء البعد وقيل ان المستقيمة اولى بذلك لانها
تشتمل على ابتداء وانتهاء ووسط والصحيح حمل هذا الكلام دليلا على ان المستديرة
اولى بالوحدة فان الابتداء والوسط والانتهاء انما يوجد في ذات تعدد والواحد اولى
بالتمام **سر** تكثر الموضوع بالنوع لا يوجب تكثر الحركة به لان تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر
الفصول واضافات لا عراض الى موضوعها من جملة الاحكام العرضية للاعراض نعم تكثر
الموضوعات يقتضي تكثر الحركات بالشخص لان كثرة الحركات بالشخص لا تستتبع الفصول
بل ربما تحصل باختلاف الاعراض واما الزمان فانه واحد وان كان فيه تكثر حصل بسبب
القسمة الفرضية فانها كثرة اشخاص لا كثرة انواع لانها اقسام المتصل واما الحركة
فان كثرتها لا تقتضي كثرة الحركة لا بالنوع ولا بالشخص فلم يبق من الامور التي تتعلق بها
الحركة سوى ما منه وما اليه وما فيه فان تكثر احد هذه الامور يقتضي تكثر الحركة بالنوع
مثلا تكثر ما فيه واتحد ما منه وما اليه كالمتحرك من سمك الى سمك على الاستقامة ومنه
وعليه على الاستدارة فان الحركة تختلف بالنوع ولو اتحد ما فيه وتكثر ما منه وما اليه كالنوع
كالتصاعد والهابط فان الحركة متكثرة فاذن تكثر الحركة في النوع يتبع تكثر احد هذه
الامور في نفسه او في شرائط داخلة في متعلق الحركة بها وان كانت الحركتان
في الكم او في الكيف كانتا واحدة بالجنس وان كانت احديهما في الكم والاخرى في الكيف
كانت متكثرة بالجنس وتكون الحركة واحدة بالجنس الاسفل ايضا كالحركة الى السواد
ومنه وهذا الكلام هذا ردي جدا اما اولا فلانه حصار تكثر الحركة بالنوع في
متعلقاتها فانه جاز ان تكثر الحركات بصفات قائمة بها كالسرعة والبطؤ مثلا وقد
ادعوا هذا بان السرعة والبطؤ يعرضان بجميع اصناف الحركات وللمانع ان يناقش
في هذا فانا اذا فرضنا السرعة حركة فان البطؤ لا يمكن ان يعرض لتلك الحركة بعينها
بل لعدم تلك الحركة وتوجد حركة اخرى بطيئة كما قالوا في الاستقامة والاستدارة
بالخصوص

بالخصوص على رأي من قال ان السرعة شدة الحركة وان الاختلاف بالشدة يوجب
الاختلاف بالنوع واما انا فمن اختلاف المستدير والمستقيم بالنوع فان للمناقش
ان يناقش فيه قالوا لان الخط الواحد يستحيل ان يكون موضوعا للاستدارة و
الاستقامة معا ويحملون هذين فصلين لاعراضين لان الخط الواحد اذا كان
مستقيما لم يقبل التحنية الا اذا كان بطيئا بان يفرق اتصال الحركة او يتمدد
التقعير على العكس ومع تفرق الاتصال لا يبقى الخط وكذلك مع الاستدارة فان الخط
الواحد لا يصير اطول مما هو بالمد فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال احدهما
الى طبيعة الاخر ولا في الوهم ايضا فان الوهم ان فعل ذلك مفرد الخط عن السطح
فقد جعل الخط داجتين لم يأخذه ظرفا بل ذا ظرف فلم يكن الموضوعان واحدا
ثم نقول ان كثرة استخاص الانواع العرضية انما يكون بكثرة موضوعاتها او باعراض
تقارنها ومفارقة الاستقامة للاستدارة ليست لكثرة الموضوع فان مستقيمين
ومستديرين كثيرا الموضوع مع اتفاقهما في الاستقامة والاستدارة واما كثرة الاعراض
فاما ان تكون لان تلك الاعراض تقارنها مقارنة اولية او لانها تقارنها الامور
اخر سابقة والاعراض الاولية اما ان تكون لازمة او مفارقة فاللوازم تشترك فيها
طبائع الاشخاص والمفارقة تستدعي امكان اتصاف المحل بالاستقامة والاستدارة
في وقتين وقد بينا انه غير ممكن وهذا الكلام في القسم الثالث وهو ان تكون
لواحق الامور اخر سابقة فلم يبق الا ان يقال ان هذه لوازم تدل على اختلاف
المزومات وهي الفصول او لوازم للفصول وقد سقط بهذا الظن من قال ان في
الامور السماوية تضادا وهو التقعير والتقعيب وذلك لان موضوعهما اما ان
يكون واحدا فلا تضاد واما ان يكون مختلفا كالسطحين فلا تضاد ايضا اذ يستحيل
انتقال السطح من التقعير الى التقعيب على ما ذكروا واذا ثبت اختلاف الخطين المستقيم
والمستدير بالنوع وجب اختلاف الحركتين اللتين عليهما بالنوع ايضا كما ان الحركة
في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض ونحن نقول ان هذا الاستدلال ساقط

بالكلية اما اولا فلانه يجوز ان يكون الخطان متفقين بالنوع ويستحيل انتقال احدهما من
الاستقامة الى الاستدارة لانهما يقتضيان بشخصيهما كلاهما في جانب الموضوع المقتضي لشخص
الاعراض فانه يستحيل انتقال احد العرضين الى محل صاحبه لاحل استناد تشخصه اليه
واما ثانيا فلان الاستقامة والاستدارة عند هؤلاء نوعان من الكيف والخط نوع من
الكم فكيف يصح ان يقع شيء واحد تحت مقولتين وهؤلاء هم الماخوذون لهذا الدليل المنع
فاستحال ان تكون الاستقامة والاستدارة فصلين ثم لنرجع الى اصل مرامهم ونقول
لم اذا اختلف الخط المستقيم والمستدير بالنوع وجب اختلاف الحركة الواقعة فيهما
بالنوع والقياس على السود والبياض غير مفيد اما اولا فللمنع من ثبوت الحكم في المقيس
واما ثانيا فللطالبة بالجامع الذي لا يكون اقامته على ان لقائل ان يقول ان اختلاف
ما منه وما اليه ليس اختلافا نوعيا وانتم منعتم في الزمان ان تتكثر به الحركات لتكثر
اشخاصه لان كثرتها كثرة متفقة في النوع فكيف تجوزون بعد ذلك استناد تكثر
الحركات بالنوع الى تكثر ما منه وما اليه مع ان كثرتها قد تكون كثرة اشخاص تحت نوع
فللمانع ان يمنع اختلاف حركتي الصعود والهبوط بالنوع ثم على تقدير تسليم اختلاف
ما منه وما اليه يتم المنع ايضا اذ الحركة تتم حركة الابتداء بها من طرف والانتهاء الى
طرف اخر لا من حيث ان احد الطرفين علو والاخر سفل **سر** وهما قسما
الحركة اليه التضاد وعدمه قالوا الحركات المتضادة لا بد من وقوعها تحت جنس
اخر فان حركة النمو والكيف قد يجتمعان في واحد وهذا مستفاد من الاستقراء الذي
لا يفيد اليقين ثم انهم سلكوا في تضاد الحركات المسلك الذي سلكوه في تكثرها فقالوا
ان تضادها ليس لتضاد المتحركين فان الحار والبارد **متضادان** مع اتفاقهما
في حركة واحدة كالصعود طبعا وقسرا ومع اتفاقهما في النوع والزمان فان الزمان
واحد لا تضاد فيه والصاعد يتفق وقوع حركتين متضادتين في زمان واحد كالصعود
والهبوط وقد يختلف الزمان مع اختلاف الحركات في النوع كجسم يتحرك من مبدء معين
الى منتهى معين مرات متعددة ولا ما فيه الحركة فان الطريقين من السواد الى البياض

هو بعينه

بعينه الطريق من البياض الى السواد فاذن لم يعتبر المبدء والمنتهى فيهما ولا للمتحرك فان الحركة
الواحد قد يتحرك حركتين صعود او هبوط واختلافهما ليس لقسر ولا بسبب القسر و
الطبع لاتفاق النار والماء الصاعدين في نوع الصعود واختلافهما بالقسر والطبع
ولا الما اليه وحده فان الحركة من السواد واليه لا يتضادان الا ما يلزمهما من كون
الحركة من السواد الى البياض ومن كون الحركة الى السواد من البياض فانهما لو كانا
الى الاشتاف من الاشتاف لم تكن تحت حركات فضلا عن تضادهما فلم يبق الا ما منه
وما اليه معا فانهما اذا كانا متضادين تضادت الحركات كالحركة من السواد الى البياض
ومن البياض الى السواد ثم قالوا ان ما منه وما اليه قد يتضادان بالذات كالسواد
والبياض وقد يتضادان بالعرض وهذا على قسمين | ان يكون التضاد عارضا
لها لا من حيث الحركة بل من جهة عارضين اخرين وايا ما علوا **ب** ان يكون
التضاد انما عرض لهما من حيث عروض امرين لهما باعتبار الحركة كلكون احدهما مبدا
والاخر منتهى فان التقابل بينهما تقابل التضاد ويقابلان الحركة مقابلة التضايف
فان المبدء مبدء للمنتهى قالوا ولا نزاع في ان الاول يقتضي التضاد واما الاخيران
فقد نازع فيهما عند ذهبوا الى التضاد اذا كان عارضا لشيئين لم يقتضيا ان يكون
عارضا لعارضي الشيئين الا بالعرض قالوا وهذا حفظا فانه ليس يجب اذا كان التضاد
عارضا لشيء ان يكون عارضا لما يعرض ذلك الشيء فانه جاز ان يكون التضاد لهذا
العارض بالذات وللمعروض بسببه كما ان الحار والبارد متضادان بالعوارض وهي
الحرارة والبرودة اللتان هما متضادتان لذاتيهما والحركة فيهما كذلك فان
تعلق الحركة بما منه وما اليه لا مطلقا حتى اذا كان التضاد عارضا لها كان عارضا
للحركات ولكن تعلق الحركات بما منه وما اليه من حيث انها مبدء ومنتهى فان
الحركة بجوهرها تقتضي المتقدم والمتاخر وهي تتضمن المبدء والمنتهى اما بالفعل و
اما بالقوة القريبة منه فهي بتعلقها بهما من حيث انهما متقابلان هي موقوفة الحركة وان
كانت ليست موقوفة بذلك فانا صدقنا عارضان للحركة لذاتها وانكانا

عارضين للاطراف سئوال قد يجتمع ما منه وما اليه في جسم ولا شئ من الاضداد
يجتمع في جسم جواب اخذ الكبرى مطلقة خطأ فان الاضداد قد تجتمع في جسم اذا لم
يكن موضوعها الاول اما اذا كان هو الموضوع الاول لاضداد استحال اجتماعها فيه
وموضوع البداية والنهاية هو الطرف فلا يجتمعان في طرف واحد بالفعل بالقياس
الى حركة واحدة مستقيمة ونحن نقول جاز ان يكون للحركة شئ يقتضي التضاد غير ما
ذكرتم وقولكم الحار يضاد البارد مع اتفاقهما في الصعود لا يدل على مرامكم فان
الحار والبارد يتضادان بالعرض والصواب ان يقال هيهنا المتحرك لا يكون الا
جوهرا والجوهر لا تضاد ثم لنا رغم ان ينازع في تضاد ما منه وما اليه في الحركات
الابنية ثم على تقدير التسليم نمنع تضاد الحركات لاجل تضادها وقولكم ان الحركات
تتعلق بما منه وما اليه ان اردتم بالتعلق التعلق الخارجي فهو غير مفيد لكم
ولا يقتضي التضاد وان اردتم تعلق الجزء فكيف يصح منكم هذا وقد يجوز ان يذهب
الحركة الى غير النهاية فان استحال ذلك في الوجود ومعلوم ان الشئ لا يعقل مقارنا
لجزئه وبهذا استدللتم على ان تناهي المقادير خارج عنها غير معقول لها ثم كيف يعقل ان
تكون الاطراف فصولا للحركة وهي متساوية في الهيئة فان الاطراف خطوط او سطوح
لا تتغير جواب ما هو فيها يتغير كونها مبدأ ومنتهى ثم اذا كان ما منه وما اليه انما
يتضادان بالعرض في بعض الصور وهو كون احدهما مبدأ والاخر منتهى وحكم الحركة
يتعلق بهما من حيث هما ضدان فلم قلتم ان تضاد الحركة يقتضي تضاد المتعلق ثم قالوا
التضاد ليس للحصول في الاطراف بل للتوجه اليها سئ قالوا المستقيمة لا
تضاد المستديرة لان الخط المستقيم يمكن ان يكون وتر القسي غير متناهية وغير
متشابهة فلو كانت الحركة المستقيمة ضدا للمستديرة لزم ان يكون للشئ الواحد اضداد
كثيرة غير متناهية ولانه لا قوس يفرض ضدا لكل الخط المستقيم الا وهناك ما
هو اكبر تحدبا منه فهو اولى بالضدية ولانها لو تضادتا لاجل الاستقامة والاستدارة
لكانت متضادتين لان ما يقتضي التضاد لابد ان يكون متضادا وقد قلنا ان الاستقامة

والاستدارة

والاستدارة لا يصح ان يتعاقبا على موضوع واحد قالوا ليس شئ من المستديرات بضد
غيره منها كالحركة من الشمال الى اليمين وبالخلاف لان كل واحد منهما يفعل في القوى الاخرى ما تفعله
الاولى في الاولى ولانا قد بينا ان التضاد انما هو لتضاد الاطراف والمستديرة التامة
لا طرف لها فاذا فرض قطعها وقد تمت فالمبدأ هو المنتهى بعينه ولو لم يفرض تضاد
اذ التضاد في المبدأ والمنتهى انما يكون على تقدير عدم اجتماعهما في محل واحد بان يكونا
بحركة مستقيمة وان فرض وهي غير تامة فانما عرض لها المبدأ والمنتهى بالفرض و
القطع ولو لم يقطع لقد كان يتم حركة متصلة واحدة سر قالوا والسكون يضاد
الحركة كالسكون في المكان الاعلى والاسفل وليس التضاد لتضاد المحل ولا المكن
ولا الزمان على ما مر وليس له تعلق بما منه واليه فتعين ان يكون لما فيه واعلم ان
هذا يهدم احدى قاعدتين لهم وهي اما كون السكون عدميا او كون الضدية
لا تشترط فيها الوجود سر الحركات المطابقة هي التي مسافاتها متطابقة
اما بالفعل كالخط او بالقوة كالمثلث والمربع فانهما متطابقان بالقوة ويخرج
التطابق الى الفعل بان يتمم احدهما الى الاخر او بالتوهم كالمستقيم والمستدير
ومن تقاسيم الحركة انها اما بطيئة او سريعة والسريعة هي التي تقطع الاطول في
الزمان المساوي او الميل في الاقل والبطيئة بالعكس وسبب البطؤ في الحركات
الطبيعية مما نعة الخروق وفي القسرية مما نعة الطبيعة قالوا والاختلاف في
السرعة والبطؤ لا يقتضي الاختلاف بالنوع لانهما قابلان للشدة والضعف
وقد ذكرنا في هذا ما يجب ولما كانت السرعة والبطؤ يعقل احدهما دون صاحبه
لم يكن القابل بينهما تقابل التضايف ولا بالوجود والعدم لان احدهما نقصان
المسافة والاخر نقصان الزمان فاذن التقابل بينهما تقابل التضاد وقيل
السرعة والبطؤ كيفية واحدة قابلة للشدة والضعف وانما تختلفان بالاضافة
العارضة فما هو سريع بالقياس الى شئ بطؤ بالقياس الى غيره وعند القائلين بانقسام
الجوهر ان بطؤ الحركة ليس لتخلل السكنات ولا لكانت نسبة بطؤ حركات الفرس

الى حركات الشمس كنسبة السكون الى الحركة لكون حركات الشمس اضعاف حركات الفرس فكانت الفرس اضعاف حركاته فكان يجب ان لا يرى متحركا هف ولان الثقل سبب لزيادة الحركة السفلى فكلما زاد الثقل اشتدت الحركة فاذا بلغ في الثقل الى حيث تخلص حركاته سرا السكنات فاذا زاد الثقل عليها كانت الحركة اشد من غير تخلل سكون قيل لم قلتم ان الزيادة في الثقل ح ممكنة اجاب عنه الشيخ بان الزيادة لا يشترط حصولها بل يقول لو فرضت لزم المحال سر ومما قسموا اليه الحركة الاستقامة والاستدارة والحركة المستديرة لا تكون الا ارادية على ما ذهبوا اليه لانها لو كانت طبيعية لكانت هاربة عن المطلوب الطبيعي ثم سألوا انفسهم في الحركة المستقيمة فانها اذا توسطت المسافة تكون تاركة للوسط مع انه كان مطلوبا بالطبع واجابوا بان الهرب هيهنا عن الوسط ليس هو بعينه التوجه اليه بخلاف المستديرة ولا تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا قسر وهي اقدم من غيرها من انواع الحركات فان الحركة الكمية اذا كانت بالنمو والذبول فهي لا تخلو عن حركة مكانية والحركة المكانية لا تحصل الا بعد تحدد الجهات الذي لا يحصل الا بالجرم المستدير المتحرك بالاستدارة وهذا يقتضي تقدمها على الاطلاق والحوادث عندهم سواء كانت هي او غيرها مسبوقة بحركات سرمدية متصلة دورية فهي متقدمة ونحن لما اسندنا الحوادث الى الفاعل المختار سقط هذا الكلام عندنا سر قالوا لا يجتمع في جسم واحد مبدء حركة مستقيمة ومستديرة لانه يلزم ان يحصل الامران معا فيكون متحركا بالاستقامة والاستدارة وهف لانه بالحركة المستقيمة يقتضي التوجه الى المطلوب وبالحركة المستديرة يقتضي التوجه عنها الى غيره والا يحصل الاثران معا واحدهما ف لا يجتمع في الجسم المبدأن اذ يلزم اجتماع المتضادين تعذر حصول الاثر مطلقا وهف يدل على هذا لا يقتضي الجسم الحركة المستقيمة عند الخروج عن مكانه الطبيعي والمستديرة عند وجوده فيه كالطبيعة المقتضية للسكون عند حصولها في حيزها الطبيعي والحركة عند خروجها عنه اجاب عن هذا بعض المحققين

بان

بان اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة شيء واحد تقتضيه الطبيعة الواحدة وذلك الشيء هو استدعاء المكان الطبيعي فان كان غير حاصل فذلك الاستدعاء يستلزم حركة محصلة وان كان حاصلا فهو بعينه يستلزم سكونا ومعناه انه لا يستلزم حركة واما اقتضاء الحركة المستديرة فانه مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدهما منفكا عن صاحبه وقد يوجدان معا ايضا في الامكنة مكان طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة وذلك استدعاء احدى الحركتين الى الطبيعة دون الاخرى فاذن ليس مبدؤها شيئا واحدا اقول هذا الجواب ضعيف لا يصلح في مقاومة السؤال فانه اخذ يجيب عن سبب استدعاء الطبيعة الواحدة الحركة والسكون معا فهو كلام على المثال وهب ان هذا المثال سقط ليس يبقى السؤال متوجها سر ومما قسموا اليه الحركة انها اما ان تكون بالذات او بالعرض والتي تكون بالذات اما ان تكون صادرة عن قوة حالة في الجسم تفعل من غير شعور وهي الطبيعة واما ان تكون صادرة عن قوة ذات ارادة وهي الحركة الارادية واما ان تكون صادرة عن قوة خارجة عن الجسم وهي القسرية والطبيعية انما تقتضي الحركة لخروج المحل عن الامر الطبيعي حتى يرده اليه لانها لو كانت علة له مطلقة لدامت بدوامها وقد سبق مثل هذا الدليل انما توجب الحركة عند الخروج عن الحالة الطبيعية كالحجر المرمى الى فوق والماء المسخن وكالذابل بالارض والشيب من الحركة الطبيعية انما هو لطلب الامر الطبيعي لا للهرب عن غير الطبيعي والا لم تكن الحركة على استقامة او من غيرها سر الحركة القسرية قد تكون خارجة عن المجرى الطبيعي لحركة الجسم جزاء على وجه الارض وقد تكون معاندة لتقتضي الامر الطبيعي لحركته الى فوق وهي قد تكون مع جذب وقد تكون مع دفع واما المحل فانه بالحركة العرضية اشبه والمدور القسري مركب من الجذب والدفع والدفعية والجذبية ربما كانت عن شيئين خارجين وربما كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري هذا في الاين واما في الكم فالزيادة في النمو كالاعظم الكائن

بسبب الاورام وفي التحلل كانبساط الهواء الذي في القارورة والنقصان كالذبول بسبب الامراض واما في الكيف فكالاستحالة في الماء من البرودة الى الحرارة واما في الوضع فكانحناء الخشب المستقيم **مسئلة** قد وقع بين القوم تناجر بسبب الحركة القسرية التي تكون مع مفارقة المحرك فذهب قوم الى ان السبب في ذلك انما هو الهواء المدفوع منه ويرجع عندهم الى خلف المرمى انما مدفوعا واما مدفوعا اخرون بل السبب فيه ان الدافع كما يدفع المتحرك فكذلك يدفع الهواء الذي فيه المتحرك لكن الهواء اقبل للدفع فيحمل بعد المتحرك وقال المحققون ان المحرك يفيد المحرك المقسري قوة تثبت فيه مدة الى ان يبطل بمصادمات متصلة واردة عليه مما يمانعه فكلما ضعفت تلك القوة قوى الميل الطبيعي الى ان تضعف جدا بحيث لا تفي بغلبة الطبيعة وهناك يقع التقاوم بينهما ثم تقوى الطبيعة فيوجد ميلها الطبيعي والمذهبان الاولان سخيفان اما الاول فان الهواء الدافع اما ان يبقى متحركا بعد مفارقة المحرك المقاسر للمتحرك فتكون تلك الحركة مفتقرة الى سبب اخر وهو الكلام وان لا يبقى متحركا فللحركة القسرية علة غيره وكذلك المذهب الثاني فان حركة الهواء لابد لها من سبب وليس سرعة قبوله للقسر دليلا على استغنائه عن العلة الموجبة للحركة وقيل على الثالث ان القوة المستفادة من القاسر ان لم تضعف لزم وصول الحجر للرامي قسرا الى الحيط وان ضعف لزم عدم الشدة وجود الضعيفة فان اشتد وجود الضعيفة الى الشديدة السابقة فلتستند تلك الحركة الثانية الى الحركة الاولى والا فلابد من سبب اخر فليكن هو سبب الحركة واجيب بان الضعف يجوز ان يكون مستفادا من تلبية الهواء المانع عن الحركة فيه وههنا من هاهنا وهو القول بالتولد قالوا من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعدها اعتماد وجوزنا ان تعدم الحركة فيحصل السكون ثم تتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة واعلم ان تولد الحركة من الحركة باطل فان المعدوم لا يكون علة للوجود **مسئلة** القوة الطبيعية كلما قربت من الوضع الطبيعي ضعف العائق لان العائق انما

انما هو جسم المخرق وكلما قل مقداره ضعف تاثيره وكلما ضعف العائق اشتد الميل الطبيعي واما القوة القسرية فانها تقوى في الوسط فان تاثير السهم في الوسط اشد من تاثيره قريبا وبعيدا والسبب فيه ان الجسم اذا تكرر على المرمى اثر فيه اكثر فلا تزال تزداد السخونة وتضعف القوة الا ان التلطيف المستفاد للتسخين يكون موفيا على ما يفوت بالضعف فيزداد القاسر فاذا تزايد فربما اتصل على القوة واسرعت حدا ضعفت ولم يبلغ الجسم سليما فيتدارك الضعف وههنا اشكال وهو ان القوة الضعيفة اما مغايرة بالنوع للشديدة او بالشخص وعلى التقديرين يلزم عدم القوة الاولى وتوجد غيرها والكلام في علة وجود تلك القوة كالكلام في الحركة **مسئلة** الحركة التي تكون بالعرض هي التي تكون مبدأ المفارقة ليست في المتحرك بل فيما يقارنه اما في الاين الاول فكالساكن في السفينة المتحركة واما في الوضع فكالكرة الملتصقة بكرة اخرى التصاقا تلزم منه الصاحبة في تبدل الوضع فان المحرك الحادث في الوضع تحركت الكرة التي عنى بالحركة في الوضع تبدل الجهات التي تكون بالقياس الى الثابت مطلقا وان عنى بها تبدل الاوضاع بالنسبة الى ما يحويه لم تكن حركة اصلا وكذلك الحركة في الكيف فاذا تلطخ الجسم الابيض بالسواد فان البياض انما يسود بالعرض والمسود بالذات هو الجوهر هذا في الاشياء التي يصح عليها المفارقة وقد يقع الحركتان الاوليان من شيء يستحيل عليه المفارقة كالصور والاعراض المنتقلة بانتقال محالها في الاين والوضع وكذلك في الاخيرة فانه يقال الصورة تسود لاسوداد المحل بالعرض وقد تركب من الحركة بالذات والحركة بالعرض حركة اخرى كما في الكرات الصغار فانها تتحرك الى جهة واحدة حصلت حركة مركبة لتساوي محموليها وانكانتا الى جهتين مختلفتين حدثت حركة مركبة الى جهة متوسطة للجهات على نسبتها وانكانتا الى جهتين متضادتين حدثت حركة مساوية لفضل احديهما على الاخرى وانكان ثمة فضل ولا حدث السكون ان لم يكن ثمة فضل **المبحث السادس** في المناسبات الواقعة بين الحركات والازمنة والمسافات المناسبات هي العلل الحركة

والمتحركة اذا كانت المسافة متجزئة تجزئات الحركة فان الحركة الى نصف تلك المسافة
المقطوعة
بجملة تلك الحركة واذا كانت الحركة متجزئة تجزأ الزمان فان الزمان الذى يقع فيه نصف
الحركة نصف الزمان الذى يقع فيه جملة الحركة وكذلك على العكس فان الحركة الواقعة
فى نصف الزمان نصف الحركة الواقعة فى جملته وقد يعرض للحركة انقسام لا يطابقها
فيه الزمان كانقسامها بانقسام المتحرك وقد يقال ان ما لا يتجزى لو كان موجودا
لاستحال عليه الحركة لانه انما يقطع او لا مثل نفسه وكذلك فى القطع الثانى الى ان تفنى
المسافة فيلزم وجود المفطة وتركب المسافة منها قال الشيخ هذا البرهان الذى يدعون
صحته كما تيا دل الحركة بالذات فكذلك يتناول المتحرك بالعرض فالنقطة الموجودة
بالفعل فى طرف الخط اذا تحركت تحركت مثل نفسها فيلزم ما ذكرتم انه سلك بها فقال
ما لا يتجزى لا وضع له بانفراده وما لا وضع له بانفراده استحال حركته بالذات اما الكبرى
فظاهرة واما الصغرى فلان ما لا يتحرك اذا فرض بين طرفى خطين فان لاقاهما
بالاسر لزم مباينة طرفى كل خط لخط ضرورة مباينة الوسط الملاقى بالاسر للخط طرف
غيره والكلام فيه كالكلام فى هذا وان لاقاهما لا بالاسر لزم الانقسام وبرهن على
هذا بان ما لا يتجزى لا طرف له على المقصد ولا طرف على المهرب فلا تصح عليه الحركة
واعلم ان المتحرك اذا كان واحدا وتعددت المسافة تعدد الزمان لامتناع
حصول الجسم الواحد فى مكانين دفعة وان تعدد الزمان كانت الحركة فى الاين يجب
تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يسلك مسافة واحدة فى زمانين وان كانت
فى الكم او الكيف تعددت مع انية الحركة لامتناع بقاء الكيفية التى وقع فيها التبدل
الى الزمان الثانى وان تعدد المتحرك فان كانت الحركة فى الكم والكيف تعددت مع انية
الحركة لاستحالة كون احد العرضين القائمين باحد المحلين عين القائم بالمحل الاخر
وان كانت فى الاين فان اتحدت المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعددت
المسافة لامتناع حصول جسمين فى محل واحد **سر** نصف المتحرك لا يلزم
منه ان يحرك ذلك المتحرك بنصف الزمان او اقل فان ما يحركون فى سفينة

يوما وليس يلزم ان يقع من الجسمين تحريك تلك السفينة مسافة ما فى زمان ما او قبل
ان نصف المتحرك يتحرك عن المتحرك نصف المسافة فى ذلك الزمان اذ المسافة
فى نصف الزمان والحق خلاف هذا فان القوة الطبيعية تنقسم بانقسام المتحرك
فاذا تنصف المتحرك لم يكن كلية المتحرك محركة بالمنصف بل النصف الموجود منه
الا على سبيل التخمين والتقدير والقوة القسرية لا تحفظ الحركة على نظام فانها
تقوى فى الوسط وتضعف فى الاخير على انه قد يفرض القاسر يفعل فى الاثقل اشد
مما يفعله فى الاخف فيفعل فى الصعب اشد مما يفعله فى الضعف قالوا والمتحرك فى
نصف الزمان يحرك المتحرك بعينه نصف المسافة والحق خلاف هذا فان القوة
الطبيعية والقسرية لا تتساوى تاثيرها فى اجزاء المسافة فان الطبيعية تشتد اجزاء
القسرية وسطا ولذلك قالوا المحرك فى نصف المسافة يحرك فى نصف الزمان و
الايراد واحد والمشهور حفظ النسبة بين نصف المحرك ونصف المتحرك وفيه نظر
لجواز ان لا ينصف المتحرك حافظا القوة ويجوز ان يكون ابطاء من تحريك الكل
للكل فان اجتماع القوة القوية وتزيدها قد يستتبع من الحمية ما هو اربى نسبة
الى حمية الجزء من نسبة العظم الى العظم وكذلك قالوا النسبة محفوظة بين نصف المحرك
ونصف الزمان والاولى خلافه وكذلك نصف المحرك فى نصف المسافة **المبحث**
السابع فى الحيز الطبيعى للاجسام اعلم ان كل صفة لا يخلو الجسم عنها فان الجسم
منها شيئا طبيعيا والحيز من هذا القبيل فان الجسم لو فرض خاليا عن جميع العوارض
فاما ان يحصل فى كل حيز وهو محال او لا يحصل فى شئ من الاحياز وهو محال او
يحصل فى المعين دون البعض فان استند الى طبيعة فى الجسم فهو المطلوب والا
لزم الترجيح من غير مرجح وهو محال ولا نازعنى الحيز قسرا الى فوق ويعود بطبعه
فاذن لكل جسم حيز طبيعى قال الشيخ وان كان ذا مكان كان حيزه مكانا وبهذا
الطريق اثبتوا اشكل الطبيعى للجسم فانه لا يخلو عن شكل ما بالفعل فله منه شئ
طبيعى لانا لو فرضناه خاليا عن جميع العوارض والقواسر فلا بد من شكل

يستند الى طباعه والذى مر طباعه يوجد مادام الطبع الا ان يقسر والشكل المقتضى
عن الطبيعة البسيطة هو الشكل المستدير لان مقتضى الطبيعة الواحدة يستحيل ان يكون
مختلفا ولا شئ من الاشكال غير مختلف سوى المستدير ويرد عليها سؤال وهو ان
الارض بسيطة ومقتضى البسيط ان لم تقتض شكلا لم يكن الشكل طبيعيا لكل جسم وان
اقتضت شكلا يجب ان يكون مستديرا لبساطة الطبيعة فاما ان يكون بين البسيط و
بين الشكل معاندة فيلزم ان تكون الطبيعة الواحدة تقتضى امرين متنافيين واما ان
لا يكون فيجب اذا سلب جزء من الارض ان يعود الى شكلها الطبيعى واجابوا عنه بان
البسيط انما يقتضى ليحفظ ما تقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعى حفظا قويا فاذا حفظ
شكله لزم من ذلك ان يحفظ كل جزء منه ما يوجبه طبيعة من انبساط الذاهب الى شكله
فاذا لم شئ من شكل بقسر قاسر لم يكن الباقى شاغرا بما جذب بل يكون عليه ان
يحفظ ما اوجبته الطبيعة واذا يكون جزء عنصر غير الارض الى الارض مثلا ولم يكن
مستديرا الشكل فذلك لموانع سر من المشهور انه يمتنع ان يكون لجسم واحد
مكانان طبيعيان لانه اذا حصل فى احدهما فان طلب الثانى كان الطبيع متروكا
بالطبع وان لم يطلبه فكذلك ولانه اذا كان خارجا منهما لم يكن توجهه الى احدهما
اولى من توجهه الى الاخر ولان مقتضى الواحد بالشخص واحد بالشخص ولان البسيط
النوعية لا تقتضى امرين متنافيين والحصول فى احد الحيزين ينافى الحصول فى الحيز
الاخر وفى هذه الوجوه ما هو ردئ جدا فاما الاول فان قوله اذا حصل
فى احدهما ولم يطلب الثانى لم يكن طبيعيا ممنوع فان الطبيع اذا كان كلا الامرين
وحصل احدهما لم يجب حصول الاخر اذا كان فى حصوله عناء عن حصول الاخر و
هذا كالجزء من العنصر الحاصل فى احد اجزائه واما الثانى فلا نسلم عدم الاولوية
لجواز ان يكون يستفاد من امر خارج وعوارض غريبة فان تلتم نفرض خلوه من
جميع العوارض قلت هذا الفرض هيهنا مخ لان خروجه عن المكان الطبيعى من
الامور الغريبة وهذا كما تقولونه فى العنصر المتكون وانه يتخصص طلبه باقرب

المواضع

المواضع اليه مع ان هذا من الغرائب واما الثالث فضعيف ايضا لانا نمنع ان يكون
مقتضى الشخص امرا شخصيا ثم لو سلم لكان لنا ان نقول الكان كل واحد من هذين
المكانين شخصى فان اقتضاهما امر لم يكن مقتضيا لامر كلى انما يقتضى شخصين و
الممنوع ان يكون الشخصى يقتضى امرا كليا من كل واحد منهما او منهما معا فاين احدهما
من الاخر واما الرابع فالكلام فيه قريب من هذا سر المركب من العناصر اما كان
مركبا من بسيطين متساويين وكانا متجاورين كان مكانه الفصل المشترك وانكانا
غير متجاورين حصل فى الوسط وانكان احدهما اغلب كان مكان الغالب هو مكان
المركب وكذلك فى المركب من ثلثة فاما المركب من اربعة فان غلب احدها كان مكانه
هو مكان الغالب وان تساوت قيل لم يكن فى مكان لانه لا اولوية فى احد الامكنة
قلنا لا يوجد وفيه نظر لانا نقول لم لا يتخصص بالمكان الذى يوجد فيه نعم لو وجد لقصر
وان بقاءه جدا فان الامور الخارجة عنه تحيله الى ما يلائمها قالوا وليس للمركب مكان
طبيعى لان التركيب عارض بعد ما لم يكن فلو وجد مكانه طبيعيا لكان قادرا فى حالة
الابداع ولان البسيط لو طلب مكانا بعد طريان التركيب عليه لوجب خلو مكانه الاول
ولان التركيب لا يقتضى زيادة فى وجود الاجسام فلا احتياج بسببه الى مكان زائد
على ما للبسائط واما مكان الجزء من البسيط فان ذلك الجزء ان كان منفصلا عن كلية
الجسم فكانه ما اتفق وجوده فيه وان كان متصلا فقد قيل انه جزء مكان الكل
لكنه لما كان وجود هذا الجزء بالقوة فكذلك مكانه فتخرجه التمكن يقتضى تخرجه
المكان وهذا ايضا اشكال على راى القائلين بكون المكان بسيطا والحق عندهم
ان جزء مكان الكل جزء مكان الجزء سر الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيع لا
مطلقا لكن مع ترتيب من اجزاء الكل بخصوص ووضع مخصوص والكلية التى لكل
بسيط ليست مقصودة من الحركة الطبيعية بل الكلية موضوعة حيث الامر الطبيعى
وهو الحيز فالطلب متوجه الى هذه الغاية ولو كان المكان مطلوبا فقط لكان الماء
الواقف فى الهواء غير هابط لانه فى مكانه الطبيعى اعنى السطح الهوائى ولكانت

الدار طالبة ان تشتمل عليها سطح الفلك وهو محال فان سايراجزائها لا يمكن ان يماس
سطح الفلك ولو كان الجسم يطلب كلية لكان الحجر الواقف على سفير البئر غير هابط
واعلم انا لو توهمنا الدار حاصلة في المركز بحيث لا يكون الجزء منها ميل الى جهة فانها
تقف ح لانه يستحيل ان تميل من جهة الى جهة لانها ذا اولوية يستحيل ان تنفرج
عن فرجة في وسطها وتلقي كل اجزائها من سطح الفلك لاستحالة وقوع الخلاء وههنا
يكون المكان الطبيعي شرطا وقيل ان هذا الترك طبيعي وهو سهو **المبحث الثالث**
في الميل قالوا الحركة تمتنع انفكاكها عن حدها من السرعة والبطوء والطبيعة التي تقتضي
مبدء الحركة تنساوي نسبتها الى جميع الحركات فانها ثابتة لا تشتد ولا تضعف فتقتضي
اولا امرا تشتد وتضعف بحسب خلاف الجسم ذي الطبيعة في الكم اعني الكبر
الصغر او الكيف اعني التكاثف والتخلخل او الوضع اعني اندماج الاجزاء وانشقاقها
او غير ذلك او بحسب ما يخرج عنه الحال ما فيه الحركة من رتبة القوام وغلظه وذلك
هو الميل ثم اقتضت بحسبه الحركة وهذا الامر محوس بحسبه المانع كالحجر الواقف في الهواء
قسر المحوس منه ثقله والمد المفقود في الماء المحوس منه لخفته ونحن
نقول هذا الامر انما كان في نفسه قابلا للشدة والضعف استحال استناده الى الطبيعة
والا لجاز استناد الحركة اليها وان لم يكن الحركة مستندة اليه والا لجاز استناد
الحركة الى الطبيعة ايضا قالوا والميل منه طبيعي ومنه قسري فان الميل لما كان هو
السبب القريب للحركة اقتسم بانقسامها والميل الطبيعي منه ما يحدث بالطبيعة كميل
الحجر عند هبوطه ومنه ما يحدث بالنفس امع الارادة كميل الحيوان عند توجهه
الارادي الى جهة وما يدوم بها كميل النبات عند قبرزه من الارض والميل القسري
كميل السهم عند نفوذه وكلما اشتد الطبيعي ضعف القسري كالحجر العظيم وقد يضعف
الميل القسري لامور خارجة وهي اما عدم تمكن القاسر منه كالرملة الصغيرة او
عدم تمكنه من دفع الموانع كالتبنة او تحلله المقتضي لتطرق الموانع الخارجية اليه
بسهولة كالشعر كالريشة وقد يكون لغير ذلك والحال في الميل القسري والطبيعي

كالحال

كالحال في مرودة الماء وسخونة النار لا يمكن اجتماع طرفي الحرارة والبرودة في الماء
كذلك لا يمكن اجتماع المثلين الشديدين لاستحالة تحرك الجسم الى جهتين مختلفتين
فانه هو السبب في الحركة نعم لما جاز اجتماع حركتي ذات وعرض جاز اجتماع
ميلين كذلك كالحامل للحجر فانه يحس بثقله وهو الميل الذاتي ويخرق عند الهواء
وهو الميل العرضي الذي هو للانسان بالذات فاذا ورد على ذي ميل طبيعي
ميل قسري تعارضا للطبيعة والقاسر فان غلب القاسر حدث الميل القسري
وبطل الطبيعي ثم تأخذ الطبيعة والموانع الخارجية في افنائه على التدريج فينقوى
الميل الطبيعي كذلك الى ان يحصل التعادل بينهما فيسكن الجسم عديم الميل ثم تجدد الطبيعة
ميلا ضعيفا ويشتد على التدريج واعلم ان الجسم الحاصل في حيزه الطبيعي لا
يوجد فيه ميل طبيعي لانه حاصل في الحيز الطبيعي فلا يكون طالبا له ولا هاربا عنه فلا
يكون له ميل اليه ولا ميل منه قيل ان الحجر قد يوضع على الارض ويحس بثقله عند
دخول اليد تحته اجيب بان الحجر المفصول ليس في الموضع الطبيعي لانه انما يكون
في المكان الطبيعي لو كان كله جزء من مكان النار فاذا انفصل عدم ميله **سؤال**
الحركة الطبيعية اذا صاحبت العائق الغريب امكن اجتماع ميل طبيعي وقسري
فان الهواء العائق عن هبوط الحجر لعارض الحركة الطبيعية فيمكن وجود ميل
قسري يزيل بعض تلك المعاوقة فتكون الحركة اسرع واما اذا لم يكن ثمة
عائق فقد قيل انه لا يمكن لان الطبيعة حينئذ توجد حركتها خالصة عن العوائق
سؤال قالوا الحركة لا تخلو عن حد معين من السرعة والبطوء فاذا فرض
المتحرك في مسافة يجد سرعة ويجد بطوءا في زمان واحد كان البطي قطع اقل
والسريع اكثر وان اتحدت المسافة قطعها البطي في زمان اكثر فالبطوء ازاء
القلة في المسافة والكثرة في الزمان والسرعة بالعكس منها ولا تخلو حركة ما منها
فاذا تقرر هذا نقول لا يمكن ان يكون جسم عديم الميل الطبيعي قابلا للحركة القسرية
والا لفرض جسما ذا معاوقة يتحرك مسافة في عشر ساعات واخر يتحرك

يتحرك في مساحة فاذا فرض ذو معاوقة اخرى نسبتها الى المعاوقة الاولى كنسبة
زمان حركة المعاوقة الاولى وعديم المعاوقة وجب ان يتحرك تلك المسافة في مساحة
فتكون الحركة المماوة بالمعاوق مساوية للخالية عنه هف قال ابو البركات
الحركة بنفسها تستدعي زمانا ومع المعاوقة اخر والزائد بسبب زيادة المعاوق
من الزمان انما هو زمان المعاوقة وكذلك الناقص وعلى هذا التقدير تكون
الحركة مع المعاوقة الثانية تقع في ساعة وعشر ساعة اجاب عن هذا بعض المحققين
بان الحركة بنفسها لا يمكن ان تستدعي زمانا لانها لو وجدت لامع حدي السرعة
والبطؤ لكان بحيث اذا فرض وقوع اخرى في نصف ذلك الزمان او في ضعفه
تكون اسرع او ابطأ وقد فرض خالية عنهما هف فاذن لا يمكن ان توجد مقدرة
خالية من حدي السرعة والبطؤ واذا كانت غير موجودة وحينئذ فكيف تستدعي
زمانا اقول هذا الجواب ضعيف اما اولا فلان السرعة والبطؤ انما يحصلان
لنوعان من الحصول عند مقايسة الحركة الى اخرى والحركة وحدها من غير اعتبار
حركة اخرى لا تتصف بالسرعة ولا بالبطؤ واما ثانيا فان الحركة لو سلم لزومها
للسرعة والبطؤ لكان لا يجب من ذلك ان لا تكون الحركة بنفسها تستدعي شيئا فان
كثيرا من العلل المؤثرة لغيرها تقتضي معلولا ما لا باعتبار تلك اللوازم حتى تكون
لها مدخل في التاثير واعترض على هذه الحجة ايضا بان نسبة المؤثر الضعيف
الى المؤثر القوي ربما لا تكون كنسبتها ولا يلزم ان تكون تلك القوة مقسمة
بانقسام المحل لانه قد يكون للاجتماع مدخل في وجود القوة كما في كثير من الامور
واجيب عن هذا بان من القوى ما ينقسم بانقسام المحل كالصور والاعراض
ومنها ما لا ينقسم كالقوة الحيوانية فان الجزء من الحيوان لا يكون حيوانا والقوى
هيهنا من الصنف الاول وفي الجواب نظر لان صاحب المنتخبات قد توجد حركة لا
يوجد اصغر منها وحركة لا اكبر منها كذلك في الميول وهذا ضعيف فان الحركات
توجد فيها اصغر ما يمكن ان يكون فعلا وقد يتصور فرض ما هو اصغر من ذلك وكذلك

الميل

الميل فانه لا يمكن ان توجد حركة سريعة الا ويتوهم وجود ما هو اشد منها سرعة **البحث**
التاسع في اتصال الحركات لا خلاف بين المحققين في ان الحركة المستديرة
وكذلك المستقيمة التي ليست ذات زوايا واقطاع رواعا وقع التشاجر فيه من الحركات
المقطوعة والراجعة والصاعدة والهابطة فذهب المعلم الاول الى ان مثل هذه
الحركات لا تتصل وانه لا بد من سكون بينها وذهب افلاطن الى نفي هذا السكون وقد
المثبتين احتجوا على ما قالوه بوجوه | ان الجسم الواحد لا يجوز ان يكون مما لا نهاية
معينة ومباينا لتلك النهاية في آن واحد بل يقع احدهما في آن اخر وبين الآنين لا
شك زمان ليس فيه مباينة فيه سكون **ب** لو جاز اتصال الصاعد بالهابط
لكانت الحركتان واحدة اذ وحدة الحركة هي اتصالها فتكون المتضادتان واحدة
هف **ج** لو اتصلت حركتا الصعود والهبوط لكانت غاية الصعود هو ابتداء من
الحركة فيكون الهارب بالحركة المستقيمة عن متى طالبا له تبلك الحركة **د** اذا كان
الشيء يبيض فابيض وهو يسود فمن حيث يسود ففيه سواد وفي حيث هو كذلك
ففيه قوة على البياض فيكون مع اتصافه بالبياض فيه قوة على البياض وهو محال **د**
احتج النافون بوجوه | لو وجب السكون بين حركتي الصعود والهبوط لكان
وقوف الرجل فيها وهو **٢** علة هذا السكون المفروض اما ان تكون عدمية
وهو يقتضي ان لا تكون في الجسم مبدأ حركة طبيعية فكان يجب ان لا يتحرك الجسم
هابطا الا ان يتغير جوهره واما ان تكون وجودية فتكون مانعة عن الحركة
الطبيعية وليست تلك العلة طبيعية ولا ارادية ولا قسرية لفقدان الجميع **٣**
اذا فرضنا كرة مركبة على دولاب دائر وفرض فوقها سطح تلاقيا عند الصعود
ثم تفارقا فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له بعد ذلك زمانا واما
جاز زوال المماسة في زمان بعد ان المماسة من غير حصول ان هو اول الزمان
نقلت عن تكم الاول والشيخ يذهب الى الاول لكنه لا يستصلح ادلة المثبتين
واعترض على الاول منها بان المفارقة والمباينة انما تقعان في زمان فاذا اردنا

بان المفارقة الان الذى يفرض الجسم فيه مفارقا لم يجب ان يكون الزمان المتوسط بينهما
زمان سكون بل يكون زمانا فيه مفارقة وان اريد بان المفارقة اول زمان
المفارقة لم يجب ان يكون آنا غير المفروض اولا وهو آن الوصول وقد مضى فى
مباحث الان ما يشبه هذا ويبين فيه وهذا البرهان لو تم لا تضح ان بتوسط السكون
والحركات المستقيمة يجب ما يفرض فيها من النهايات وعلى الثانى بان الاتصال مطلقا
لا يقتضى اتحاد المقادير بل الاتصال الذى يكون اهضل المشترك فيه معدوما بان
كان له وجود يجب المفروض اما الاتصال بعض الاشتراك فى طرف فذلك لا يوجب التصلين
وعلى الثالث بهذا بعينه فان غاية الهبوط انما تكون غاية الصعود لو كان الصعود
الصعود والهبوط متصلين بالمعنى الاول وعلى الرابع بان الشئ اذا صار ساكنا لا
يقال انه يستمر بل ذلك يكون بعده فى زمان طرفه هو الان الذى فرض فيما مضى و
اعترض على الاول مسامحة القضاة بان هذا مجرد استبعاد وتشنيع وليس فيه بيان
استحالة وايضا فان الهواء المندفع فى وجه الرمى يصل الى الحصاة قبل وصول الرمى و
حتى يصرفها عن حركتها فتسكن فاذا وصلت الرمى اليها هبطت معها وعلى الثالث
الثانى بانه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حصول حدوث الميل عن القوة
المحركة فان الميل القريب اذا استولى على الميل الطبيعى اعدمه ومنع الحركة الطبيعية يجوز
ان يكون عدمها والحركة تدخل من الميل القريب ما يقاوم الطبيعى بمقدار ما يعدله
ويكون ضعيفا من ان يقوى مع ذلك على ما نعة على التحريك ويجوز ان يكون السبب
وجوديا وهو ان المحرك كما افاد قوة غريبة تقتضى التحريك قسرا كذلك يفيد بتوسط
هذه القوة قوة مسكنة قسرا وهو ايضا مضاد للميل اذ هو غريب يحفظ
الجسم بكان ما هو فيه ولا استبعاد فى ذلك فانه كما ان الميل منه ما هو طبيعى وقسر
كذلك من القوى ما هو طبيعى وقسرى وعلى الثالث بان هذا العمل غير ممكن لانا
فرضنا كرة حقيقية ملا يحيط بها الا كرة ولو فرض وجود الكرة الحقيقية لكان
يجب الوقوف على ان هذا تعليق لامور طبيعية بما وهام رياضية وهو غير صحيح.

ولا يلزم

ولا يلزم منه المراد نعم يجب فيه اتصال الحركتين فى الوهم وهو غير ممنوع بل انما يمنع
فى الامور الطبيعية ثم ان الشيخ بعد ان اعترض على القبيلتين اخذ يستدل على
مذهبه بان قال الحركة لا بد لها من سبب على ما مر به يقع الوصول الى الغاية المطلوبة
والميل الذى يقتضى الوصول غير الميل الذى يقتضى المفارقة لاستحالة ان يصدر
عن علة واحدة امران متضادان والعلة يجب وجودها حال وجود المعلول و
الميل ما يوجد فى آن ليس يستقر فى وجوده الى زمان واذا تقررت هذه المقدمة
نقول الميل الذى يقتضى الوصول يجب ان يكون موجودا حالة الوصول ثم انا
فارقنا الجسم طالبا للعود فلا بد له من ميل آخر يوجد فان ويستحيل ان يكون
ذلك الآن هو ان الوصول فلا اجتمع فيه ميلان متضادان هذا لان
متغايران وبينهما زمان يكون الجسم فيه عديم الميل فلا يكون فيه حركة وهو المطلوب
اقول استحيا بالحركة الميل مما قد مضى الكلام فيه واما كون الميل حاصلا
فى ان فانهم ما اقاموا فيه حجة فان قالوا الان الوصول يقع فى آن فعلية وجوده
معدنا زعمنا هم فى ان الميل علة للوصول علة فاعلية بل هو علة معدة والخوانه
كذلك اذ ليس هو علة الحركة علة فاعلية والعلل المعدة لا يجب حصولها حال
حصول معلولاتها وايضا الميل الطبيعى موجود فى الجسم لكنه مقسور ولا يزال يتبدد
على التدريج ما دام القسرى اخذا فى الضعف على التدريج فلا يلزم حصول اثنين
يوجدان فيهما متغايرين بحيث يكون بينهما زمان سكون ولو جب حصول المعلولة
لكن حصولها فى الان ثم يشتد الميل الطبيعى فى جميع الزمان الذى بعد ذلك الآن
من غير ثبوت آن مبتدا لذلك الاشتداد ويوجد فيه الاشتداد وبعض الناس
القائل بنفى السكون على سطوح ذات ثقب فى وسطها وجعل فى ذلك الثقب
خيطا علق فيه ثقلا ثم وضع الطرف الاخر من الخيط على طرف السطوح مردودا
فى جسم ثم اجرى ذلك الجسم على خط مخطوط على السطوح من اولها الى اخرها
ما دا على الثقب فهذا الجسم المتحرك ما دام يتوجه نحو الثقب فالثقل يأخذ

في الهبوط الى ان ينتهي الى غاية يقف منه ثم يعود صاعدا ابتداء الى حركته حيث يتوجه
عنه الى الطرف الاخر ولا يحصل لذلك الثاقل من الثقل قدر ما يظن انه اذا قيس بذلك
او قف اليد بها فتكون هاتان الحركتان المتضادتان للثاقل قد لبثتا على الطريق
الا تباع لحركة واحدة مستقيمة على مسافة واحدة من محرك واحد متصل وهذا
العمل لا يفيد القطع بل ولا الظن لجواز ان يقال ان الجسم يجب وقوفه عند انتهاء حركة
الثاقل الى اسفل في نفس الامر وان لم يحس بوقوفه قال ابو البركات قول المتكلمين
على ثبوت السكون ولا نظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل لم يرد فيه على
المشورة او الامارة والاعتقاد والظن لا يرفعها الامر او النهي بل الدليل للجبائي ان
يقول لا اعتقد ذلك محتجا بانه لو لم يكن فيه ميل تقاوم لما اختلف حال الحجرين
المرميين بيد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة في السرعة والبطؤ اذا اختلفا
في الصغر والكبر قال ولو وجب ثبوت السكون حال المعادلة لوجب ان يبقى على حاله
الا ان يطرء عليه سببان احدهما القاسر والطبيعة فان لم يطرء سبب يوجب السكون
لانه اذا كان القسري لا يزال يضمحل لعدم سببه فالاول ما يساوي الطبيعة
يستمر على انتقاصه ينقهره ويقهره الطبيعي ويكون ان انتهاء الجسم في الصعود هو
الذي كان فيه وكذلك الان بعينه مبدأ زمان انحطاطه ولو كان مقاومة الحرق
هي التي تضعفه لقد كان في وقت السكون لا يبقى حارق ولا محرق فالذي يضعفه
ح ويقلب الطبيعة عليه ثم قال وتمت الحجة القائلة ان هذا السكون لا سبب له
ويبطل الجواب من قال ان سببه عدمي وهو عدم اسباب الحركة اذ القاسر قد بطل
والطبيعي لم يحدث بعد فما الذي اوجب حدوث الطبيعي بعد بقائه زمانا لا ما يقع
فيه من الحدوث وارده من هذا من جعل سببه وجوديا هو القوة القريبة وهو
القائل بانه لولا ممانعة ما فيه الحركة وابطاؤها للميل القسري لاستمر ابدا ثم ما
الموجب لهذا السكون وهو لازم للمتحركات غير كانت او كبيرة اسرعت حركتها
ام ابطأت وقدره واحد بحيث يخفى عن حس المدركين فهلا ان تكون مدته او

نقصت

المقالة الرابعة في السماء والعالم وفيها مباحث المبحث الاول

في قوى الاجسام البسيطة والمركبة واصنافها الجسم البسيط هو الذي طبيعته
واحدة والمركب هو الذي تركب من طبايع مختلفة وقد عرفوا الطبيعة بانها
مبدأ اول لحركة لما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض وعنوا بالمبدأ
المبدأ الفاعلي لا غير واريدوا بالاول كون المبدأ فاعلا في اثره من الحركة و
السكون من غير واسطة فان النفس الحيوانية تحرك ما هي فيه كالاعضاء والاحالة
ولكن بتوسط استخدامها للطبايع والكيفيات ولا يريدون بالحركة والسكون
ان تكون الطبيعة علة لهما معا بل علة للامر الذاتي حركة كانت او سكونا
وحملوا قولهم بالذات على وجهين ا بالقياس الى المحرك وهو ان الطبيعة تحرك
ما تحرك عن ذاته لا عن خارج ب بالقياس الى المتحرك كذلك وحملوا قولهم بالعرض
على وجهين ايضا ا بالقياس الى المحرك وهو ان الطبيعة تحرك لا بالعرض حركة
الساكن بالسفينة بحركة السفينة بل بالذات ٢ بالقياس الى المتحرك وهو
ان الطبيعة تحرك الشيء الذي لا يكون متحركا بالعرض كجسم من نحاس فانه تحرك
من حيث هو جسم بالعرض ويندرج تحت الطبيعة بهذا المعنى ما قصد عنه هذه
الافعال بتوسط الارادة فان اريد التخصيص زيد في هذا الحد قولنا على وتيرة
واحدة من غير ارادة قال بعض المتاخرين عن زمن المعلم الاول هذا تعريف
للطبيعة بحسب ما تعرف بها وهو امر خارج عنها واذا اريد تحديدها من حيث في انها
قيل الطبيعة قوة سارية في الاجسام تفيد الصور والخلق هي مبدأ الحركة
ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض وقد اعترض عليه الشيخ بان هذا التعريف
مع ما فيه من التكرير ليس تعريفا عاطلا عن الفرق فان القوة عبارة عن المبدأ
للتغير في الشيء من حيث هو غيره وقوله سارية في الاجسام هو معنى قولنا
فيه وقوله تفيد الصور والخلق هو بمعنى اقتضاء الحركة والسكون
قد يقال ان يكون للجسم الواحد صورتان لان كل واحدة منهما اما ان تكون كافية

في تقويم المادة فتكون كل واحدة منهما عرضا لتقويم المادة بصاحبتها هف واما ان
تكون احديهما كائنة فتكون هي الصورة وتكون الاخرى عارضة وان لم يكن شئ منهما
كائنا في تقويم المادة بل حصل المقوم من مجموعهما فاما ان لا يكونا متميزين في انفسهما
بل تكون احديهما كالجنس والاخرى كالفصل فيكون الصادر عن المعنى الجنسي معنى
جنسيا وعن الفصل معنى فصليا بديهيا الفصل الجنسي كالبصيد عن احديهما حركة
مطلقة وعن الاخرى ما يقتضي تخصيص نوعها وهذا ممكن الوقوع واما ان يكونا متميزين
وهو صحيح لان كل واحدة منهما ليست وحدها مقومة للمادة ولا تقوم نفرضهما و
الا لكانت تابعة فتكون عارضة وهو محال الوقوع فحينئذ ان تكون كل واحدة منهما
مقومة بالمادة لوجودها فيها فالمادة مفتقرة على كل واحدة منهما وكل واحدة منهما
مفتقرة على المجموع والمجموع مفتقر على المادة هف اقول لا يلزم من تقوم
احديهما الاخرى كون احديهما تابعة للجسم بل تابعة للاخرى وجاز ان تكون
صورة للجسم وكذلك لا يلزم من كون كل منهما غير قائمة بانفسها احتياجها اليها
بل ولا كونه غير مقوم لها فانه يجوز ان يكون لكل واحدة منهما مدخل في التقويم و
قوله كل واحدة منهما مقومة بالمادة لوجودها فيها غير مستمر على ما نوه فان المحال
في الشئ لا يجب انتقاره اليه والا لزم الدور في الصورة الواحدة قالوا فالجسم لو اتحد
لا تكون له الا صورة واحدة ويجوز ان يصدر عن الصورة قوى مختلفة بالقياس
الى اشياء مختلفة مثلا يصدر عنها باعتبار هي قوة فعلية كالبرودة للماء ومرجعة مادتها
قوة انفعالية كالرطوبة ويجب ان في الجسم قوة مميلة ويجب كيف الجسم قوة منضمة
لكن تكون احدى هذه اقدم من الاخرى كالمسخنة قبل المميلة فالمكتسب مسخونة
بالعرض يميل الى فوق او يكونا معا لكن احدهما يقتضي الصورة والاخرى اليها مع
عارض كالميل للجسم فانه يصدر عن الطبع مع معارض وهو الخروج عن المكان الطبيعي
س ح القوة الواحدة بالنوع انما تصدر غايتها بالنوع واما اذا كانت واحدة
بالجنس فان غاية واحدة بالجنس كالحركة الصادرة عن الماء والاوفق الى السفل فانها
واحدة

واحدة بالجنس لا بالنوع فالواو اذا كان الفعل الطبيعي واحدا بالنوع لم يصدر عنه واحد
بالنوع لان صدر لو كان واحدا بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع تلك
الجهة لا يشاركه في العلة القوية عنه بل في العلة الجنسية والقوة الجنسية مخالفة في
زيادة فصل لقوة تصدر ذلك الفصل اما ان يخصص فعل القوة او لا يخصص فان خصص
فليست الشركة في نوع صرف فليس ذلك فصلا للقوة من حيث هي قوة
يوجب حكما في القوة من حيث هي قوة فيكون اثر عنها الافعلا وفي هذا الكلام
وقد يقولون ههنا ان ما يصدر عن طبيعتين يجب ان يكون متضادا لان ما يقتضيه
الضدان ان كان موافقا فيهما هو عكس امر عام بينهما ليس من احدهما من حيث
انه ضد وان كان يجب احدهما من حيث انه ضد وجب ان يقابل مقتضى الضد الاخر
لان تقابل المتضايفين لا كان يعقل كل منهما دون صاحبه ولا تقابل لعدم فالمكنة
فان احدهما لو اقتضى السكون ما تصور عليه الحركة لان صورته الخاصة مقتضية
لذلك وليس فيه سبب الحركة والا لكان في جسم واحد سبب حركة وسكون وهو محال
وهذا الكلام ضعيف جدا فان الطبيعة اذا كانت جوهرا لم يكن بينها تضاد على ما علم
فان عنوا بتضاد الصورتين ما يتضاد اثره كان اثبات النتيجة بنفسها وان فسروا
الضدين بالمتعاقبين على محل واحد وبينهما غاية الخلاف ولا يخفى الموضوع نقول
الصورة غير محسوسة فكيف يعلم غاية الخلاف الا بالاثر فان حذف عن الحد غاية
الخلاف كانت صورة الهواء والماء متضادتين مع اقتضائهما الرطوبة س ح
الحركة قد تكون الى الوسط لا يعني انها تبلغ نهاية الوسط بل تكون متجهة اليه وقد
تكون عن الوسط لا يعني انها متحركة من خلو الاوسط وقد تكون على الوسط وهو
تارة يكون الوسط مركزا كالحدد وسائر الممثلات وتارة يكون خارجا عنه كما
في الافلاك الخارجة المراكز وهذا الاخير يفرض له القرب من الوسط والبعد عنه
لانه يتحرك اليه او عنه بالذات بل انما يتحرك بالذات عن مداره وعرض لمداره
ان كان جزء منه اقرب وجزء بعد ولو كان القرب هو المطلوب الذاتي لكان يقف

عنده ولكان يتحرك اليه على اقرب المسافات وهو الاستقامة فالتحرك بالطبع الى الوسط
هو الثقيل وعنه هو الخفيف وقد يقال الثقيل والخفيف بالاضافة فالثقيل الاضافي
على قسمين ا انه الذي بطباعه يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الحركة
المستقيمة حركة الى الوسط ولا تبلغه وقد تتفق علة ان يتحرك عن الوسط ولا تكون
هاتان الحركتان متضادتين على ما ذهب اليه بعضهم مثل الماء اذا حصل في حيز الهواء
او الارض ب انه الذي اذا ليس الا الثقيل بالطبع كان الثقيل سابقا الى الوسط
واشد ميلا اليه كالارض اذا قيست الى الماء فانها ثقيلة بالاضافة اليه وصدق الاعتبارين
متقابلان ولكنهما متغايران فان هذا الاعتبار للماء كان مرجحا شاملا للارض
في حركتها الى الوسط ولكنه يتخلف عنها واما الاعتبار الاول فانه اخذ الماء من
حيث انه لا يزيد عن الوسط الا حد الذي يزيده الارض ولا شك في تغايرهما فان البطيء
والسريع قد يشتركان في الغاية اذا كان اختلافهما بالصغر والكبر اذا عرفت
هذين الاعتبارين في الثقيل فاعتبرهما في الخفيف والاجسام المستديرة الحركة
لا ثقيلة ولا خفيفة فانها لا تتحرك الى الوسط ولا عنه الا بالعرض كما في الخارج المركز
واعلم ان الثقيل والخفيف قد يقالان لعينين ا كون الجسم الثقيل بحيث اذا
خرج عن مكانه الطبيعي اقتضى الهبوط بميل فيه طبعي وكذلك الخفيف وح يكون كل
جسم اما ثقيل وخفيف ٢ كون الجسم متصفا باحد الميلين بالفعل وح يكون
الجسم الساكن في مكانه الطبيعي غير ثقيل ولا خفيف ويتحقق هذا ان نقول
للخفيف والثقيل احوال ثلثة الحصول في المكان الذي يؤديه التحرك في حركته
وحال حركته وحال وقوعه ممنوعا عنه ففي الحالة الاولى ليس فيه ميل بالفعل والا
كان المكان مستقره الطبيعي ولا بالقوة والا لامكن خروجه الى الفعل فيميل بالفعل
عن موضعه الطبيعي نعم ان جعلت القوة بان القاسر امكن وفي الحالتين الباقيتين
فيه ميل بالفعل لكن في اولاهما الميل عامل وفي ثانيتهما الميل ممنوع عنه فان عنى
بالخفيف ما له ميل قليل عامل فالطرفان خاليان عن الخفة وان عنى الخفيف ما له

سيل

سيل الى فوق بالفعل كيف كان فالاخيران متصفان به دون الاولى وان عنى
بالخفيف ما له في ذاته الصورة الطبيعية التي هي مبدا الحركة والميل الى فوق على
حال ما تجب الحركة والسكون حالي ما يجب ٥ وهذا الجسم في اهوائه الثلث خفيف
سر قد زعم بعض الناس ان الاجسام كلها ثقال وانما صنف في رسومها عند
ثقلها والا ثقل بسبق الاخف في الهبوط وانها كلها طالبة للمركز وهذا خطا يشهد به
الحس فان الحركة القسرية تضعف كلما ازداد المقسور مقدارا والنار الصاعدة على
العكس وقيل ان الارض انما كانت في الوسط لجذب كل جزء من الفلك اياها والدافع
والا رد زيادة الاولى ههنا ثم ما بال الحجر المرمي الى فوق يعود ولم يجذبه الجزء الذي
من الفلك وما بال الحجر المرمي يمنة ويسرة يهبط ويسكن موضع هبوطه ولم يبق قريبا
قرب البيت بل الاولى ان يحال هذا الى القوة الحاصلة في الاجسام واعلم ان كل جسم
يساوي الماء في الحجم وفي الثقل اذا القي في الماء اخذ من المكان بقدر ما يأخذه
ما يساويه من الماء ولا يرسب ولا يطفو لمساواة الماء في الثقل والخفة بل يصير
بحيث ينطبق سطحه الاعلى على السطح الاعلى من الماء فان كان الجسم المساوي في الحجم
اثقل من الماء فانه يرسب وان كان المساوي في الحجم اخف يرسب منه في الماء
بقدر ما لو استلأ بالماء لكان مساويا له في الثقل وبقي الباقي خارجا مثل الخشبة
الطافية سر الحركة الطبيعية البسيطة تكون للاجسام البسيطة لان المركبة
لو صدر منها حركة بسيطة لم يخل اما ان يصدر عن قوة تحدث عن امتزاج قوى
بتكون مقتضاها متمازجا ما امتزجت منه القوة فان تماثلت لم تقهر احداهما
الاخرى لم تحصل حركة وان قهر بعضها كان ذلك البعض هو قوة الجسم البسيط لا
قوة المركب لكن يكون حركة غير خالصة من بقايا الحاصل من مقاومة القوى الاخر
فلا تكون بسيطة وان لم تكن القوة ممتزجة بل حدثت بسبب استعداد المزاجي فلا
تكون الحركة طبيعية لانها قاهرة لطبائع البسائط اقول لا يلزم من كون تلك الطبيعة
قاهرة لطبائع البسائط كون الحركة الصادرة عنها غير طبيعية ولو سلم ذلك لقلنا لم

لا يجوز ان تكون تلك القوة معينة لبعض تلك الطبائع في حركتها ولا يلزم من ذلك ان
يكون من نوع تلك الطبيعة لجواز استناد التفاوت الى العلل المختلفة **المبحث الثاني**
في ترتيب الاجسام البسيطة وتقدم بعضها على بعض قالوا بناء على مذهبهم ان الاجسام
ذوات الحركة المستقيمة انما تتحرك قاصدة لجهات وتاركة لجهات اخرى فهي مستوعبة
بالجهات اوحاصرة معها والمحدد متقدم على الجهات وهو متقدم على الاجسام لان المتقدم
على المتقدم متقدم او المصاحب متقدم قالوا والاجسام المستديرة تخالف طبائعها
طبائع ذوات الحركات المستقيمة بناء على ان الاختلاف في المعلولات يستلزم الاختلاف
في العلل والطبيعة الخامسة ليست واحدة بالنوع بل بالجنس لاختلافها في جهات الحركات
وفي السرعة والبطؤ ويرد عليهم سؤال وهو ان اتفاق الطبائع في الحركات لو كان
مقتضيا لاختلافها في انفسها لكانت الارض والماء متفقين في الطبيعة لاستدعائها
حركة واحدة هي الهبوط وهذا خطأ لان حركتي الارض والماء ليستا واحدة
بالنوع بل بالجنس وايضا فان الاختلاف يستدعي الاختلاف لا الاتفاق فلا يستدعي
الاتفاق **سنن** المتوسط من حركة اليومية الفلك المحيط الخالي عن الكواكب
وبتوسط الحركة الاخرى الى التوالي فلك البروج الذي ثبتت فيه سائر الكواكب
الثابتة ثم تليه هذه الكرة كرة زحل وتليها كرة المشتري ثم كرة المريخ ثم كرة
الشمس ثم كرة الزهرة ثم كرة عطارد ثم كرة القمر والفلكان الاولان بسيطان
واما البواقي فانها مركبة فالثالث الاول وكرة الزهرة تشتمل على فلكين محيطين
بالارض احدهما المائل والثاني الخارج المركز وعلى فلك اخر غير محيط بالارض هو
فلك التدوير واما كرة الشمس فانها تشتمل على الممثل وعلى كرة اخرى اما الخارج
المركز او فلك التدوير واكتفوا فيها باحدهما عن الاخر واما كرة عطارد فانها
تشتمل على ثلثة افلاك محيط بالارض الاول منها مركزه مركز العالم وهو الممثل والثاني
خارج مركز العالم وهو الفلك المدير والثالث مركزه خارج عن مركز العالم ايضا
وعن مركز المدير بنصف ما بين مركزي العالم والمدير وعلى ذلك غير شامل للارض

ويسمى

ويسمى فلك التدوير وكرة القمر فتشتمل على ثلث كرات شاملة للارض الاول مركزه مركز
العالم ويسمى الفلك الممثل وفلك الحوزهر والثاني مركزه مركز العالم ايضا ويسمى الفلك
المائل والثالث مركزه خارج مركز العالم ويسمى الفلك الحامل والفلك الخارج المركز
وعلى ذلك غير شامل للارض يسمى فلك التدوير ثم يترتب على ذلك وجود العناصر
فيتلو فلك القمر الفلك الاثيري وهو النار ويتلوه كرة الهواء ثم كرة الماء ثم كرة الارض
واعلم ان هذه الاحكام مستندة الى ارصاد ضعيفة لا تفيد اليقين **المبحث الثالث**
في بقية الكلام في الفلكيات قالوا الفلك المحدد للجهات لا تتصور عليه الحركة المستقيمة و
الا لكان ذا جهة مطلوبة ومتروكة فيكون ان متحيزا وليس له لذاته وهو بسيط ولا
لمكان مركبا فتكون لاجزائه جهات متتابعة عليها فلا يكون محددا ولا نه يلزم منه
ان يصح عليه الانحلال ومحدد الجهات على زعمهم لا يصح عليه الانحلال واذا كان
بسيطا فليس حصوله على وضع معين اولى من حصوله على سائر الاوضاع فالقوة
فيه ممكنة ففيه ميل بالفعل يقتضي الحركة المستديرة وهو متحرك بالاستدارة ويدل على
هذا صحة الحركة لا تستدعي وجود الميل بالفعل بل وجود الحركة بالفعل فاثبات
الميل انما يتم بوجود الحركة فان استدللتم على ثبوتها بوجود الميل لزم الدور وايضا
بسائط العناصر ليست ذات ميل مستدير وايضا الاجزاء التي يدور عليها الفلك
كسائر الاجزاء فلو سلم لزم مشاركة الاجزاء المتعينة في الوضع لزوم ان تحرك الحركات
مختلفة وان يكون لها ميول لا تتناهي بحسب الاجزاء المفروضة واجاب بعض
المحققين عن الاول بان الامكان بحسب ذات الشيء كما في هيهنا لان مع ذلك الامكان
وقطع النظر عن الموانع الغريبة يمكن فرض التحريك القسري المقتضي لوجود الميل
بالطبع وعن الثاني بان العناصر انما يميل طبعي يقتضي الحركة على الاستقامة فلا
يمكن فرض ميل اخر فيها يقتضي الحركة المستديرة لامتناع اجتماع الميلين وعن الثالث
انه لا بد من سبب يقتضي التخصيص ويكون ذلك المخصص عائدا الى المتحرك لا الى
المتحرك اذ هو بسيط ولا يلزم معرفة ذلك السبب على التفصيل اقول اما الجواب

الاول ضعيف فان امكان التحريك يستدعى امكان الميل لا ثبوته وهذا ما قالوا في
الحاصلة فما امكنها الطبيعة انها ليست ذات ميل بالفعل وانما هي ذات ميل بالقوة واما
الثاني فضعيف ايضا اما اولا فلما بيناه من جواز اجتماع الميلين احدهما يكون على سبيل
الاستدارة والاخر على الاستقامة واما ثانيا فلانه يجوز ان يوجد عائق في الفلكيات
طبيعي غير الميل يمنع من وجود الميل على الاستدارة فان ادعيتم حصر الموانع في الميل المستقيم
طالبناكم بالبرهان واما الثالث فلانه وارد عليكم فانكم كما جوزتم ملاقاة بعض اجزاء
البسيط لوضع معين بسبب الامور الخارجة مجوز وا مثله في سائر الاجزاء ثم انهم
قالوا ان تبدل النسبة قد يكون للمحدد بالنسبة الى بعض الافلاك المحركة تحته لكن
بشرط الاختلاف في الجهة او في السرعة والبطؤ اما بالنسبة الى الساكن فانها على الاطلاق

مسئلة مما بنوا على ان المحدد ليس فيه ميل مستقيم انه لا يقبل الخرق والالتحام
عند خروج الخارق تعود الاجزاء الى امكنتها الطبيعية بالاستقامة ونحن لما ابطلنا الاصل
بطل هذا الفرع وبنوا عليه ايضا انه لا يقبل الكون والفساد قالوا لان كل حادث
يقتضي بحسب صورته النوعية مكانا خاصا فانه تكون قبل التكون الامكان في مكانه الطبيعي
فبعد التكون يجب خروجه عن ذلك الامكان الى مكان المتكون اليه على الاستقامة
والامكان في مكانه القريب وهو الآن في مكانه الطبيعي فيكون الجسم المتحول لهذا
الامكان قابلا بطبعه للنقلة عن مكانه وهو الامكان الكائن قبل التكون نزاعا
اقول وهذه الحجة رديئة جدا اما اولا فلانها مبنية على ان الجسم المتحد
الجهات في مكانه وانه قبل التكون وبعده يجب تغاير مكانيه وهو باطل على
رأيهم فانهم يقولون انه ليس في مكان واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون قبل التكون
في مكانه الطبيعي وبعده في مكانه الطبيعي فان قالوا يلزم منه ان يكون المكان الواحد
جسمان مختلفان بالنوع وهو ممتنع امتحالته قلنا لم نجد لهم برهانا على ذلك
الا ما ذكره الشيخ وهو ان الاجسام ذوات اميال متفقة فكذلك فانه يستحيل
ان تصدر عن الاشياء المختلفة من حيث مختلفة شئ واحد وهنا في غاية الضعف
فانه يجوز

فانه يجوز استناد الاشياء المتساوية الى العلل المختلفة كحال الاجناس مع الفصول ثم
لو سلمنا ان المختلفات لا تقتضي اثرا متساويا لكنا نقول ان طبيعتي الجسمين لا
تقتضيان المكان وانما تقتضيان الحصول فيه فلم قلتم ان حصول احدهما فيه قد يكون
حصول الاخر **مسئلة** قالوا المحدد ليس بحار لان الحرارة تقتضي الخفة فيكون
خفيفا وهو مرارته ليس بخفيف ولا ببارد لان البارد يقتضي الثقل وقد مر انه
ليس بثقيل ولانها انتفت احدى الكيفيتين وجب ان يكون بالغا نهاية الحصول
الطبيعة المقتضية لها في المدة الغالبة خالية عن العائق فيلزم ان يكون ما علا
من الهواء اسخن مما يلي الارض بل يجب ان يحرق العناصر هف وهو ان الوجهان
ضعيفان اما الاول فلانه يجوز ان تكون الحرارة الفلكية مخالفة بالنوع لحرارة
النار مثلا فلا يجب تساويهما في الاقتضاء ولو سلمنا التساوي بالجنس في النوع لكن
لا يجب من حصول العلة الفاعلية حصول الاثر لتوقفه على القابل واما الثاني
فانه لا يتأتى على رأي من يقول ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف
بالنوع لانه على هذا التقدير يجوز ان تقتضي الطبيعة الفلكية نوعا من الحرارة
الضعيفة فلا يلزم ان تكون بالغة نهايتها وايضا يجوز ان تكون الطبيعة الفلكية
غير قابلة للحرارة الشديدة فلا يلزم من حصول الفاعل حصول الاثر وايضا ينتقض
ما ذكرتم بطبيعة النار المقتضية للبيوسة التي ليست كاملة وطبيعة الهواء التي
لا تقتضي السخونة الكاملة فان قالوا الهواء لا يقتضي السخونة الكاملة لاقتضائه
الرطوبة وهي عائقة عنها قلنا فلم لا يجوز ان يكون في الفلك ما يقتضي المنع
من السخونة الكاملة وكذلك قالوا في يبوسة النار فان الحرارة مانعة عنها
مسئلة قالوا الافلاك غير ملونة والا لما ابت الثوابت ولانها بسيطة وكل
اللون تابع للمزاج وهذان ضعيفان اما الاول فلانه يجوز ان تكون لها الوان
لا تحصل معها المنع من الرؤية كما في الماء والزجاج والبلور فان هذه غير مانعة
من الابصار وان كانت مانعة من كمال سؤال وكان يجب ان يرى ذلك اللون

جواب يجوز ان يكون ضعيفا واما الثاني فلانا لانسلم المسالمة ولو سلمت لكان لنا
ان نمنع بقية الملون للمزج كما في القمر عندهم ثم قالوا بنا على مذهبهم السماء شفافة
والشفاف اذا لم يرو رائه يكون تارة مظلما وفي الجواهر عبارة مضيئة محسوسة
فاختلط المضيء بالمظلم فتحيل من المجموع هذه الزرقة **سؤ** قالوا نور القمر مستفاد
من نور الشمس وادعوا ان هذا الحكم حدسي لان تعدد الانوار انما هو بحسب اختلاف
اوضاعه من الشمس في القرب والبعد ولانه يزول الضوء عند توسط الارض بينه و
بين الشمس واختلفوا في محوه وضبط الاتوال فيه ان نقول امتناع بعض الوضع
في وجه القمر من قبول النور التام اما ان يكون بسبب خارج عن جرم القمر او غير خارج
والاول اما ان يكون مثل ما يعرض للمرايا من وقوع الاشباح فيها فلا يرى تلك
المواضع مضيئة حتى يكون القمر اذا تصور من اشباح الجبال والبحار فيه لم ترتلك
المواضع مراة واما ان يكون لان ساترا ستر تلك المواضع وهو اما ان يكون عنصريا
او فلكيا والعنصري اما ان يكون بسيطا ومركبا كالبخار والفلكي اما ان لا يكون مركوزا
فيه او يكون وابطلوا الاول بان الصور المنطبعة في المرايا تختلف باختلافات
مقامات الناظرين وابطلوا الثاني بهذا الوجه وابطلوا الثالث بان المركب من
العناصر لا يدوم والرابع بانا اذا لم نر كوكبا مذكورا فيه لزم ان يكون له اختلاف
منظر فكان يجب ان يرى الساتر تارة ساترا وتارة غير ساتر ويختلف اختلاف
مقام الناظرين فتعلل الخاصي لا يخلو هذا الكلام من ضعف ظاهر واختلفوا
في انوار سائر الكواكب هل هي ذاتية او مستفادة ويدل بحجج الاول لعدم
اختلافها في الهلالية في التزيد والنقص بسبب القرب والبعد من الشمس **سؤ**
قد ذهب قوم من القدماء الى ان الكواكب هي المتحركة وان الافلاك ساكنة وبطليوس
واتباعه سفوا هذا كله لما استدلوه من كونها غير قابلة للخرق وآخرون
ذهبوا الى انها جميعا متحركات وان حركات مختلفة في الجهة وان الكواكب غارزة في
الافلاك ايضا وبطليوس واصحابه جعلوا الحركة للافلاك وان الكواكب مركوزة
فيها

فيها وانها تتحرك بالعرض وهؤلاء اختلفوا في سبب التحريك فذهب قوم الى ان
الكوكب وان نسبة الكوكب الى الفلك كنسبة القلب الى البدن منه تنبعث حركة البدن
وآخرون قالوا بل هو الفلك اذ هو المتحرك بالذات واختلف القائلون بعدم
مفارقة الكوكب لموضعه فقال بعضهم انها لا تتحرك في الوضع وآخرون قالوا
انها تتحرك فيه لانها بسائط وحكموا في استمرار الكمالات مع القوة الى الفعل بتوسط
الحركة حكم الافلاك **المبحث الرابع** في ان العالم واحد قالوا لو وجد عالم
آخر لكان شكله الطبيعي الكرة فيلزم وقوع الخلاء ولانه لو وجد عالمان في كل منهما
نار وارض لزم ان تكون للاجسام المتفقة الطبائع احياز مختلفة وهو باطل لان
طبيعتها تقتضي جواز الاتصال فاذا اتصل في احد الكائنين كان ذلك المكان طبيعيا
لها فلا يكون الآخر طبيعيا والا لكان لجسم واحد مكانان طبيعيان هذا رهذا
الوجه ان ضعيفان اما الاول فلانه يجوز ان لا يكون كريا وعلى تقدير التسليم نمنع
اقتضاء امتناع الخلاء وايضا فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم بجملته مركوزا في تخن
فلك آخر فلا يلزم الخلاء واما الثاني فقد عرفت ضعف تمسكهم في امتناع تحقق
الجسم بمكانين ولانه لا دليل الا على امتناع وجود عالم يشارك هذا في الطبيعة اما
على امتناعه مطلقا فلا **سؤ** قالوا كل كائن فاسد وبالعكس وهذا البحث
وان كان موضوعه غير هذا لكنه لا يخلو عما اشبه بهذا البحث وربما احتجوا عليه
هيهنا ان المادة لا يمكن فيها وجود الصورة دائما وعدمها دائما فانه لو كان لها
قوة وجود الصورة دائما وليس فيها قوة لاكونها دائما بل قوتها على العدم في وقت
ما فتكون بعد ذلك الوقت يجب وجود الصورة مع ثبوت المادة بحالها وسائر
الاحوال وهو محال فاذن لها قوة على عدمها دائما والممكن لا يلزم من فرضه محال
فلنفرض وقوع الامكان وجود الصورة دائما وهو مع ذلك تقوى على عدمها
دائما فلا يستحيل ان يكون ما يقوى عليه ولا لما كان يقوى عليه فلنفرضه ايضا
واقعا فيكون مع فرضه وقوع القوة الاولى وهي قوة الوجود دائما يمكن فرض وقوع

قوة العدم بالفعل وهو محال لاستحالة اجتماع الوجود والعدم وهذه الحجة مختلة جدا فانا نختار منها الامكان مقابلا للدوام وهو خطاء فان الدوام لا ينافي الامكان كما في سائر الممكنات على رأيهم وقولهم اذا فرض معدوما لا يمتنع لان ممكن الوقوع ممكن اللاوقوع فيكون موجودا معدوما حفظا فان فرض العدم لا ينافي استمرار الوجود والا لكنا اذا فرضنا عدم هذا الجسم الممكن في الحال وهو موجود في الحال لزم اجتماع الوجود والعدم معا وهو محال فوجوده مع انه موجود وسبب الغلط انا اذا فرضنا معدوما جعلناه موجودا محال وهو فاسد بل اذا فرض معدوما دفع الوجود عنه

المقالة الخامسة في بسائط العنصريات ومركباتها وفيها مباحث

المبحث الأول في حركتي الكون والفساد والاستحالة قد انكرها جماعة اما نفاة الكون فقالوا ان البسائط العنصرية لا توجد صرفة خالصة بل مختلطة دائما تتبع بالغالب فالذي تغلب فيه الارضية يسمى ارضا وكذلك البواقي ويعرض لغير الغالب ان يبرز ويظهر في الحس كما مر عزيمة يتظن انه قد فسد الاول وحدث الثاني وليس كذلك وانما ظهر ما كان كامنا وكمن ما كان بارزا وانكروا ايضا الاستحالة فقالوا ان الماء ليس يسخن بسبب استحالة من البرودة في نفسه الى الحرارة بل لان اجزاء النار الكامنة فيه برزت وظهرت فحصلت السخونة ظاهرة وكان النار ورد تسخينه من خارج مخالطة فاحس منه السخونة وكذلك في باقي الكيفيات قليل الابيض يسود لا استحالة في الباطن بل لحصول اجزاء سود ظاهرة على اجزاء البيض وذهب آخرون الى وجود الكون والفساد دون الاستحالة وآخرون اعترفوا بالاستحالة فانكروا الكون واكثر هؤلاء القائلون بعنصر واحد اما ناريا او مائيا او غير ذلك ومن هؤلاء من يرى كثرة في العناصر واجمع منكروا الكون بانه يستحيل ان تكون شيء لا عن شيء فان المتكون يستدعي موضوعا والا شيء يستحيل ان يكون موضوعا للشيء فالمتكون ان كان موجودا فمتكونه عن شيء فقد كان الشيء قبل تكونه والمتكون هو الممكن قبل تكونه فالمتكون غير متكون و

وتدفع

وقد صح انه قد يكون شيء عن شيء ليس المتكون غير البرودة لاستحالة ضرورة شيئا آخر وهذه الحجة ردية جدا فانه لو سلم ان يكون الشيء لا يكون عن لا لم يجب ان يكون ذلك الشيء المتكون عنه شبيها للكائن في الطبيعة والنوع والممتنع من ضرورة الشيء شيئا آخر هو نفس المنازع على ان قولهم اذا استحال ان يكون عن لا شيء وجب ان يكون عن شيء لا يخلو عن غلط فان نقيض الكون عن لا شيء ليس هو الكون عن شيء بل هو اللاكون عن الا شيء ثم نقول القول بالكمون باطل فان الماء لسهولة يمكن حرقه لم تحس الاجزاء النارية التي فيه كما يحس بها اذا ورد بل يجب ان يكون الحس على تقدير الكمون اولى فان الاجزاء تكون محتقنة يحس بها عما لا يحس اذا تفرقت وايضا فالنار الغاشية في الزجاج الذائب لو كانت موجودة فيه لكانت مضيئة لشفافية الزجاج قيل على هذا حرارة الفرنيون انما هي اكثر الاجزاء النارية على ما ذهب اليه الاطباء مع انها لا تظهر في الحس مع الشخص واجيب بانها لا تظهر لكونها مكسورة للمزاج ولا يمكنهم ان يقولوا بمثله لانه ينافض مذهبهم وايضا فان الظهور لا بد له من سبب فانكان قوة طبيعية وجب ان لا يبقى الى وقت وكان الاحساس بحرارة الماء حاصلا ابدا وان كان لسبب خارجي فهو اما جذب او دفع اما مع مماسة او بدونها ولو كان مع مماسة لوجب ان يكون كل كائن يزيد مقداره لتعود الجاذب او الدافع وان كان لا عن مماسة بل لان النار الخارجة مجاورة للكائن فلم لا يقتضي لاجزاء الكائنة الخروج لمجاورة بعضها بعضا والقول بالورود ايضا باطل فان الانسان قد يغضب فيحس في بشرته والجسم يتحرك فيحس من غير ورود نار غريبة اليه وايضا فان اعظم الاجسام كبرا قد يحترق بمماسة نار صغيرة اليه كالجبل من الكبريت اذا قربت اليه شعلة مصباح ثم ازيل عنه وايضا فان الجسم اذا وضع على النار اجتمع على طرفه قطرات ماء مع استحالة صعود الماء الى اطراف الكون فانه لا يقتضي الصعود ولا يمكن ان يقال ان الماء ورد عليه من خارج والا لكان

اذا ازيل ذلك القطر المجتمع نقل في المرة الثانية او بعطى زمان اجتماعه فلم يبق
الا ان الهواء المحيط بطرف الانبوبة يشتد برده لاستفادة برد الانبوبة فيكون ما
قيل على هذا ان تبريد الاناء للهواء ليس اعظم من تبريد الاناء اياه
في صميم الشتاء بل في المواضع التي تستتر اشعة الشمس عنها ستة اشهر وذلك
يقتضي انقلاب الهواء ماء والان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد ويوم الصحو
ابرد من يوم المطر فيستمر المطر والثلج الى ان يتغير الفصل اجاب عن هذا بعض المحققين
بانه يجوز تخلف الكون لموانع مجهولة وهو غير قادح في الكون ويرد هنا
سؤال اخر وهو ان برودة الماء لو اقتضت فساد الهواء المحيط بالاناء لفسد كل
ذلك الهواء فيسيل ويتصل به هواء اخر ويفسد الى ان يجري جريانا متصلا حتى
واجب عنه بان جرم الاناء لصلابته يعسر تكييفه بالكيفيات الغريبة ومع تكييفه
يشتد حفظه لها ولهذا يوجد الماء في الرصاصية اشد في كيفياتها الغريبة من
غيرها فالاناء لشدة برده يحيل الهواء المحيط به ماء والماء لسرعة قبوله الكيفيات
الغريبة يحيل الهواء المطيف به ظاهره عن برودته الشديدة سريعا فلا يفسد
الهواء ما دام على سطح الاناء ماء واما اذا نحي عنه وانتقل الهواء بالسطح عاد الى فساده
وايضا المحكوم والمحصور يحمى من غير نار واردة عليه لان السخونة لو كانت
بسبب النفوذ لكانت سخونة الماء في اناء متخلخل اشد من سخونته في اناء
مستحصف ولان الاناء الملآن اذا اشتد برده لا يمتنع عن التسخين البالغ
فاذن قد ثبت امكان الكون والفساد وامكان الاستحالة لكن الشكل هو ان
الاستحالة انما تكون على التدريج التحقيق واعلم ان العناصر لما كانت اربعة كانت
انواع الكون والفساد على اثني عشر وجها وهي ان تكون النار من الهواء كما
في الميزان الحاصلة بالجاج النفخ على الهواء المحتقن في كرة الحديد وبالعكس كما في
انطفائها ههنا ويكون الهواء من الماء كما يتجيز الماء المسخن وبالعكس كما في
الكائن على اطراف الاناء المفروض ويكون الماء من الارض كما يفعله طلاب

الاكسير

الاكسير فانهم يصيرونها املاحا بالاحراق وما يجري مجراه ثم يذيبونها بالماء وبالعكس
كالماء الذي ينعقد حجرا بعد خروجه من مناجمه ويكون الماء من البارد وبالعكس
ويكون الهواء من الارض وبالعكس وتكون النار من الارض وبالعكس وهذه التكونات
حاصلة بتكون سابق عليها فان الاطراف لا تتكون بعضها من بعض الا بتوسط الاوصاف

المبحث الثاني في عدد الاسطقسات توصلوا اليها بالبحث عن الكيفيات واعلم ان
الكيفيات الملموسة هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة
والمرونة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يعدون من جملتها
الخشونة والملاسة والصلابة واللين وذكروا ان حرسية خاصية الحرارة افادة السيل
المصعد وبتوسطه تحصل الحركات وبتوسط الحركات تحصل لها خاصية اخرى
هي الجمع بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات فان المركب من الكثيف واللطيف
اذا سخن يكون اللطيف اقبل للتسخين وبتوسط السخونة تقتضي التخلص من الكثيف
والتحاقن بالاجسام اللطيفة ويبقى الكثيف هابطا ومن خواصها انها تسود الرطب
وتبيض اليابس كالحص في البياض والبرودة على العكس منها فانها تجمع بين المتماثلات
والمختلفات ويحصل منها تسويد اليابس وتبييض الرطب ومما يحصل من الحرارة قوام
القوام كبياض البيض واما البرودة فقد ذهب جماعة الى انها عدم الحرارة وهو
مكابرة في المحسوسات فانا لا نحس من الجسم البارد مطلق الجسم ولا عدم الحرارة
لكونها امرا عدميا واما الرطوبة فيفرونها بوجهين ا انها الكيفية التي يكون الجسم
بها سهل الانصباب بالغير سهل الانفصال عنه ب انها الكيفية التي يكون الجسم
بها سهل التشكل بشكل الحاوي الغريب سهل الترك له فان فسرناها بالاول لم يكن
الهواء رطبا وان فسرناها بالثاني كان رطبا وكانت النار رطبة والجمهور يفسرون
الرطوبة بالبلة ولذلك لا يجعلون الرطب غير الماء وذكر الشيخ ان البلة هي الرطوبة
الغريبة الجارية على ظاهر الجسم كما ان الاسفاع هي الرطوبة الغريبة النافذة الى
باطنه والجفاف عدم البلة فيما من شأنه ان يبتل واما اليبوسة فانها كيفية تقتضي

عسر التفرق والاتصال والشكل والجمهور يطلقونها على الجفاف واما اللطافة فانها تقابل
على دقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة
وسرعة التاثير من الملاقي والشفافية بالاشراك والكثافة وقد يقال لمقابلات هذه
والرزوجة كيفية يكون الجسم بها سهل التشكل عسر التفريق وعيدة بها مقابلة وعيدة من
امتزاج الرطب الكثير بالياس القليل والهشاشة مقابلها وكذلك الملاسة واما الثقل
والخفة فقد مضى البحث فيهما واما الصلابة واللين فالحق انهما من باب الكيفيات الاستعدادية
لا من باب المحسوسات فاللين كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للمتي بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا عند كسر ولا يتفرق بسهولة ويكون قبوله الغمز من الرطوبة
وربما يكره من اليبوسة والصلابة مقابلها واما الخشونة والملاسة فالحق انهما من
باب الوضع وسياتي تفسيرها وعرفوا الدفع بانه كيفية تقاذف حاد الطبعة يحدث
في الاتصال تفرقا كثير العدد متقارب الوضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد بانفراده
ويحس بالجملة كالوجع الواحد والتحديد بانه يزيد العضو بحيث يصير جوهر الروح الحاملة
قوة الحس والحركة اليه بارا في مزاجه غليظا في جوهره فلا تستعملها القوى النفسانية
ويحصل مزاج العضو كذلك فلا يقبل تاثير القوى النفسانية **المبحث الثالث في المزاج**
ويسموه بانه كيفية متوسطة تحصل من كيفيات متضادة متفاعلة بعضها في بعض
واذا حمل التضاد على التضاد على التضاد الحقيقي لم يتناول هذا الرسم الامزجة وفي
كون الكيفيات هي المتفاعلة نظر سياتي البحث فيه قالوا فلا يخلو ان يكون الاسطقس
واحدا والا لما حصل الفعل والانفعال فلم يحصل الامتزاج فانا نفعل والانفعال قد
ذكر على ثبوت قوى متضادة ويستحيل صدور تلك القوى عن صورة واحدة فاذن
هي كثيرة ذات صور تصدر عنها كيفيات يتم بينها فعل وانفعال فيجب ان تكون
اسطقسات حتى تكون فيها المركبات بالامتزاج ولانها اسطقسات للاجسام المحسوسة
لا للهوهوية وكيفياتها المحسوسة والمحسوسة متصنفة بحسب تصنف الحواس ولا تفيد
سوى الكيفيات الملموسة فان المحسوس بالبصر كالالوان او بالسمع كالاصوات او بالشم
كالروائح

كالروائح او بالذوق كالطعوم ليست كيفيات او لعل كثيرا من الاجسام يخلو عن هذه
والسبب فيه ان هذه الحواس انما تحس بتوسط اجسام اخرى بينها وبين المحسوسات
فتلك الاجسام يجب خلوها عن تلك الكيفيات فان البصر انما يدرك بتوسط الهواء
الشفاف الخالي عن اللون والسمع انما يدرك بتوسط الهواء ايضا وكذلك الشم و
الذوق انما يدركان الرطوبة اللعابية الخالية عن الطعوم والا لما ادركها على هيئتها
فان المرور لا بد وان يكون الطعوم على ما هي عليه والالتصاق المتوسط بالطعم
واذا كانت الاجسام لا تخلو عن هذه يستحيل ان تخلو عن اوائل الملموسات فالملموسات
منها نافعة في الامتزاج وليس كلها نافعة سوى الكيفيتين الفعليتين وهما الحرارة والبرودة
وما يشبه بهما واللطافة والكثافة والخفة والثقل والكيفيتين والكيفيتين
المنفعليتين وهما الرطوبة واليبوسة وما يشبه بهما واما اللطافة والكثافة والخفة
والثقل فهي راجعة الى الرطوبة واليبوسة بمعنى الاعتبارات واما الرزوجة والهشاشة
فهما كيفيتان فراجعتان من الرطب واليابس على ما قرر به واما الثقل والخفة فانهما
من الكيفيات التي توجب المسافرة فهي مما ينافي الامتزاج الذي لا يتم الا بالمفاعلة واما
الخشونة والملاسة فانهما من باب الوضع واما الصلابة واللين فانهما من الكيفيات
المزاجية ايضا اقول هذا الكلام كله لا يخفى انه من باب الظنون وهم معترفون
بان استناد حصر الكيفيات التي يكون بها الامتزاج فيما ذكروا انما هو الاستقراء وقد
عرفت ضعفه وتعليلهم بان المزاج انما يكون من هذه الاجسام تخلو عن سائر
الكيفيات الاخرى فيه نظر فانه لا يجب ان تكون الكيفية التي يحصل بها المزاج
ملازمة للجسم فان الماء الحار والبارد اذا امتزجا حصل كيفية متوسطة بينهما مع
خلو الماء منهما معا ثم تنازعهم في ملازمة الاجسام لهذه الكيفيات فان عولوا على
الاستقراء فقد عرفت انه لم ينفعهم في المادة اليقين وقولهم الثقل والخفة انما يوجبان البعد
وما به الانفعال يحصل به التقارب فيه نظر فان الحرارة والبرودة يوجبان
البعد ايضا بتوسط ايجابهما الثقل والخفة **سر** قالوا واذ لا كيفية نافعة يوجد

هذه الاربع تركبت منها اربع مزاوجات فالحار اليابس هو النار والرطب هو الهواء
والبارد الرطب هو الماء واليابس هو الارض فلو قيل لهم لم لا يجوز وجود جسم بسيط
باحد هذه الكيفيات دون اتصافه بالاخرى اعتمدوا في دفعه على الاستقراء قالوا و
الفائدة من الرطوبة قبول الشكل المركب دون اليبوسة حفظه ومن الحرارة حصول
النضج ومن البرودة حفظ الشكل المستفاد من التركيب ومع اجتماع هذه العناصر الاربع
تنكسر صرافة كيفية كل واحد منها بالاخر وتحصل كيفية متشابهة في الشكل متوسطة بين
الاضداد وهي المزاج ثم اختلفوا في كيفية حصول المزاج فذهب جماعة من اقدماء الى
ان العناصر يفقد صورها عند المزاج وتحصل للمركب صورة اخرى مغايرة لتلك واحتجوا
بان النار لو اتصفت بالصورة اللحمية مع بقاء طبيعتها الناريه لم يبعد ان يعرض للنار
الصرفة ما يجعل حرارتها بالغة الحد الذي تستعد به لقبول الصورة اللحمية وح يصير ذلك
الجزء من النار وحده لحما فلا يجب في المركبات تكثر الاطفال وهذه الحجة رديئة
جدا ومع ذلك فانها لازمة عليهم ايضا لان عندهم ان تلك النار اذا اختلطت بغيرها
من العناصر لعرض لها ما يزيل عنها تلك الصورة النارية ويفيدها في الصورة
اللحمية فلا يبعد ان يحصل هذا العارض للنار الصرفة فان شرطتم في هذا الحصول وجود
التركيب كان لنا ان نقول بمثله والمشاؤن اتفقوا على بقاء تلك الطبائع و
انكسار الكيفيات واحتجوا بامرين | انه لو فقدت الصورة النارية لم يحصل المزاج
فان الامتزاج يستدعي بقاء الممتزجات ب المشاهدة فانا اذا وضعنا الكرب
في القرع ولا نبيق حصل جوهر ما في كلس ولولا اختلاف الموجود ات في المركب حالة
التركيب والا لما حصل الاختلاف عن الفاعل الواحد قالوا ولو كان المنفعل ينفعل في
صورته ويفعل في صورته لزم انقلاب المغلوب غالبا على تقدير تأخر اثر البعض عن
البعض وحصول الغالبية والمغلوبية لشيء واحد في وقت واحد على تقدير المقارنة
فان قالوا نكذلك نقول في الكيفيات فان كيفية كل واحد منها اذا كانت فاعلة في
الاخرى ومنفعلة عن الاخرى لزم ما ذكرتموه فانا نجيب بان الكيفيات ليست هي

الفاعلة

الفاعلة وانما الفواعل هي الصورة والمنفعل هي الكيفيات وحيث حصل التغاير بين الفاعل
والمنفعل سقط ما ذكرتم وههنا سؤال وهو ان يقال انكم تجعلون الحرارة والبرودة
من الكيفيات الفعلية مع انها لا تعقل موضوعاتها الا ان تكون فاعلة في غيرها والصور
انما تفعل بتوسطها وههنا جعلتم الصور فاعلة والكيفيات منفعلة ويلزم منه محذوران
| جعل الصور فاعلة لذاتها لا بتوسط الكيفيات ٢ جعل الكيفيات الفعلية منفعلة
واجيب عنه بان الكيفيات ليست هي المنفعلة بل المنفعلة هي المادة لكن انفعالها هو
استحالتها في تلك الكيفيات ولم تجعل الصور فاعلة في غير موادها بذاتها بل بتوسط
الكيفيات فان الصورة النارية هي المبدء لحصول حرارة جرم النار فان انفردت فعلت
الحرارة لذاتها في المادة شديدة وانما امتزج بالماء اثرت هي ايضا بتوسط حرارتها
في تلك المادة الباردة وبسبب الصورة المائية نقصا في البرودة ولو كانت مادة النار
خالية عن البرودة اثرت فيها الحرارة وفعلت صورة النار في مادة النار مثل ما فعلت
صورة النار في مادة الماء فاستوت الكيفية المتوسطة من المادتين على التناسب والدليل
على ان الصورة تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية ان الماء الحار والبارد اذا امتزجا
اثرت حرارة الماء في برودة الاخر اقول الاتجاه الى جعل المنفعل هو المادة غير مفيد
لان الحرارة البالغة من النار لا سبيل الى انكسارها فعلة الانكسار انكان هو صورة
الماء لا غير لزم ما ذكرتم السائل وانكان هو صورة المازج البرودة وجب حصول البرودة
حال الانكسار لكن الانكسار البرودة بعد ذلك انكان مستندا الى صورة النار لا غير
لزم المحذوران وانكان اليها والى الحرارة البالغة لزم صيرورة المغلوب غالبا وانكان
هو الحرارة المتوسطة لزم ان تكون الصورة مع الحرارة المتوسطة اقوى من جامع الحرارة
البالغة وهو خلاف قولهم ان الصورة والكيفية متغايران في المادة الاخرى فيه نظر فان صورة
النار الحار لا تقتضي الحرارة فانا الحرارة غريبة فاذا انفعل البارد عن الماء الحار كان المؤثر
هو الكيفية لا غير وقيل ايضا ان الجزء الناري لا ينزل من كرة النار فانه لا قسر هناك
واستبعد غير الجزء الناري لصيرورته نارا اضعف من صيرورته نارا اخر

واجيب عنه بالمنع في التالي فان الجزء النارى يحصل من الفاعل بتوسط استعداد الجزء العنصرى لصيرورته نارا بسبب استداد حرارته بمجاورة للشمس وبالحركة وغير ذلك مما يؤثر في التسخين **مس** الامر خبة تسعة غايتها منها خارجة عن الاعتدال وخرجها اما في كيفية واحدة كالبالغ في الحرارة والمعتدل في البواقي وكذلك في باقي الكيفيات واما اربعة واما في كيفيتين كالمعتدد في الحرارة والبرودة والبالغ في الرطوبة او في اليبوسة وكالمعتدل في الرطوبة واليبوسة البالغ في الحرارة او البرودة فهذه اربعة اخرى ومع المعتدل تسعة وقد بينا امكان وجوده وامكان بقائه معتدلا ومن المزاج ما هو اول وهو الذى يحصل من تفاعل البسائط العنصرية ومنه ما هو ثان وهو ما يحصل من تفاعل المركبات منها كالذهب المتولد عن الزيبق والكبريت وغيرها **المبحث التاسع** في الكلام في الاسطقسات وهي الاركان بالذات وغيرها بالاعتبار فانها من حيث هي اجزاء العالم اركان ومن حيث تركبت منها المركبات اسطقسات ومن حيث يحل التركيب اليها عناصر وهي اربعة النار والهواء والماء والارض والبالغ في الحرارة بطبعه هو النار وقد ذهب قوم غير محققين الى ان الحرارة صورة مقومة للنار وهو خطأ فان الصورة لا تشتد ولا تضعف والحرارة بالخلاف ولا نتاع في كون النار المجاورة للحارة وانما وقع الخلاف في النار المجاورة للفلك فاجمع المانعون بانها لو كانت حارة لاحرقت ما يجاوره ويلزم انقلاب العناصر نارا وهذا ضعيف واجمع المثبتون بان طبيعتها تقتضي الحرارة والمادة قابلة فوجب بلوغها الغاية فيها والا ان النار التي عندنا مركبة مما يجاورها من الابخرة والادخنة التي هي غير حارة فيلزم ان يكون الخلاص عن المضاد اقوى من اللصقة وانبتوا للنار كيفية اخرى هي اليبوسة فان اراد بها ما يلتصق بالغير فالنار كذلك وان اراد بها ما تصعب شكله بالاشكال الغريبة فليس كما قالوا والنار البسيطة غير مركبة من اجزاء مختلفة فانها لبساطتها لا تكون ذات لون اذ اللون تابع المزاج والنار المركبة ليست على حد من النقاء بل تمتزج من النار والاجسام الارضية ولهذا حيث تكون النار قوية تكون شفافة كالتي في اصول الشعل ولان النار لو كانت ملونة لمنعت من ابصار الكواكب والنار للطفاء فقد يكون

قد يكون سبب خمودها شفافيتها بحيث تحيل كل ما يجاورها الى طبعها فاذا شفت بسبب انها طفئت وهذا يكون في نار ذات قوة وقد يحصل الانطفاء بسبب احتراق هوائها الى الهواء لاجل استيلاء البارد عليها وهذا يكون في نار ذات ضعيف واكثر الانطفاء عندنا من قبيل هذا الاخير واما في الحق من الاول وليست النار المشتعلة نارا واحدة تامة على الاستمرار بل كل نار تشتعل فهي تنطفي وتتجدد اخرى بعدها على الاتصال وقد جعلوا كرة النار متحركة على الدور واستدلوا فيه بامرين | **الشهب ب** احتصاص كل جزء منها بجزء من اجزاء الفلك لكونه مكانا له وهذان ضعيفان اما الاول فلان الشهب لا تتحرك جميعها على الدور واما الثاني فلان الاجزاء فلان الاجزاء التي في النار والتي في الفلك ليست حاصلة بالفعل بل بالقوة فلا مكان ثم ما بال الهواء ساكنا ولم يتحرك لتحرك كرة النار بسبب اختصاص الاجزاء الهوائية بالاجزاء النارية لكونها مكانا لها **مس** الهواء كيفية الفعلية الحرارة فانها اذا اريد انقلابه الى الهواء سخن فضل سخونة وفي هذا الوجه نظر فانه لا استبعاد في ان تكون السخونة تقتضي استداد الاستعداد للصورة الهوائية وان لم يكن الهواء حارا فليس كل ما اعد شيئا كان ذا كيفية مماثلة له فان الشيء قد يؤدي الى مقابله كالحركة وقد نازع في هذا جماعة قالوا لانه لو كان الهواء حاصلا لكان مانعا في الحرارة اذ الطبيعة فاعلة والمادة قابلة فان قلتم الرطوبة مانعة من كمال الحرارة قلنا كيف تقتضي الطبيعة كيفيتين متنافرتين ثم كيف تكون الرطوبة بمعنى رقة القوام مانعة من السخونة وقد مضى في كلامنا ما يمكن ان يكون اعتراضا على هذا واما كيفية الانفعالية فالرطوبة وهو امر ضروري اذا فسرت الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال لا بمعنى البلة واعلم ان كرة النار لما كانت محيلة لما يلاقيها الى طبعها كانت طبقة واحدة واما الهواء فله اربع طبقات | **الطبقة التي تلي الارض ٢** الطبقة الباردة فاما القائلون بسخونة الهواء فانهم علوا برودة هذه الطبقة بارتفاع الابخرة اليها واما القائلون بانه لا يقتضي السخونة فقالوا السبب فيه بعد

من الارض فان القريب منها تسخن لمجاورته اياها ٣ الطبقة المصعدة من الهواء ٤
الطبقة التي يخالطها شئ من النار ٥ الماء الذي هو احد الاسطقسات محيط
بالارباع الثلثة على سبيل الظن وهو ما اما البحر والا لكان اما فوق الارض او تحتها او
الثاني باطل والا لكان عنصر الماء اصغر كثيرا من الارض وان يكون مقهورا وانكان
فوقها فهو البحر وسبب ملوحته اختلاط اجزائه المائية بالاجزاء الارضية المرة الطعم
المحترقة ولا تستند الملوحة الى ذاته والا لكان كل ماء ملحا ولا الى اختلاط الهواء
به فانه يزيده عذوبة وقال بعض الاوائل ملوحة البحر كونه غرقى الارض
والشيخ نسب هذا الكلام الى الشعر وذكر له احتمالا من التاويل وهو ان البر
رطوبة من البدن تحللت عما يخالطها من المادة المحترقة من البدن وماء البحر يقرب
قريب من ذلك وغاية ملوحته عدم اعونته لتلا يحدث بسبب اعونة الهواء
العام والملوحة وكثرة الضيقة هو اكثر ثقلا من غيره فسر الياه ولما كانت جميع اجزاء
الماء قابلة لذلك اختلط لم يكن ثمة طبقات للماء واختصاص البحر بموضع دون غيره
ليس بواجب بل قد ينتقل من موضع الى اخر في مدد متطاولة فان استمداد البخار
من الانهار والعيون والسماء والنفع الكلي انما هو من الانهار فان العيون قد
تغور والسماء انما تكون في فصول معينة وكثيرا ما تنحط ثم لا العيون ولا السماء
ولا الانهار هنا به احوالها في بقاع باعيانها قريبا جفت اودية وانهار وتحصل عيون
وانهار من حيث اخرى ويلزم نضوب البحار لنضوب الانهار واعلم ان البحر ساكن
لطبيعته وانما يتحرك ظاهره بسبب رياح سعت من قعره او رياح تعصف
في وجهه او بمصطك لحصن يكون فيه ينضغط فيه الماء فيجاوب لثقله سيل
مع اد في تحرك وقد يكون لاندفاع اودية فيه وكيفية الماء الفعلية هي البرودة
وهذا ظاهر وكيفية الانفعالية هي الرطوبة بالتفسير من وقد ذهب قوم الى
ان برودة الماء ليست من برودة الارض بناء على الاحساس وهو ضعيف فان الحس
قد يدرك ما ليس ببارد في كيفية ما بالقياس الى ما هو المشهود فان الارض

البرد لانها اكثف ولانها ابعد من التاثيرات الفلكية كالحركة وهذا الاخير ضعيف
واعلم ان الماء يقتضي البرودة بالطبع فيقتضي الجمود والميعان انما يحصل بسبب السخونة
المستفادة من الشمس اذا قربت من سمت الرأس فانها تسخن الاراضي وتحصل
بسبب ذلك سخونة الهواء فيسخن الماء ايضا فان فقدت الشمس من سمت الرأس
كما في الشتاء لم تحصل السخونة للارض فتبقى على طبعها وهي البرودة وبين
الهواء المجاور لها والماء اقتضى الجمود ٦ سر الارض فلا شك في برودتها
واما البرودة فلا ما كثيفة وهل هما زيدان من برودة الماء فيه خلاف والاقرب
الى الحق ذلك والحس لا يساعد ٧ اي في نفس الامر قالوا والاجزاء الاصلية للارض
غير متواصلة في الحقيقة بل هي متفاصلة بالفعل وفي هذا نظر ولها ثلث طبقات
طبقة ارض محضة وهي الغربية من المركز وطبقة طينية منكفة قد حصل لها اليبوسة
بسبب تاثير الشمس وهو البرد وطبقة طينية احاط بها الماء ٨ سر وما ذكروا
هنا من الاحكام المشتركة للعناصر كونها كرية الشكل لانها بسائط والبسيط لا
يحصل فيه اختلاف وضع لبعض الاجزاء عند بعض مغيب عن طباعه وكون الارض
ذات اغوار وانجاد لا تقدح في الكرية اذ هي كقشر ٩ على ظاهر الكرة الحقيقية
وما ذكروا ايضا استحالة انقلاب كلية عنصر الى كلية عنصر اخر وانقلاب الجمع
الى اقسام مغايرة لها وهذا من الاحكام التي لم يقم عليها برهان المبحث الخامس
في الافعال والانفعالات المنسوبة الى هذه العناصر هذه العناصر قد يصدر عنها
بتوسط الكيفيات افعال وانفعالات فمنها ما ينسب الى الفاعلي ومنها ما ينسب
الى الفاعلين ومنها ما ينسب الى المنفعلين ومنها ما ينسب اليها معا من السوء
الى المزاج الحرارة النضج وهو احالة من الحرارة الى الجسم الرطب الى موافقة الغاية
المقصودة وله اصناف منها نضج النوع كالثمرة والفاعل له موجود في جوهرها يحيل
الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهو يكون حيوان المثل الى ان يصير بحيث
يولد المثل ومنها نضج الغذاء وهو فيه الغذاء ويحيله الى مشاكلة المغتذي

والفاعل له موجود لائق الناضج بل في المعتدل وهو حد ذلك الكلام احالة من الحرارة
للرطوبة الى موافقة الغاية التي هي افادة بدل ما يتحلل وهذا هو المسمى بالهضم و
منها نضج الفضل وهو حالة الرطوبة الى قوام ومزاج يسهل بردفها وهو ايضا احالة
من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهذه اصناف النضج الطبيعي و
بقي لها امران ا عدمي كالشهوة وهو ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية
ولا تستحيل الى كيفية منافية الغاية ب وجودي وهو كالضد مثل العفونة فانها
تفعل في القسم الاول تضعيف الحرارة الغريزية وتقوية الغريبة فان القوية من الغريزية
تحس احالة الرطوبة او حفظها ولو لم تكن حرارة لما كان هذا يستحيل الى كيفية حادة
رديئة ولهذا فان الميت اسرع الى التعفن بالحرارة الغريبة من الحي واعلم ان سبب النضج
الثاني والثالث انما هو حرارة غريبة لكنها غريزية للشئ الذي لاجله ما ينضج النضج
المبلوغ به الغاية فان استولت على هذه الحرارة حرارة غريبة اخرى فسد على الغريزية
فعلها فيزول الغذاء عن طبيعته ولا يستحيل الى طبيعة البدن وهو العفونة ومادة
النضج الاجسام الرطبة والفاعل الحرارة والصورة تكيف الرطوبة بكيفية موافقة
لغرض الطبيعة والغاية تميز نقي الاستمراص الحريرة وقد ينسب اليها الطبخ وفاعله جسم
فيه حرارة ورطوبة ويقال للياس انه ينضج كالذهب وذلك اذا اخلصته الحرارة
من الجوهر الغريب ولكن لفظة الطبخ تطلق عليه وعلى الاول بالاشتراك ومنه شئ
الفاعل له حرارة خارجة ومادته جوهر رطب فان احدث الحرارة من رطوبة ظاهر
اكثر مما احدث من رطوبة باطنة وهو الشئ ان كان هوايا وان كان ارضيا فان
كان بين الفاعل والمنفعل واسطة هو القلي والا فهو التكبيب ومنه التحمير وهو تحريك
الاجزاء الرطبة من شئ رطب له فوق بسبب الحرارة والفرق بينه وبين التدخين الا قلال
في المادة فان مادة التبخير الجسم الرطب ومادة التدخين الجسم اليابس ومنه الاشتعال
والفاعل له الحرارة والمادة وهو الجسم حار رطب دهني او يابس لطيف فانه ان
كان يابسا كثيفا او رطبا لا دهنية فيه لم يشتعل والمشتعل هو الذي ينفصل عنه بخار ليس
من الرطوبة

الرطوبة والبردة بحيث لا يستحيل نارا والمبخر الغير المشتعل هو الذي يستحيل اجزاؤه
الى النارية اشراقا وضيائة وحميا لكنه لا ينفصل عنه شئ ومقابلات هذه الاشياء
منسوبة الى البرودة والمشترك بينهما كالتعفين ومن المنسوب الى المنفعلين اما اليابس
فكالابتلال والانتفاع والشعف والميعان واما الرطب فكالجفاف سس و
من المحسوس انا اذا استدحر على ظاهر بارد واستدبرد باطنه وبالعكس وهذا
هو المسمى بالتعاقب وللقدماء فيه رأيان ا ان الحرارة والبردة يهربان كل منهما من
الاخر فاذا استولت احداهما على الظاهر هربت الاخرى الى الباطن وبالعكس كما يذهب
الماء عن النار وهذا المذهب بطلانه باشتقال الاعراض ب ان هذا
انما يكون في جسم يسخن بسبب سريان جسم حار فيه او يبرد بسبب سريان جسم بارد
لطيف فان كان الجسم حارا فاستولى البرد على ظاهره ولم يتحلل فازداد سخونة
او كان المستولي حر يجفف الظاهر وكثيفة فان ذلك الجسم اللطيف لا يتحلل بل يبقى
داخلا محتقنا ويزداد لا محالة قوة اذ لولا الاحتقان لكان يتحلل وهؤلاء
لا يصدقون بامر اقنعي والابارد ويحملون ذلك من اغاليط الحس كما يعرض لداخل
الحمام فانه يستسخن ما يقتضيه من ماء فاتر واذا استسخم استبرد ذلك الماء بعينه
لانه في اول دخوله كان بارد العشرة فكان الماء بالقياس اليه حارا فلما اقام
تسخنت بشرته حتى غلبت سخونة الماء فاحس ببرده وكذلك الابدان في الشتاء
فانها ابرد من مياهه القنى وفي الصيف اسخن والشيخ ابطل هذا بان الميا
المذكورة قد امتحنت في الشتاء فاذا بلغت الجمل في حال الملقاة وفي الصيف لا تذيبه
في الحال ثم ان الشيخ ذكر السبب فيه وهو ان القوة الواحدة تفعل في الجسم الصغير
اكثر من الكبير فاذا استولى البرد على الظاهر قل موضع تاثير السخن فتقوى فعله
وفي هذا الكلام نظر فان هذا لا يتاتى في القوى الطبيعية فانها تنقسم باقسام محالها
فاذا استولى البرد على الظاهر بطلت قوته وتسخن الباطن بقوته من غير معاوقة
قوة الظاهر اذ هي قد بطلت سس ان الجسم كلما ازداد مقداره ازداد كيفيته

كالنار العظيمة اذا أخذ فيها حديدة فانها تحمى بسرعة وفى الصغيرة تسخن ببطوء قال مع ان المجاور للحديدة من تلك النار واحد وكذلك النار الكثيرة والصغيرة اذا انغمس فيهما ممس واللمس فيهما رايان ا ان الجسم يزداد كيفية بزيادة مقداره لان الماء اذا جاوره ماء اخر كان له برودة بطبيعته وبرودة اخرى بسبب مجاورة فاذا جاوره جسم حار انكرت كيفية فى نفسه فهذا الراى مما مال اليه ونقل عن مقدمه اعترافا على هذا فقال لو كانت الزيادة فى المقدار توجب الزيادة فى الكيف لكان نسبة برد ماء البحر الى برد ماء احر كنسبة المائين وليس كذلك فان برد ماء البحر وان كان شديدا الا انه لا يبلغ فى الشدة بحيث تبقى نسبته الى مقدار الاحر واجاب عنه بان هذا انما يجب لو ثبت ان النسبة الحاصلة فى الاصل محفوظة فى الزيادة وذلك غير معلوم ب

راى من يقول ان الجسم الملئ الكثير يتبارك باجزائه البعيدة ما يحصل للقريبة من السخونة المستفادة من الجسم المنغمس فيه والجسم الصغير ليس له ما فيتبارك به فى الزائلة عن الاجزاء القريبة ورد الشيخ هذا الراى كل البرد بان قال هؤلاء يجعلون الاجزاء ابرد من الاجزاء وليس يجب ان يتسخن الشئ حتى يبرد بل البارد اللامس يجامد فيه قبول زيادة البرد فيكون الاجزاء كلما تجاورت ازدادت برودة وان لم يكن عند تسخن وارد على نفسه بان الماء متشابه فيحيل ان يفعل جزء منه فى جزء لان الشئ لا يفعل فى شبهه فما دام المجاور والبارد بارد لا ينتفع وانما اذا تسخن بسبب مجاور امكن ان يتاثر واجاب عنه بان البارد لا ينفعل من المجاور من حيث هو بارد بل من حيث كون المجاور مبردا وهو ناقص البرد مستعد للزيادة والمستعد من حيث هو مستعد مقابل للحاصل بالفعل ومعنى قولهم الشئ لا ينفعل فى شبهه هو ان الشئ الحاصل بالفعل يستحيل ان يقال انه مستفاد من طارئ من شانه ان يحدث عنه مثل ذلك الحاصل بخلاف ما عرض اذا كان الطارئ بهذه الصفة والمطر وعليه عادم لذلك الشئ الذى فرضناه فيما كلامنا فيه حاصلا بل فيه ضده واما الزيادة على الحاصل فقد تقع من الطارئ اذا كان بطبعه علالها وكان

المجاور

المجاور فيه بقية استعداد لقبولها كيف كان الطارئ فى كيفية كان قويا او ضعيفا الا ان يكون ضعفه فى تلك الكيفية يجعله الى ضدها اقرب فيكون القاهر فى التاثير هو الضد هذا الذى يجب تسليمه من قول الناس الشئ لا يفعل فى شبهه على ان البرد هو الطبيعة وهى غير باردة والمبرد هو الماء المجاورة المبحث السادس فى الكائنات التى لا نفس لها سبب الحجر ان الطين اللزج تعمل فيه الحرارة فاذا استحكم العمل واشتدت المماوجة بين الرطب واليابس صار حجرا والا فلا تكون الارض الخالصة فى اكثر الزمان فان استيلاء النفس يفيدها تشبثا استمساكا ويكون الحجر من الماء بان ينجمد الماء حال سيلانه او بتقطيره وقد ادعوا فى هذا المشاهدة فان بعض الارض يسيل فيها الماء فيتحجر وهذا يكون بسبب قوة فى الارض معدنية تحيل السيال الى الجمود وقد يحكم هذا فى غير الماء وقد تكون من الميزان انما خلقت ولهذا تحدث الاجسام الحديدية والحجرية فى الصواعق بسبب ما يعرض للنار ان تطفئ بكثرة مادة يابسة وسبب على التدريج وسبب الارتفاع فقد يكون بالذات كما يتفق عند كثير تكون الحجارة الكبيرة قد يقع دفعة كما يصادف الطين الكثير اللزج جزء عظيم وقد يقع على التدريج وسبب الارتفاع فقد يكون بالذات كما يتفق عند كثير من الزلازل ان ترتفع الروح الغاشية علة للزلازل قطعة من الارض دفعة وقد يكون بالعرض كما يعرض لبعض اجزاء الارض الحفار باسباب رياح منهابة او مياه جارية يشغل لها حركة على ذلك الموضع فينحدر ويبقى ما لا يسيل عليه وابتداءه كذلك حتى يغور ويبقى ما انحرف عنه شاهقا ومنافع الجبال تكون العيون والسحب والمعادن فان الارض اذا كانت رخوة انفصلت الابخرة عنها فلا تحصل العيون فاذا كانت صلبة احتقنت فصارت مبدا للعيون والجبال من المواضع الصلبة ولان بارتفاع الجبال يحوى من الذراوات ما لا يكون فى غيرها ويبقى على ظواهرها من الاندماء والثلوج ما لا يبقى على غيرها وتجبس الابخرة فيها من غير تحلل كما كانت انفع المواضع فتكون

السحب وهادة المعادن البخار الباقي مردا متطاولة ولا يبقى في موضع الا في الجبال ذي الفج من غير هاذ في تكوينها **سر** قالوا الابخرة التي تحت الارض ان قويل على تحيز الارض بحيث يستتبع كل منها صاحبه حدثت العيون السيالة وان كان بحيث لا يستتبع كل منها صاحبه حدثت العيون وان لم يقدر على تفجير الارض ذي مياه التي واذا كان البخار وخانيا كثيرا لمادة وكان وجه الارض مستفصا وحاول ذلك البخار الخروج ولم يتمكن لكثافة الارض فتحرك وحرك تحت الارض حدثت الزلزلة وربما شق الارض لقوته فانفصل نار **سر** البخار المصاعد ان كان كثيرا او قليلا غير واحد لا يحلله وبلغ الطبقة الباردة فان لم يق عليه البرد تكاثف لذلك القدر من البرد وتقاطر فالمتكاثف هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان قوي البرد نزل ثلجا ان وصل اليه قبل صيرورته سحابا وبردان وصل بعد ذلك وان لم يبلغ الطبقة الباردة فان كان كثيرا فقد يتقاطر لشدة برد الهواء السافل وقلا يتقاطر فيكون ضبابا وان كان قليلا واصابه برد الليل ولم يتحلل نزل طلا وان انجمد نزل صقيعا واذا تصاعدت الادخنة الى الطبقة الباردة فان انكسر حرها بالبرد نزل نفوذ الهواء فتحصل الريح وان لم ينكسر تصاعدت الكرة النار ثم تهبط لان الحركة الدورية تمنعها عن الصعود الى كرة النار فتحدث ايضا الريح واذا انضم المختلط من البخار والدخان الى ان وصل الطبقة الباردة من الهواء انعقد سحابا فيحتبس الدخان في البخار فان جمي على حرارته فقد الطول مرق السحاب فحصل الرعد وان صار باردا ثقيلا ونزل فرق السحاب فحصل الرعد والطائفة هواء الدخان وحمل الحرارة والحركة فيه لقرب مزاجه من النار فتشتعل فتحصل البرق فاذا انقطع المزج عن الارض وكان دهنيا من غير ان ينقطع اتصاله من الارض فاذا وصل الى النار احترق وسرى فيه الاحتراق الى الارض وان انقطع اتصاله عن الارض بوصوله الى كرة النار اشتعل فربما بقي الاشتعال فيرى كان كوكبا ينقض وربما بقي بلا احتراق فيرى كانه ذوابة للكوكب او ذنبا ويحيته فاذا ارتفع من المواضع التي طبيعتها كريتية فالبرق

البخرة

البخرة على طبيعتها وخالطت الهواء الرطب بسبب برد الليل صار الهواء على تلك الطبيعة فاشتعلت من انوار الكواكب وربما كانوا تم المشاهدة ليلا واعلم ان هذه الاحكام باسرها ليست تعيينية وانما هي على سبيل حسن الظن **سر** قالوا السبب في حدوث الهالة ان الغيم الرطب يجري مجرى المرآة وهي اجزاء متصلة حاسة فصلة في الحقيقة فلا يظهر من كل واحد من تلك الاجزاء شكل الغيم المرئي لصغره فان المنفصل لا يرى عيانا لا يفهم ومع اجتماعه في غيره يؤدي اللون دون الشكل ولو اتصلت اتصالا موجبا لادت مع ذلك الشكل فاذا توسط مثل هذا الغيم بين الرائي والقمر وكان دقيقا فالذي يقابل القمر لا يسيرة ولا يؤدي خيال القمر فان الشيء انما يرى على استقامة نفسه لا شبحه والذي لا يقابل القمر من الاجزاء فانها تؤدي الخيال ولا تؤدي الشكل فيظهر الضوء في كل واحد منها فاذا كان القمر على سمت الراس كانت منبة الهالة الى تلك الاجزاء والى القمر منبة واحدة فترى الهالة الهالة مستديرة وان لم تكن على سمت الراس كان البخار الذي يلي سمت الراس اقرب من الاخر فاذا وقعت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالاخر وذلك يخيل بالاستدارة فيجب ان يكون الجانب القريب اثخن من الاخر فينفذ الخط المتصل في عمقه الى ان يصير طوله مساويا لطول الجانب الاخر حتى يتم الاستدلال قالوا فاذا وجدنا في خلاف جهة الشمس اجزاء مائية شفافة وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم فاذا استدار الانسان الشمس وقابلها انعكس الشعاع البصري عن كل واحد من تلك الاجزاء الى الشمس وادى اللون فلا يؤدي الشكل ولا يؤدي اللون على ما هو فان تلك الاجزاء قد تكونت بذلك الجسم الكثيف بل ادت لونا ممتزجا من ذلك اللون ومن لون المرئي فهذا هو قوس قزح واما الهاذ فانها خيالات شبيهة في اللون الا انها تكون في جهة الشمس ليست وسبب استقامتها ان تقام الناظر بحيث يرى المتحد مستقيما او كونها قطعا من دوائر عظام يحيها الرائي مستقيما **المقالة السادسة** في النفوس وفيها مباحث **المبحث الاول**

في وجود النفس وتحديدها اعلم ان من الاجسام ما يشاهد فيه صدور الحركة الارادية
والتغذي والنمو والتوليد مع الاشتراك في الجسمية ولوازمها فيجب ان تكون لها امور
مغايرة للجسمية والمادة فان المادة لكونها قابلة تشمل عندهم ان تكون فعلة ولانها
مشتركة في المقدريات والمثل هذه الاشياء تسمى عندهم النفس فالنفس اسم
لهذا المبدء من حيث اضافة الى هذا الصادر لا من حيث جوهره واعلم ان النفس
من حيث تصدر عنها هذه الامور تسمى قوة ومن حيث انها اذا انضمت الى المادة
تحصل منها حيوان او نبات تسمى صورة ومن حيث انها مكملة للطبيعة الجسم الناقصة
قبل الفصل تسمى كمالا ومن الكمال ما هو اول وما هو ثان فالكمال الاول هو الذي يقتضي
التميز النوعي والكمال الثاني هو الذي يلحق التميز اذا عرفت هذا فنقول عرفوا النفس
بانها كمال اول لجسم طبيعي ولم يعرفوها بانها قوة فان القوة تقع بالاشتراك على القوة
العقلية والاضافية واللفظ المشترك تحرز منه في التعريفات ولم يعرفوها بانها
صورة فان النفس الانسانية والفلكية عندهم غير حالة في البدن فلا تكون صورة فيه
وقيد والكمال بالاول لان التميز يقع بالنفس والجسم وبها بمجموع النفس لا المادة وقيد
بالطبيعي لتخرج الصور الصناعية فانها كمالات اول لجسم لكنه غير طبيعي بل صناعي
كالسرير وهذا المعنى مشترك بين النفوس والعنصرية وليس لها فان هذا التعريف
انما هو باللوازم فاذا اراد ان يميز النفس الارضية عن الفلكية اضافوا اليها بعد
قولهم الجسم ذي حيوة بالقوة يعني به كونه ذا الات يصدر عنه سوطها و
يعبر بتوسطها افاعيل الحيوة كالتغذي والنمو ويصير هذا المعنى مساويا للنفوس
النباتية والحيوانية والانسانية وان اراد ان يميز النباتية عن غيرها اضافوا
اليه تصدر عنه افعال مختلفة من غير قصد ولا اختيار وان اراد ان يميز الحيوانية
عن غيرها اضافوا اليه تصدر عنه الافعال المختلفة بواسطة القصد وتكون لها قابلية
على الفعل والترك وان اراد ان يميز الانسانية اضافوا اليه يصدر عنها ادراك الكليات
الموجودات على سبيل الفكرة والحدس واذا اراد ان يميز الفلكية اضافوا اليه قولهم كمال

اول لجسم طبيعي قولهم ذو ادراك وحركة بيتعان تعقلا كليا حاصلا بالفعل واعلم ان
وجود النفس من الامور الضرورية وانما يفتقر الى البحث الكلام في ماهيتها وصفاتها
المشتركة والخاصة **المبحث الثاني** في ماهية النفس ذهب قوم الى ان النفس جسم حال
في البدن وهو اجزاء اصلية فيه وذهب آخرون الى انه جوهر ليس بجسم ولا جسماني
والاول قول الجمهور من المتكلمين والثاني قول الجمهور من الحكماء وللناس اضطرابات
كثيرة في ماهيتها واقربها الى الحق هذان اما الاولون فقد استدلوا بوجهين
علم كل احد بذاته مع عدم علمه بالجوهر المجرد والمعلوم مغاير للمجهول فذات كل عاقل
غير هذا الجوهر ٢ ان مدرك الجزئيات جسم على ما يذهب اليه الحكماء فالمدرك
للكليات جسم بيان الملازمة انا نحكم على زيد بانه انسان والحاكم على الشيء بذلك
له فالنفس مدركة للجزئيات وهاتان الحجتان ضعيفتان اما الاولى فلانكم ان
ادعيتم العلم الضروري بالمهية فهو نفس النزاع وان ادعيتم العلم بالوجود فهو مسلم
ثم نقول هذا بينة عائد عليكم فان كل عاقل يعلم وجود ذاته وليست في هذه
الامور التي تثبتونها واما الثانية فان قولكم النفس لا تدرك الجزئيات خطا
فانها مدركة للجزئيات بالالات ولا يلزم من ذلك عدم ادراكها للجزئيات
واما الآخرون فقد احتجوا بحجج ان المهية البسيطة الكلية معلومة وهي غير
منقسمة فالعالم بها غير منقسم لانه لو انقسم لكان اما الجزئيين متماثلين او
مختلفين والاول باطل لان كل واحد منهما يخالف الكل لاستلزام التساوي
مطلقا وليست المخالفة بالذات واللوازم بل انكان فبالعوارض المادية
كالمقدار والشكل فلا يكون العلم مجردا واذا لم يكن مجردا لم يصح فيه اشتراك
وايضا فان الانقسام انكان شرطا في كون الصورة معقولة فمثله لا يعقل ولان
الكل يكون مخالفا للاجزاء مخالفة الشرط للمشروط ولان هذا يقتضي القسمة و
ليس كل معقول كذلك وان لم يكن شرطا كانت الصورة ممنوعة بالعوارض
الغريبة كالجمع والتفريق مع فرض خلوها عنه والثاني باطل لانه يقتضي انقسام

البسيط وهو ح واذا تقرر عدم انقسام الصورة فالمحل اذا كان جسما كان منقسما
انقسام المحل يستدعى انقسام الحال واذا كان جسمانيا فان كان منقسما لزم المحذور
والا كان نقطة ويستحيل ان تكون النقطة نفسا لما سبق بيانه انها جوهر ولان
النقطة طرف الامتداد فيستحيل ان يحل فيها بالاستقلال شئ ثم قد يحل فيها طرف
امتداد حال في محلها وهذه هي عدة القوم ب ان هيهنا معقولات كلية فانا
نعقل امرا مشتركا بين زيد وعمرو وهي الانسانية فالعاقل اذا كان جسما او جسمانيا
لزم انطباع الكل في الجزء فيكون جزئيا فيستحيل فيه وقوع الشركة ج لو حلت
العاقلة في قلب اكمر او دماغ لوجب ادراك المحل ابدا او ان لا يدرك ابدا والتالي
بقسميه باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان تعقل الالة ان كفى فيه
حصول صورة الالة فهي حاصلة ابدا فوجب ادراك الالة ابدا وان اشترط في حصول
صورة اخرى الالة حالة في العاقل الحال في الالة لزم اجتماع الامثال د لو كانت
جسمانية لضعفت لضعف المحل كما في وقت الشيخوخة والتالي باطل بالوجدان
فالمقدم مثله ه العاقلة تقوى على ما لا يتناهى من المتعقلات كالاعداد والاشكال
القوى الجسمانية متناهية على ما مر و القوة الجسمانية تكل بكثرة الافعال ولا يدرك
الضعيف اثر القوى وفي التعقل العكس صادق في البابين واعلم ان هذه الحجج
رديئة اما الاولى فلان قولهم جزء العلم لو ساوى العلم في كونه علما لرمت المساواة
مطلقا وتقع المخالفة بعوارض مادية قلنا ممنوع وهذا بناء على مقدمة وهي ان اشخاص
النوع الواحد انما تتمايز بالمادة ونحن نمنع هذه المقدمة وقولهم اذا لم يكن مجردا لا يقع
فيه اشتراك ممنوع ايضا فانكم فسرتم الاشتراك بان اى شخص ارتسم في النفس معناه
ارتسم في النفس بهيئة منضورة لو ارتسم في النفس شخص اخر من تلك الهيئة لم يحصل امر
زائد في المعقولية واذا فسرتم الاشتراك بهذا المعنى جاز ان يقع في المجردات وهذا
كما يقولون في ان الصورة الجزئية الحاصلة في نفسين مشتركة لا من حيث انها حاصلة
في تلك النفس الجزئية وقولهم المحل اذا انقسم انقسم الحال قلنا هذا ينتقض بالنقطة

ويحقق

ويحقق فيه ان نقول الحال قد لا يقتضي انقسام انقسام المحل وقد يقتضي فالاول
الحال الذي لا يقتضي الا اجزاء متباينة في الوضع كانقسام السواد جزئيه المعقولين اعني
الجنس والفصل وكالاشياء الكثيرة الحاصلة الحالة في محل واحد كالسواد والحركة والثاني
الحال الذي يقتضي الى اجزاء متباينة في الوضع كالبقعة المنقسمة الى جزئين متباينين
بالوضع فانها تقتضي انقسام المحل وانقسام المحل ايضا قد لا يقتضي انقسام الحال كما في
انقسام الجسم الى هيئة المعقولين اولا الى مادته وصورته وقد ينقسم الى اجزاء متباينة
في الوضع ولا ينقسم الحال فيه من حيث ان الحال قد حل فيه لا من حيث هو منقسم بل من
حيث يحوز طبيعة اخرى به كالنقطة الحالة في الجسم فانها حلت فيه باعتبار الحوز
الشائع وكالحادثات الحالة في الجسم لا من حيث طبيعته بل من حيث وجود جسم
اخر منه على وضع ما وكالوحدة فانها لا تحل الاجزاء من حيث هي بل من حيث تحوز
المجموعية بها واذا تقرر هذا فنقول لم لا يجوز ان يكون التعقل بهذه المثابة
فان قالوا الاعراض المنقسمة بانقسام المحل هي الاعراض السارية في محالها والنقطة
ليست من هذا القبيل قلنا ما يدريكم بسريان العارض وما البرهان
عليه على ان هذه الحجة تفتقر الى نفي الجوهر والكلام فيه قد مضى واما الثانية
فانا نقول قد بينا معنى الاشتراك في الصورة المعقولة وهو لا يقتضي التجرد واما الثالثة
فانها عائدة عليكم على تقدير التجرد وذلك لان ادراك النفس لهذه الالات ليس
لانطباع صورتها في النفس فان المجرد لا يرتسم فيه الامر المادي بل لحصول صورة
الالة في مادتها ولحصول صورة اخرى في المادة وعلى التقديرين يلزم ما ذكرتم
وجوابكم عن هذا هو جوابنا بعينه عما تعلمون وايضا ينتقض هذا بلوازم النفس و
وصفاتها فانها تجب ان تكون معقولة ابدا وغير منعقلة اصلا واجاب عن هذا
بعض المحققين بان صفات النفس منها ما يجب لذاتها كلونها مدركة لذاتها ومنها
ما يجب بالمقايسة بالغير كلونها مجردة عن المادة والنفس منعقلة للضعف الاول دائما
دون الضعف الثاني لاقتدارها في التعقل الى امر زائد على ذاتها واقول النفس قد

قد تعقل عن ادراكها الذاتي والا لوجب ترتب صور متسلسلة دفعة واحدة في النفس وهو محال وايضا فان الصورة اذا حلت في الآلة لم يلزم اجتماع مثلين في محل واحد لان احد المحلين هو الآلة والثاني هو المادة اجاب عن هذا بعض المحققين بان المحال عائد بعينه هيهنا فان اقتران احد المقترنين بشيء يجب منه اقتران الآخر به على انا نقول هذا يتوقف على استدعاء التعقل حصول صورة المعقول في العاقل ومع تسليمه نقول الصورة الذهنية لاشك في انها مغايرة للصورة الخارجية فان احديهما عرض والاخرى جوهر وعلى تقدير ان يكونا عرضين يكون احدهما عرضا ذهنيا والآخر خارجيا يصدر عنه ما يستحيل صدوره عن الاول فالمشاركة بينهما ليست حقيقية وعلى هذا التقدير يجوز ان تحل الصورة الذهنية فيما تحل فيه الصورة الخارجية ولا يلزم اجتماع صورتين متماثلتين في محل واحد واما الرابعة فانا نقول ان العاقلة تضعف لضعف محلها لا لضعف القوى مطلقا ولهذا ترى الشيخوخة تضعف القوى الحسية اما محل القوة العاقلة فلا واما الخامسة فقد بينا ضعف قولهم في ان القوة الجسمانية لا تقوى على ما لا يتناهى ثم نقول ان التعقل ليس هو فعل وانما هو قبول وعندهم ان القوة الجسمانية قابلة للانفعال لا تتميز متناهية وايضا انما يحاذي كون الجسمانية غير متناهية اذا كانت مبدأ للاستقلال واما السادسة فالكلام عليها قريب مما مر هذا **مسألة** قالوا النفس ليست بمزاج فان مقتضى النفس بما هو مقتضى المزاج كما تتبع بينها المنافاة في جهات الحركات بل في انفسها حالة الاحياء والادراكات المزاجي انما يكون بعد انفعال والشيء لا ينفعل عن شبهه ويستحيل عند لقاء ضده فلا يقع ادراك لان الممتزج مركب من العناصر المتضادة المتداعية للانفكاك فلا بد له من جامع يجمعها وحافظ يحفظ بقاءه على ما هو عليه من التركيب ويكون متقدما عليه وذلك هو النفس واعترض على هذا بان النفس انما تقتضي بحسب استعداد الحامل من المزاج فهي متأخرة عنه فكيف تكون الجامعة للاخلاط اجاب عن هذا بعض المحققين بان نفس الابوين يجمع بقوتها الجاذبة اجزاء غذائية ويجعلها اخلاطا وتميز منه بقوتها المولدة مادة المني ويجعلها

وتجعلها مستعدة لقبول قوة من شأنها اعداد المادة لصيرورتها انسانا فيفيض تلك القوة منها وتلك القوة تحفظ المزاج الذي للمني كما في الصورة المعدنية ويتزايد المني كما في الرحم لتزايد استعداد المكتسبة هناك الى ان يبلغ به الاستعداد الى قبول نفس اكمل تكمل ما يصدر عنها اولا افعال النبات من جذب الغذاء والتغذية والتعذية الى ان يستعد لقبول نفس اكمل يصدر عنها جميع تلك الافعال الحيوانية فيتم البدن ويكمل ويستعد لقبول الناطقة وتبقى مدبرة له وهذه القوى كشيء واحد متوجه من النفقصان الى الكمال واسم النفس واقع على الثلث الاخيرة والجامع للاجزاء الغذائية نفس الابوين والجامع للاجزاء المضافة اليها الى ان يتم البدن ويستحفظ هو نفس المولود وهذا البحث ساقط عنا حيث لم نسند هذه الافعال الى واجب الوجود تعالى **المبحث الثالث** في القوى النباتية وهي ثلث الغاذية والناسية والمولدة اما الغاذية فهي التي تحيل الغذاء الى شبيه جوهر المغتذي لتخلف ما تحلل ورد على من توهم ان الغاذية هي النار فان الغاذية لو كانت هي النار لما وقف النمو عند حد فان النار ما دامت موجودة لا تزال مؤثرة ولان غاية فعل النار الاحراق وغاية الغاذية الاحالة الى جوهر الشبيه بالمغتذي وللغاذية اربع قوى خادمة الجاذبة وهي التي تأتيها بمدد واستدلوا عليه بان الاخلاط اذا كانت مخلوطة مع الدم في الكبد فان كل واحد منها ينصب الى عضو معين فلولا ان في ذلك العضو جاذبا لذلك المخلط المعين والا لما اختص به والماسكة وهي التي تمسك الغذاء في المعدة حتى تنضجه الهاضمة وهي التي تحلل الغذاء وتعده للانفوذ المستوي لقبول اثر الغاذية وتحيل الغاذية الى ما يليق بجوهر العضو وقيل الهاضمة هي التي تحيل ما جذبته الجاذبة الى قوام هيهنا لان تحيله الغاذية هناك بالفعل للمغتذي والفرق بين الهاضمة والغاذية ان الجاذبة انما جذبت شيئا من الدم والماسكة الماسكة حصل له من الطبخ ما لاجله يستعد للصورة الدموية في الاعضاء والعضوية في الاعضاء الى ان تنتهي الاستعدادية ببطلان الصورة الاولى

وحدوث الصورة الاخيرة فيهما حالتان احديهما الاستعداد لزيادة احدى
الصورتين ونقصان الاخرى وهو فعل الغاذية وهذا فرق ما بين غاذية كل عضو
وهاضمة ونقل عن جالينوس ان الهاضمة هي الغاذية والدافعة للثقل مع
قولهم هذه الاربعة متغايرة لان القوة الواحدة لا تكون لافعال مختلفة ولان العضو
الواحد يكون ضعيفا في احدها قويا في الاخر وهما قائمان ضعيفتان لجواز تعدد
الآلة لتعدد الشرائط وضعف القوة لاختلاف الشرائط واعلم ان الغذاء يقال للذي
يقوم بدل ما يتحلل عن الشيء بالاستحالة الى نوعه ويقال للذي يمكن ان يصير غذاء
كالحنطة ويقال لما استحال جوهر المغتذي بالفعل قبل الالتصاق ويقال لما صار من
المغتذي جزأ بالفعل وشبهه به ولما كان الحيوان مركبا استحال ان يكون غذاؤه
بسيطا لانه لا يشبه البسيط وفيه نظر فانه لما جاز ان يكون لبعض القوى تاثير في استحالة
الغذاء وتشبيهه صورة جاز ان يفعل ذلك في البسيط كما ان الناب يجذب الماء و
يصيره جزءا منه وفعل الغاذية الاحالة والتشبيه والتلصيق وهو انما يتم بامور
ثلثة تحصيل الخلط المشبه بالقوة القريبة من الفعل بالمغتذي وقد لا يحصل كما في وقت
عدم الغذاء وتصييره جزءا للعضو وقد لا يحصل كالاستسقاء اللحمي وتشبهه به
في قوامه ولونه وقد لا يحصل كما في البهق والبرص وعند وقوف الغاذية قبل الاجل
يحصل الموت قالوا والسبب فيه كونها جسمانية وكل قوة جسمانية فهي متناهية
التاثير واقول هذا كلام ردي جدا اما اولا فلما بينا من ضعف قولهم من تناهي التاثير
الحاصل من القوى الجسمانية واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون التاثير الحاصل من هذه القوة
انما تم بمشاركة من الغير فلا يكون مؤثرة على سبيل الاستقلال واما ثالثا فلانه منقوض
بالنفوس الفلكية على ما ذهب اليه بعضهم من كونها جسمانية وقد يقولون ههنا لان
الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف تاخذ في الانقاص لتؤدي الى الانحلال وتبقى
الحرارة الغريزية انطفئت الحرارة الغريزية وسبب انقاص الرطوبة الحرارة
الخارجية والداخلية والحركات النفسانية ولا تفي القوة الغاذية بايراد البدل
وقت

وقت الكهولة لان المحل وقت الكهولة اكثر منه وقت الشباب وهذا ايضا لا يخلو
من ضعف واما الثالثة فانها قوة توجب الزيادة في اجزاء المغتذى على نسبة محفوظة
في الاقطار والفرق بين النمو والسمن ان الواقف في النمو قد يسمن كالشيخ اذا
صار سمينا فانه اجزائه الاصلية تدحفت وتصلبت فلا يقوى الغذاء على تفريقها
فلا تحقق النمو فان النمو انما يكون لنفوذ الاجزاء الغذائية في المنافذ المستعدة
مع تشبيهها بالاصل ويرد ههنا سؤال وهو ان النامي اما ان يبقى منه شيء
ثابت اولا فان كان الاول فالثابت اما الصورة وهو محال لاستحالة بقاء
الصورة مع الانفصال واما المادة وهو محال لانه لو كان الباقي كل المادة لزم
بقاء البدن مدة العمر وهو محال وان كان بعضها لزم ترجيح بعضها بالبقاء والبعض
بالتغير من غير مرجح وهو محال وان كان الثاني لزم ان يكون البدن حادثا في كل
وقت وهو محال واجيب عنه بان المتحلل في اول الامر انما هو اللطيف واما الكثيف
فانه لا يتحلل ويتحلل القليل منه ويبقى على الاستمرار ما يستحفظ القوى والصور الراسخة
وهذا لا يخلو من نظر واما المولدة فهي التي تفضل جزءا من فضل الهضم الاخير للمغتذى
وتودعه قوة من جنسه قالوا ومن شانها تحليف البزر وتطبيعه واعادة
اجزائه هيئات تناسبها مما يصلح لمبداء شخص اخر من نوعه وهذا مما يجزم ببطلانه
فان القوى الطبيعية يستحيل ان تقصد بعينها اثارا مختلفة المبحث الرابع في القوى
الحيوانية وهي قوتان قوة ادراك وقوة تحريك وادراك الحيوان قد يكون
بحواس ظاهرة وقد يكون بقوى باطنة ونحن نذكر ان الحواس الظاهرة خمس
الاولى القوة اللمسية وفائدتها ادراك الملائم والمنافي من الملاقي الخارج فان الحيوان
لما كان مركبا من العناصر كان يقاومه على الصحة بقاؤها واذا استولى احدها
فسد المزاج فلا بد من قوة ساذية فيه يدرك بها المنافي ليحترز عنه فاذن
كل من له هذه القوة فان له قوة التحريك لكل حاس تحرك بالارادة وربما
قيل ان هذه القوة ليست قوة واحدة بل هي جنس لاربع قوى الحاكمة بين الحار

والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة بين الصلب واللين والحاكمة بين الملمس والخشن ومحن وقاف في هذا اعلم ان الحامل للقوة اللمسية هو الواسطة التي خالية من جميع الكيفيات حتى يقع الثقة على الصرافة والاقرب الى الاعتدال اشد بملمسا والبسائط لا اعتدال فيها فلا امكان لحصول حاسة لمس لها فلا حيوة لها ولانها اذا ارتدت اجزاؤها الى اصغر الاجزاء ولا يقع لها ادراك بذلك النفس فليس لاجزائها جامع ادراك فلا حيوة لها على ان بعضهم جعل البسائط العنصرية احساسا مستند لا يطلب بعضها ما يسا ويهرب عن الطبع كما يطلب لحيوان الملائم وهذا ضعيف

الضعف ب الذوقية وهو يتأتى اللمس في العائدة فان للحيوان لا بد له من قوة يدرك بها الناضج ليستجلبه لكن اللمس اقدم فان دفع الضرر سابق على جلب النفع ولا بد فيه من الملاسة وهي غير كافية بل لا بد من متوسط هو الرطوبة اللعابية العينية وهي عديمة الطعم لتوديه كما هو وتديره مركب من الطعم واللمس ادراك لا يبين تغايره الحس كالحرافة فانها تفرق وتسخن وينفعل عنها طعم النفم انفعالا لمسيا ولها اثر ذوقي ولا تميز ادراكها ج الشم وما يحتاج الى الملاسة من ذي الرائحة والا لكان في زمان يسير يتحلل من المسك وغيره من الجواهر ما ينشر في بيت كثير بحيث يجده الشام ويتأذى كل جزء من اجزاء البيت ثم قد يقع بسببه الاحساس وقد يقع الانفعال الهوائي وقد يتوهم بعضهم ان الادراك يتعلق بالمشموم من حيث هو هو وهو في غاية البعد واخرون ينفون انه ليس في الجسم رائحة بل له خاصية توجب انفعال الهواء عنها بالرائحة ومن له ادنى حدس يكذب هذا النظر الى العنبر كيف تزداد رائحته بالتبخير وبعض الناس يتوهم ان لا رائحة لا في عالم العناصر بناء منه على ان الهواء والبخار لا بد منها في حصول الرائحة وهو خطأ اما اولا فلان اشتراط الهواء والبخار انما حصل بتوسط الاستقراء واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون الهواء شرطا ههنا وليس شرطا في الفكيات د السمع وهي قوة تدرك الاصوات والاصوات ليس لها وجود ثابت مستمر كوجود البياض بل هي امور حادثة متجددة ولا تحدث الا عن قلع او عن قرع وليس القلع ولا

القرع

القرع نفس الصوت فانها يجتمعان بالبعد دون السمع والصوت بالعكس واعلم ان القلع والقرع يستدعيان تموج الهواء وتدفن بعضهم ان التموج هو نفس الصوت وهو ايضا خطأ فان حبس الحركة تدبيس احساسا بالتأثير المحاسن دون الصوت وايضا لا يلزم من فهم التموج فهم الصوت نعم التموج سبب للصوت وليس المراد من التموج حركة الثقالية للهواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بحالة الماء المتموج فانه يحصل بتتابع بالتدافع صدم بعد صدم مع سكون بعد سكون وليس يطلق القلع والقرع بسبب الحدوث الصوت بل انما يكون سببا اذا حصل بعنف ومن المشهور ان الاحساس السمعي موقوف على حصول الهواء الحامل له الى الصماخ لان صوت المؤذن يميل من جانب الى اخر عند ميل الرياح اليه ولان البعيد يرى ضرب الخشبة على اخرى قبل سماع الصوت وجماعة من التأخرين سفوا عن ذلك فان الصوت تدبيسمع من وراء الجدار مع استحالة بقاء على الشكل عند نفوذ الهواء الحامل له فيه واعلم ان الصوت ثابت في الخارج لانا اذا سمعناه ادركنا جهته ولو كان الادراك انما هو حال وصوله الى الصماخ لم تدرك جهته كالملموس واما الصدا ك فانه يحدث من تموج يوجبه فان هذا التموج اذا قاوم جسما كجبل او جدار لزم ان يتموج الهواء الحامل عن هذا الهواء والجدار الى المكان الاول فيحدث الصوت الذي هو الصدا وهو تابع لكل صوت لكنه تدل لا يسمع لانتشاره كما في الصحاري او لقرب زمان التموجين فيحس بهما كالصوت الواحد كما في الدور ولهذا يسمع الصوت فيهما ابلغ مما يسمع في الصحراء واما الحرف فانه هيئة عارضة للصوت تميز بها عن صوت اخر مثله في الحدة والثقل تميزا في السمع ومنه مصوت وهو حروف المد واللين وصوامت وهي ما عداها ه الابصار والناس فيه مذاهب ا ان الابصار انما يكون بخروج شعاع من العين على شكل مخروط رأسه عند البصر وقاعدته عند سطح المبصر ٢ ان الشعاع لا يخرج من العين لكن يتكيف الهواء بكيفية فيصير الهواء هو الآلة في الابصار ٣ ان المبصر يرد صورته على البصر فينطبع فيه وهذه المذاهب عندنا باطلة اما الاول فلان الخارج

من العين اما ان يكون عرضا وهو محال لاستحالة انتقال الاعراض واما ان يكون جسما فيلزم
ان يخرج من العين جسم يتصل بكرة الثوابت ولا بد لو كان جسما لزم التداخل ولان الخارج
من العين في غاية القطافة فيجب تشوشه عند هبوب الرياح فيرى الانسان ما لا يقابله
دون مقابله ولانا ننظر الى الارض من تحتنا لما دام الصافي فيجب ان يكون ثمة خلاء بل داخله
الشعاع قال بعض المحققين هذا ينتقض باستة الكواكب البيرة وهذا ليس بصحيح لانا نقول
ان الشعاع يتجرد من تلك الكواكب حتى يلاقي في الاجسام السفلية بل محاذاة البيز جسم كثيف سبب
معد لحصول الشعاع في ذلك الجسم الكثيف لا ما يقال من البيز اليه واما الثاني فلان الابصار
لو توقف على الاضافة لكان الابصار مع المشاركة اتم منه مع الانفراد ضرورة ازدياد
الاضافة في صورة الاشتراك ولان عين العصفور كيف يتقل خروج نور منها يقتضي اضافة
الهواء العظيم واما الثالث فلانه يقتضي انطباع العظيم في الصغير وصحح اجابوا عنه بانه قد
ينطبع العظيم في الصغير كما في المرآة وهذا ليس بصحيح لان العظيم لا ينطبع مع عظمه في الصغير
بل تنطبع صورة مساوية له في الشكل دون المقدار ولا يمكنهم القول بهما قبل ذلك
لان التصديد راك العظيم على عظمه والصغير على صغره وايضا كان يجب ان لا يرى البعيد
على بعده والصغير على صغره والحق عندنا ان البصر اذا قابل المرئي مع شروط الادراك
حصل الادراك للنفس فالمقابلة سبب بعد لا سبب لانطباع الانطباع ولا لخروج الشعاع
سر ثم بعض القائلين بالانطباع انه ينطبع في المرآة صورة المحاذي ثم تنطبع من
تلك الصورة صورة اخرى في العين واصحاب الشعاع قالوا بخروج الشعاع من العين
الى المرآة وينعكس عنها لصقالتها الى الوجه فيبصر الوجه مرئيا والقولان باطلان
لما مر مع زيادة بيان اما بطلان الاول فلان الانطباع لا بد وان يكون في موضع معين
وح يستحيل تعدده لاستحالة ثالث واما بطلان الثاني فلان انعكاس الشعاع عن المرآة
اما لصلابتها او لملاستها لا لهما والاول والثالث باطلان بالماء والثاني ايضا باطل لانا
اما ان نعتبر في ذلك السطح الكبير المتصل الاجزاء وهو باطل لان الشعاع الخارج على العين
يكون عند الخروج في غاية صغر الاجزاء ويلاقي طرف كل خط منه جزءا مساويا له وينعكس
عنه

عنه ولا يقع له فيما يزيد عليها ولا يعتبر كبير السطح فكان يجب الانعكاس عن السطوح الخشنة
لان سبب الخشونة الزاوية ولا بد في الزوايا من سطوح ملس وبالذهاب الزوايا
الى غير النهاية سر خرج القائلون بالانطباع رؤية الشيء الواحد شيئين على
اسباب ا ان الالة المؤدية للشبح الذي في الجليدية الى ملتقى العصبتين يعرض لها
اتصال فلا يتقاطعان بل يؤدي كل واحد منهما شبحا على حده والادراك انما هو عند
الملتقى فيحصل حينئذ ان يجب انها شيئان ب ان يقع للروح الباصر حركة وتموج فيعود
لاجلها عن مواضع التقاطع فيؤدي الخطان اليه حينئذ ج ان يقع الروح تقدم
وتاخر على سبيل السرعة حتى يقع لها حركتان متضادتان حركة الى المحل المشترك
وحركة عنه كما انها اذا ادت الصورة الى المحل المشترك رجع منها جزء يقبل ما تؤديه
القوة الباصرة وذلك لسرعة الحركة كما نرى المقابل الاول من الروح عند حركته
للاضطراب حركة وخلفه جزء اخر يقبل قبوله قبل ان تمحى عنه الاول فيقع الروح
التجزي الجزء المتقدم واخر متاخر وقال اصحاب الشعاع انه قد يحصل بين ايدينا
جسمان بعد احدهما عشرة اذرع وبعد الاخر ذراع ولا يكون الاقرب مانعا عن رؤية
الابعد فاذا جعلنا نظرنا الى الاقرب رأينا الابعد شيئين وبالعكس وهو المحال ان
يبقى تركيب العصبتين في حالة واحدة وان لا يبقى وايضا فالروح الدماغي لطيف يستحيل
بقاؤه من غير تقدم وتاخر في اكثر الامر فكان يحصل الحول غالبا لاكثر الناس ثم
انهم عللوا هذا على مذهبهم بان الشعاع الخارج من العين يكون على شكل المخروط
عند المرئي وقوة هذا الشعاع انما هي في سمتي المخروط وهما يلتقيان عند المبصر اما في
حق الاول فلا يتحدان فيدرك الشيء شيئين سر المرئيات بالذات انما
هو الضوء واللون ههنا مقاصد الاول المرئيات انما هي الضوء واللون والاشراف
والحجم والبعد والوضع والشكل والتفرق والاتصال والعدد والحركة والسكون
والملاسة والخشونة والتشفيف والكثافة والظل والحسن والقبح والتشابه والاختلاف
والظلمة والترتيب والكلال والاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر والقلة والكثرة

اما الاطراف فقيل انها مرئية بالذات وهو خطأ فانما تدرك السطح والجسم بواسطة الضوء واللون واما الحجم فانه داخل تحت الجسم وما بعد غير مرئي بالذات فانما تدرك بين المتباعدين جسمانا لون لم تدرك البعد بينهما كما في الكواكب والوضع انما يدرك بواسطة الضوء واللون والشكل داخل تحت الوضع والتفرق انما يدرك بواسطة المقارنة والحركة لا تدرك الا عند اختلاف اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام الملونة والسكون انما يدرك بثبات وضع الجسم من تلك الاجسام والملاسة والخشونة من باب الوضع واما الشفافية فالحق انها غير مرئية فهم اذا علمنا حصول جسم بين ايدينا شاهدنا ما وراءه حكمنا انه شفاف والكثافة انما تدرك بواسطة اللون والظل من باب الضوء والحسن والقبح من الاحوال العارضة بسبب تركيب اللون والشكل والمشابهة والاختلاف من مدركات النفس عند ادراك الحس معروضا والظلمة غير مرئية والترتيب من باب الوضع والاستقامة والانحناء والتحدب والتقعير من باب الشكل والكثرة والقلة من باب العدد فاذن ظهر ان الاشياء المرئية بالذات ليست الا الضوء واللون **الثاني** في الضوء وهو من باب الكيف ولا حاجة الى تعريفه وقد ظن بعضهم انه جسم وهو خطأ فان الجسم اذا ازداد ضوءه ازداد ظهورا ولو كان الضوء جسما لكان الحال بالعكس وفي هذا نظر واعلم ان الضوء ان كان للشيء من ذاته سمي ضوءا وان كان مستفادا سمي نورا واما اللمعان الذي يعرض على الاجسام وسيأتي لونا حتى كان شيئا يفيض عنها فان كان الشيء من ذاته فهو الشعاع كالشمس وان كان مستفادا فهو الذي يكون كالمرآة والضوء منه اول وهو المستفاد من مقابلة الشمس ومنه ثان وهو المستفاد من المقابل للمقابل للشمس كالمقابل للارض قبل الطلوع وبعد الغروب لمقابلة الهواء للشمس لهما وهذا الضوء هو الذي بالظل واما الظلمة فانها عدم الضوء عما من شأنه ان يكون مضيئا **الثالث** في اللون وهو من باب الكيف وهو مضبور بانواعه مصورا اوليا وقد يذكرون الخواص لبعض الانواع لا على سبيل التعريف كما يقولون السواد قابض للبصر والبياض بالعكس لكن قد ذهب قوم الى انه لا وجود للالوان بالحقيقة بل

انما يتخيل عند مخالطة الهواء للاجسام الشفافة كما في زبد الماء والثلج والحق ان البياض قد يكون لهذا الامر وقد يكون صفة حقيقية وفي الناموس سلم ان البياض والسواد كيفيتان حقيقيتان والالوان انما تحصل من تركيبهما والحصر مشكل والاستناد محتمل وزعم الشيخ انه لا وجود له في الظلمة قال لان عدم الرؤية انما تكون لعدم او لان ظلمة الهواء عائقة عن الرؤية والاول هو المطلوب والثاني باطل والا لحجبت الكواكب عن الرؤية ولان الهواء ليست فيه كيفية مانعة من الابصار فان الجالس عند النار لا يبصر المتباعد عنها والمتباعد يبصره ولو كانت الظلمة قائمة بالهواء حاجبة عن الابصار لما اختلف الحال وهذا الكلام رديء جدا فانه قد يكون عدم الابصار لعدم شرطه وهو الضوء وقال ايضا اللون انما هو كيفية ينفعل عنها البصر فاذا لم ينفعل عنها البصر في الظلمة فليس بحاصل والمانع ان يمنع هذا ويقول لا نسلم ان حقيقة اللون هو ما ذكرتم فان انفعال البصر انما يتبع حقيقة ثابتة فاذا لم تثبت ثمة حقيقة لم يوجد الانفعال لئن قال الانفعال لازم لو كان المانع ايضا ان يمنعه ويقول ان الشيء قد يكون متلونا ولا يكون مرئيا بالفعل لعدم حضور ناظر او لاختلال البصر او لعدم تعمد او لفقدان الضوء **مسئلة** واما القوى الباطنة فالحس المشترك وهو قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ ومبادي عصب الحس تجتمع عنده مثل الحسيات واستدلوا على اثباته بانا نحكم على هذا اللون بانه صاحب طعم فلا بد من قوة مدركة لهما والنفس لا تدرك الجزئيات فلا بد من قوة واحدة يجتمع فيها هذان الامران حتى يتم الحكم وهو ادراك الحس المشترك وايضا نرى القطر النازل خطا مستقيما والشعلة الجوالة كالدائرة مع انه ليس في نفس الامر كذلك فلا بد من ادراك تسام النقطة في قوة للانسان وقيل انما تحصل النقطة في مكان اخر فرتسم الصورتان معا في القوة فيجب خطا وايضا النائم والمبرسم يشهدان صورا ويحكمان بثبوتها مع انه ليس في الخارج شيء وقيل على الاول على سبيل المعارضة انا نحكم على زيد انه انسان وليس المدرك لهما شيئا واحدا وعلى الثاني يجوز ان يكون الاتصال من الارتسامات في الهواء بان يكون كل شكل جديد

في جزء من الهواء لوصول النقطة اليه فانه يحدث قبل زوال الشكل السابق متصل
ويرى خطا على انه يمكن ان يكون الارتسام انما هو في البصر والعلم بان البصر لا يرتسم فيه
الا صورة المقابل ليس برهانيا والتجربة لا تفيده وعلى الثالث ان مشاهدة ما ليس في
الخارج سفسطة اجاب بعض المحققين عن الاول بان المدرك لها هو النفس الناطقة
لكن لا حدها بالة وللاخر ليس بالة وعن الثاني ان بقاء الشكل السابق عند حصول
الشكل بعده يقتضي الخلاء فان الشكل انما يحدث في الهواء لنهايات المحيطة بالجسم المتحرك
فيه وبقاء النهايات بحالها بعد خروج المتحرك عنها يقتضي احاطة النهايات بالخلاء واما
تجويز الارتسام في البصر فانه محال لانه مع الفعل بمشاهدة ما ليس في الخارج قول
بمشاهدة ما لا يقابل البصر ولا يكون في حكم المقابل وعن الثالث ان انكار مشاهدة
النائم والمرضوض سفسطة اما اثبات قوة للانسان يدرك بها الاشياء بعد الغيبة
فانه غير مستبعد فضلا عن ان يكون محالا اقول على الاول اذا جاز ان
يكون الحاكم هو النفس من غير افتقار الى الة في الامر الكلي جاز ان يكون الحكم ههنا
هو النفس مع افتقاره الى احديهما اعني الة الذوق والاخرى الة البصر فانه
مع حصول هاتين الالتين يحكم الحكم من النفس ان صاحب هذا اللون هو صاحب
هذا الطعم الطعم فان قلت قد يحكم بان صاحب هذا اللون هو صاحب هذا الطعم
من غير ادراك الطعم في الحال والذوق لا يبقى فيه ما يدركه بعد المفارقة قلت
يكفي في هذا اثبات قوة هي الخيال حافظة للمدركات بعد الغيبوبة وعلى الثاني ان
لمانع ان يمنع كون الشكل انما حصل بسبب الاحاطة وانه يزول بعدولها واما
ما لونه في ارتسام البصر بانه ادراك لما لا يكون في الخارج ولا يكون مقابلا ولا
في حكم المقابل فهو مشترك بين الامرين ب الخيال وهي قوة مرتبة في اخر
التجويف الاول يجتمع فيها مثل المحسوسات بعد الغيبوبة حافظة لها وهي خزانة
الحس المشترك واستدلوا على مغايرته للحس المشترك بانه حافظ والحس قابل
وهما متغايران كما في الماء والاناء القبول والحفظ لصدورا عن قوة واحدة

لصدر

لصدر عن الواحد اكثر من واحد وايضا الفرق حاصل بين حصول الصورة و
الذهول عنها والنسيان لها ما لا استحضار هو حصول الصورة مع القوتين و
الذهول زوالها عن المدرك وانحفاظها في الخزانة والنسيان زوالها عنها
قيل على الاول تغاير قوتي الحفظ والقبول في صورة الماء لا سيما على التغاير
مطلقا فان التمثيل غير مفيد واما كون الواحد لو صدر عنه القبول والحفظ لصدر
عن الواحد اكثر من واحد فمعارض بالحس المشترك المدرك لاشياء مختلفة وايضا
الخيال انما كان حافظا وجب ان يقبل حتى يمكنه الحفظ وعلى الثالث انه يجوز ان الحاصل
في الحافظة حالة الذهول يقتضي القول بان الادراك ليس هو حصول الصورة
في المدرك وعلى هذا التقدير جاز ان تحصل الصورة في الحس المشترك من غير
ادراك وايضا القوة العاقلة ليست لها حافظة مع حصول الاحوال الثلث
لها فان جعلتم الحافظ لها العقل الفعال قلنا فليكن هو حافظا للحس المشترك
اجاب بعض المحققين بان الماء لم يذكر على سبيل التمثيل بل برهانا على حكم جزئي
مناقض للحكم الكلي بان القابل هو الحافظ وصورته الماء قابل الماء وليس بحافظ
فبعض القابل ليس بحافظ وهو يدل على تغاير القوتين وعن المعارضة بالحس و
النفس فان الواحد يصدر عنه الكثير اذا كان الصادر بالذات شيئا واحدا ثم
يكثر بقصدات اذا اختلفت جهات الصدور فالصادر عن الحس المشترك هو
استثبات الصور المادية ثم يصير مستثبتا للالوان والاصوات وغيرها بقصد
ثان وذلك لانقسام قابل الصور اليها كالبصر الذي فعله ادراك اللون ثم
يصير مدركا للصدين لاشتمال اللون عليهما وكذلك النفس واما الخيال فانه قد
يجتمع فيه القبول والحفظ لقوتين فيه فانه لا استبعاد في ذلك واجتماعهما في شئ
واحد لا يدل على وحدة مصدرهما لو كان اجتماعهما في شئ واحد لقوتين فيه
كالارض فانها قوتان نباتية وصورية تدل على مغايرة المصدرين وعن الثالث ان الادراك
هو حصول الصورة في المدرك لحصوله في الالة والصورة حالة الذهول حاصلة

في الالة لانه المدرك فلا يقع ادراك العقل للمعاني ترتسم فيه المعقولات دون المحسوسات
فامكن ان يكون حافظا للنفس دون الحس المشترك اقول على الاول القياس لا يتم في
انتظام وانتاجه الحكم الجزئي لكنه لا يدل على مغايرة كل قابل لكل حافظ وعلى هذا التقدير
جاز ان يكون الامران متحدين هيهنا وقوله الحس المشترك يدرك الامر العام وبواسطته
يدرك الامور المندرجة تحته معارض هيهنا بمثله فانه يجوز ان يكون الحس المشترك
يصدر عنه مطلق الانتقام الذي هو اعم من القبول والحفظ ثم يصدر هذان الامران
عنه بصدورين واما المحال فيستحيل ان تكون له قوتان احداهما يحفظ والاخرى
يقبل والا لزم التسلسل وعلى الثالث انه يجوز ان يكون حافظا اخر غير العقل الفعال
على انه مبني على ان النفس لا تدرك الجزئيات وهو ضعيف ج الوهم وهو قوة
مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ يحكم احكاما جزئية ويدرك المحسوسات
معاني غير محسوسة قالوا وهي من حيث انها تدرك المعاني الجزئية كانت مغايرة
للنفس ومن حيث انها تدرك ما ليس بمحسوس لا تكون حاسة كما ولا حيا لا ولا
يخفى ضعف هذا الكلام قالوا وهذه القوة هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما ليس بفصلا
كالحكم العقلي بل حكما اوليا مقرونا بالجزئية وبالصورة المحسوسة عند اكثر
الافعال الحيوانية د المخيلة وهي قوة مرتبة في الجزء الاول من التجويف الاوسط
لها وهي تركب وتفصل بعض المعاني من بعض وتركب بينها الصور المحسوسة مع المعاني
وتفصلها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند استعمال الوهم مخيلة قيل على
هذا هذه القوة ان كان لها ادراك كان الشيء الواحد مدركا ومتصرفا معا وهو
الابطل القول بان القاضي على الشيئين لا بد ان يحضرهما المقضي عليها ولان استخدام
الوهم لها تصرف فيها فالوهم مدرك ومتصرف معا اجاب بعض المحققين عن الاول
بان هذه غير مدركة وتصرفها في شيئين يقتضي الحضور لا الادراك وعن الثاني
ان الشيء الواحد يمكن ان يكون مدركا ومتصرفا من وجهين مختلفين احدهما
يجب ان يتقدم الاخر بحسب الزمان او كلاهما بحسب الزمان وقد اعترض على اثبات القوة

فصل هذه القوة انا لم نكن مدركة كيف تركب وتفصل فان هذا الفعل امكاني
طبيعيا لم يكن على جهات متناهية كتفصيل شيء وتركيبه وان كان ارادية فالارادة
انكانت لما كانت مدركة وانكانت لغيرها لم تكن ارادية كلية لان الارادة
الكلية لا تقتضي التفصيل والتركيب الجزئيين بل لا بد من ارادة جزئية وهي لا بد
لها من تصور جزئي لتفصيل جزئي وتركيب جزئي وتقصد انما يكون لتصور ذلك
الحكم الخاص والصورة الخاصة حتى تتعين لها ارادة جزئية خاصة فذلك الشيء
اذا جمع التصورات الخاصة والاحكام الخاصة الجزئية فلا جمع والتفصيل بذاته
فلا اذا يحتاج الى متخيلة وما الذي دل عليها الا التركيب والتفصيل ه
الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ من شانها حفظ احكام
الوهم وجميع تصرفات المتخيلة والوهمية ونسبتها الى الوهم كنسبة الخيال الى الحس
المشترك وهذه القوة تسمى متذكرة وحافظة فكونها حافظة لصيانتها ما نيابها
كونها متذكرة لسرعة استعدادها لاستثنائها والتصور بها مستعدة اياها
اذا تفقدت وذلك عند اقبال الوهم بقوة المتخيلة مستعرضا واحدا واحدا
من الصور واستدلوا على اختصاص كل قوة بآلتها بان الفساد اذا تطرق الى
تجويف اختلت القوة المنسوبة اليه وبهذا استدلوا على مغايرة القوى اختلت
فان تجويف كل قوة اذا اصابته افترا اختلت تلك القوة مع بقاء غيرها وقد
يستدلون ايضا بان القوة الواحدة لا يصدر عنها امران وهذان الوجهان
فاسدان اما الاول فلاحتمال ان يكون ذلك التجويف شرطا لكمال ادراك القوة
المنسوبة اليه من غير حلول فيه ثم كيف يمكن هذا الفرض في القوة الوهمية والمخيلة
وتجويفها واحد واما الثاني فلانه لو سلم لكان في الامور المجردة من حيث
بساطتها لا في القوى البدنية التي لها تركيب مع المواد والاعضاء وتصرفات
النفس وغير ذلك مما يقتضي الكثرة ه وامّا قوة التحريك فانها تنقسم
الى قوة محركة على انها باعثة والى قوة محركة على انها فاعلة فالباعثة هي القوة

الشوقية فان الحيوان مالم يشتق الى ما يدركه حسا او عقلا او خيالا لا يتحرك اليه بالارادة والشوق غير ذلك فانا قد ندرك اشياء لا يقع لنا اليها شوق والشوق انما يكون لجذب ملائم او لدفع منافر والاول هو القوة الشوقية الشهوانية و الثاني هو القوة الغضبية والفاعلة هي القوة المحركة في الاعصاب والعضلات ويصدر عنها تشنج الاعصاب بجذب الاوتار والرباطات وارخائها والشوقية قوة اخرى هي الاجماع ولعل للمنافع ان يطعن في هذا ويجعل الاجماع قوة الشوق واعلم ان اليقظة حالة تكون النفس فيها مستعملة للحواس والقوى المحركة في امور ظاهر البدن بالارادة وليس استعمال الحاسة بالفعل شرطا للنفصان بل هي حالة يتأتى فيها هذا بالفعل والنوم مقابل لها وهو حالة اعراض النفس عن الامور الظاهرية الى الامور الداخلية اعراضا طبيعيا لا كالاغماء والغشيان وتجذب الروح في النوم من الظاهر الى الباطن فتعطل الحواس الظاهرة لان النفس انما تتعلق اول تعلقها بالروح وهو جسم لطيف جاد يتولد من القلب ويحصل من لطافة الاخلاط وبخاريتها وهو حامل جميع القوى فاذا انصب الى داخل لم يبق له تعلق بالظاهر فتتعطل ادراكات النفس بالاعضاء الظاهرة وقد يحدث لمعاونة القوى الطبيعية فان النفس اذا اشتغلت بجانب ينقطع عنها الجانب الاخر وقد يكون لتحلل الروح وضعفه فيقصر عن الانبساط ويعود ويجذب معه القوة البدنية لانه هو حاملها وهذا التحلل قد يكون من كثرة الحركات البدنية وقد يكون من كثرة الافكار فيتحلل اكثر ما يرد من الحر والفكر وقد يكون سببا للنوم فانه يعرض منه تسخين الدماغ فتجذب الرطوبات اليه لان الرطوبة تنجذب الى حيث تغلب فيه الحرارة فيمتلئ الدماغ من الرطوبة ويثقل ويعجز عن الحركة وقد تمتلئ الاعصاب وتنسد مسارب الحركة فلا يبقى للروح منفذ وقد يكون لغلظ الروح وجموده وسبب البرد وقد يحصل انقباض للروح الى داخل بسبب الخوف فيعرض النوم **فصل** ٥ من شأن القوة المخيلة التصوير والتشبيه ولو خليت وطباعها لما فترت عن هذا الفعل لكن يصدها عن هذا ان

العقل

العقل احران ١ انتقاش الحس المشترك بالصور الكثيرة الخارجية بحيث لا يبقى عن اللوح شئ الا وقد استقل بالانتقاش فلا يبقى قابل لما تصوره المخيلة ب جذب العقل او الوهم اياها واستعمالها فيما يريد وما نريد بصدها عن العمل ففي حالة النوم يزول احد الشاغلين وهو الاول وفي حالة المرض يزول احدهما وهو الثاني فان النفس اذا التفتت الى البدن واشتغلت بتدبيره واعرضت عن هذه القوة فيأخذ في التصوير والتشبيه فيهاتين الحالتين ويطبع ما تصوره في الحس المشترك فيصير مشاهدة لان المشاهدة ليست مشاهدة لكونها مستفادة من الخارج بل لحصول المشاهدة في الحس المشترك وهذه الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة وقد تكون صادقة فالكاذبة على ثلثة اوجه ١ ان الانسان اذا احس شيئا وبقيت صورة المحسوس في الخيال فبعد النوم ترتسم تلك الصورة في الحس المشترك ٢ ان المفكرة تؤلف صورة تالفها وترتسم في الخيال فعند النوم ترتسم في الحس المشترك ٣ قد يتغير مزاج الروح الحامل للمخيلة فيتغير افعالها فالشاهد للتغير ان يتغير مزاجه الى الحر والصادقة فانما تكون لان جميع الامور الكائنة مرتسمة في العقول وللنفس اتصال لكونها لائقة بها فينطبع فيها ما هو قريب اليها من الاهل والولد والمتخيلة ترشدها المحاكاة فتحاكي تلك الشاهدة الكلية بصورة جزئية وتنطبع في الحس المشترك فيصير مشاهدة فان كانت تلك الصور شديدة المناسبة للمعاني الكلية حتى لا يقع تفاوت بينهما الا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية عن التعبير وان كانت ضعيفة المناسبة كما يقع بين الشئ وضده او لازمه انتقر الى التعبير وان لم تقع مناسبة كانت اضغاث احلام وربما رأى الانسان تعبير رؤياه في رؤياه فيكون ذلك تذكرا فان القوة المذكرة كما تنتقل من الاصل الى المحاكاة للمناسبة تنتقل من المحاكاة الى الاصل بسبب تلك المناسبة واكثر ما يتفق له ذلك من تكون همته مشغولة بما رأى فاذا نام بقي الشغل به بحاله فاخذت القوة المخيلة تحاكيه بعكس ما حاكت اولا وقد يعرض لها ان يتخيل فعلها مرة اخرى فيرى كان لخاطبا يخاطبها بذلك ومن الناس من يكون

امع احلاما و ذلك اذا كانت نفسه اعتادت الصدق وقهرت المخيلة الكاذبة
ويجب ان يكون اعدل الناس مزاجا فان ايا بس المزاج والبخار حفظه جيدا لكنه
لا يقبل جيدا والرطب بالعكس والحار المزاج مضطرب الحركات وباردة بليد **المبحث**
الخامس في القوى الانسانية للنفس اعتبار ان احدها تدبير البدن والثاني ادراك
المعقولات فلها قوتان بحسب هذين الاعتبارين فالقوة التي بها اقبال النفس على
تصرفات البدن عقلا عمليا والقوة التي بها تقبل النفس على ما يفيدها المعقولات
تسمى عقلا نظريا والعقل لفظ مشترك بين هذين المعنيين وليتا النفس عبارة
عن هذين القوتين قال بعضهم لان القوة العقلية والنفس وجوديتان في الصغرى
نظر فان القوة تطلق بالاشتراك على معان احدها المعنى الذي يصير الشيء به فاعلا
او منفعلا وهو ليس بعرض والثاني القوة التي تجعني الاستعداد وهو امر عدمي
والفرق بين هذين واضح فان الاول قد يجتمع مع القوى عليه بخلاف الثاني وليس
هاهنا ان القوتان صورتين للنفس حتى تكون النفس مادة لهما فانا قد ابطلنا تقوم
مادة واحدة بصورتين والحق عندنا في هذا الموضع ان هذه القوى ليست الا
مجرد اعتبار واضافة للنفس وان النفس واحدة تارة تؤخذ باعتبار نسبتها الى
ما فوقها مؤخذ قابلة لما يطبع فيها من المعقولات فيكون منها انفعال للانطباع و
تارة تؤخذ باعتبار نسبتها الى ما دونها وهو البدن فتؤخذ فاعلة ومحركة له
فيكون منها فعل ولا استبعاد في صدور فعل عن شيء واحد منفعل لاعتبار
وجودات فيه بل باعتبار نسب واضافات يفرضها العقل بالقياس الى امور خارجة
عنه واعلم ان العقل الفعلي يقال بالاشتراك على معان ثلثة ا القوة التي يكون
بها التمييز بين الحسنة والقبيحة ب المقدمات التي يستنبط منها الامور الحسنة
والقبيحة ج فعل الامور الحسنة والقبيحة والمقصود ههنا هو الاول والعقل النظري
يقال بالاشتراك على معان خمسة ا الجوهر المستعد لقبول المعقولات ٢ العقل
الهيولاني وهو ان لا يحصل في الجوهر المفروض شيء من المعقولات بل يكون قابلا لها

٣ العقل بالملكة وهو ان يحصل للجوهر العاقل تعقل الاوليات ٤ العقل بالفعل وهو
ان يحصل له مع تلك الاوليات النظريات لا حصولا بالفعل بل على انها يجب متى شاء
صاحبها استحضارها بالفعل ٥ العقل المستفاد وهو ان تكون تلك المعقولات حاضرة
بالفعل بحيث يتمكن بها نوع الانسان وهو اقصى كمالات الانسان وتحذ هذه الاستعدادات
المذكورة واعد تلك الاستعدادات يخدم اقربها وتخدم القوة النظرية العملية و
تخدمها القوى البدنية واقدمها الوهم وهي تخدم بعضها بعضا حتى تنتهي الى
الكيفيات الفعلية وهي مخدومة بالانفعالات **سر** لا بد من شيء كامل يخرج
كمالات النفس من القول الى الفعل فان النفس لا تخرج الى الفعل من القوة والا
لكانت بالقوة ويخرج النفس لو لم يكن عالما ما اعطى العلم فان الشيء لا يستحيل ان
يعطي ما ليس له اقول في هذا نظر فانه يجوز ان تكون النفس باعتبار وجود
ادراكات لها او ارادات او افعال اخرى تخرج من القوة الى الفعل من غير مخرج
ثم لو سلم وجود ما يقتضي الخروج لكن لا يجب ان يكون عالما قوله يستحيل ان يعطي
العلم وليس له العلم قلت هذا خطاء فان المسخن كيف يعطي السخونة وهو ليس
بمسخن وربما قالوا في هذا المقام ان القوة الجسمية اذا غابت عنها صورة فاما
ان تبقى في قوة اخرى هي الخزانة لها او يزول عنها وعن الخزانة فيحتاج الى كسب
جديد والنفس يعرض لها شيء من الحالتين والنفس واحدة يستحيل ان يكون
شيء منها مدركا وشيء حافظا وخزانتا فنستحيل ان تكون قوة جسمانية فان
المعقولات لا تحل في المادیات فللنفس معط للكمال في المبدء ومعيد له عند
الزوال وهو العقل الفعال وهو خزانة المعقولات اذا اقبلت النفس اليه اقبلت
عنه واذا اشتغلت بالجانب البدني امحت تلك الصور عنها والتخصيص ببعض
ادراك المعقولات المرتسمة بالعقل الفعال وهو تصرفات النفس في الصور الخيالية
والمعاني الجزئية المناسبة لتلك المعقولات الفائضة على النفس وقد يحصل
هذا الاستعداد من صورة عقلية لصورة عقلية مناسبة بينهما والعقل الهيولاني

علة بعيدة لهذا الاتصال والعقل بالفعل علة قريبة والعقل بالملكة علة متوسطة
وحصول الاوائل لا يتوسط فتدبر فكرى اقول في هذا الكلام موضع نظر فان
المانع ان يمنع استناد كون النفس محققة في سهولة الاسترجاع وصعوبته الى الارتسام
في العقل الفعال بحيث اذا حصل الاتصال سهل الاسترجاع واذا انفك تعسر جدا
لجواز ان يقع الاختلاف في تلك الزيادة الاستعداد الحاصل بسبب الامور الجزئية
او العقلية المعدة لاشتالها ونقصانه كما قلتم من غير ان يكون ثمة استرجاع الى
المعقولات في عقل فعال بل اذا اشتد الاستعداد لحصول الادراك الجزئي في
الصورة العقلية المباينة له عن المبدأ المفارق ثم هبوط كما قد يقع هذا الاختلاف
للنفس بالنسبة الى عقائدها الباطلة فهل لتلك العقائد الفاسدة ارتسام في
العقل الفعال ام لا فان قلتم بالاول لزم منه محالات منها ارتسام النقيضين
في العقل الفعال ومنها حصول الخطا في الاعتقاد اذا تجردت عن المادة و
علائقها وعدم الخطا الخطأ في الاعتقاد انما يحصل بسبب معارضة الوهم للعقل فكيف
تثبتون للعقل الفعال قوة وهمية حيوانية وان قلتم بالثاني فقد اعترفتم بحصول الكمال
من غير ارتسام في حافظ **سر** قالوا المدرك من القوى للصور الجزئية
الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد عن المادة وعلائقها كما تدرك الحواس
الظاهرة فاحتياجه الى الآلات الجسمانية ظاهر لان تلك الصورة انما تدرك
اذا كانت حاضرة والمبادي لا تحضر عند المفارق واما المدرك للصور الجزئية
على تجريد تام من المادة دون علائقها كالخيال فيحتاج ايضا الى التجسيم
فانا نتخيل مربعا محتجا بمربعين متساويين متمايزين بالوضع فالتمايز اما ان
يكون مستفادا من الخارج وهو باطل فانا نتخيل ما ليس في الخارج واما ان يستفاد
من المربعين وهو ايضا باطل لانا فرضنا تساويهما فلم يبق الا ان يقال انما يستفاد من
الشئ الذي انقطع فيه بحيث يكون احدهما مقطعا لجانب الآخر وهو المطلوب
قالوا والفرق بينه وبين التعقل ظاهر فان العقل يعقل مربعا كليا ويقرن به حد

التباين

التباين تارة وحد التباين اخرى فاما هذا المربع الجزئي الذي ليس بالعرض فليس
يمكن ان يوجد له هذا الحد دون صاحبه لان الامر به يستحق الحاق هذا الحد به دون
صاحبه ولا الخيال يفرضه كذلك بشرط تقرر به بل يتخيله كذلك دفعة و
ايضا قد يتصور صورة انسان اكبر واصغر من الصغر والكبر لا يستدان
الى الخارج لما مر ولا الى الصورتين لانقاتهما في الهوية فلا بد وان يكون ذلك
الاختلاف للمحل وايضا لا يمكننا تخيل بياض وسواد في شئ واحد ويمكننا ذلك
في جزئين ولو كان كلا الخيالين بر تسمان في غير المنقسم لما افترق المحال بين
الممكن والمتعذر وهذه الحجج لا يخفى ضعفها **المبحث السادس** في بقية الكلام
في احوال النفس كل واحد يعرف بذاته وبانه هو الذي اشتهى وان الذي
غضب وان لكل شخص نفسا واحدة فليس ببدن ومن قال من القدماء ان
للانسان نفسا حيوانية وللحيوان نفسا نباتية فهم انما اراد به مجموع القوى
النباتية والحيوانية وكذلك ليس لنفس واحدة بدنان والا لكان احد البدنين
اذا احس شيئا او اشتهى او غضب حصل ذلك للبدن الآخر والا نصاف
يقتضي ان هذا اللازم لم تظهر استحالته بالبرهان **مسئلة** المشهور ان النفوس
البشرية متحدة بالنوع قالوا لانها لو كانت مختلفة بالنوع لكانت مركبة من
الجنس والفصل والتركيب من خواص الاجسام وهذه الحجة ساقطة بالكلية
فان التركيب ان اريد به التركيب من الاجزاء العقلية فليس من خواص الاجسام
وكيف وعندهم ان التركيب من الجنس والفصل قد يعرض للاجسام والاعراض
والجواهر المفارقة عند القائل بان الجوهر جنس وان اريد به التركيب من الجواهر
الجسمانية فلا شك انه من خواص الاجسام ولكن الملازمة ممنوعة في غاية المنع
ومما احتجوا به ههنا ان النفوس البشرية يعلمها حد واحد والاشياء المختلفة
لا تكون كذلك وهذا اضعف من الاول فانكم قد اعترفتم مرارا ان هذا التعريف
الذي عرفتم النفس به انما هو تعريف رسمي والاشياء المختلفة يجوز اشتراكها

في الوسوم بحيث يجمعها رسم واحد ثم نقول هذا التحديد انما هو للمفهوم عندكم
من النفس فان ادعيتم ان حقيقة النفس الموجودة في الخارج المشار اليها بتلك
ذلك طالبناكم بالبرهان وايضا المحدثون للنفس انما يحدثون الهيئة الكلية
لافرادها وتلك الهيئة جاز ان تكون افرادها مختلفة بالحقائق ومن الناس من
زعم انها مختلفة بالنوع قال لان بعض النفوس تكون بالفطرة في الاخلاق الفاضلة
وبعضها متصف باحد جانبي الافراط والتفريط وليس هذا الاختلاف لامر غير
فانا نرى شخصين متفاوتين في الامر جميع التباين الكلي في اخلاقها وهذه الحجة لا يخفى
ضعفها **مسئلة** ذهب المعلم الاول واتباعه الى ان النفس حادثة وهذا هو على
ما ذهبنا فانا نستدل على حدوث ما سوى الله تعالى وقد ذكر حجة على ذلك فقال
لو كانت النفس قديمة لكانت اما واحدة او كثيرة والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة
ظاهرة وبيان بطلان التالي انها لو كانت واحدة بعد التعلق بالبدن ان
بقيت واحدة كان زيد هو عمرو وهو باطل وان تكثرت فالتكثير انما يكون للانقسام
والانقسام من خواص الاجسام ولو كانت كثيرة فالكثرة اما ان تكون بالذات
فيلزم ان تكون مختلفة بالنوع وقد مر بطلانه عام واما ان يكون بالعوارض
والعوارض انما تكون بسبب المادة وقبل التعلق بالبدن لا مادة فان مادة
النفس انما هي البدن واعلم ان لهذه الحجة تعلقا قويا باتحاد النفوس بالنوع
مع انه لم يبرهن على ذلك باكثر مما مضى وقد عرفت ضعفه قال بعض المتاخرين لم لا
يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المادية قوله قبل التعلق بالبدن لا مادة
ممنوع لجواز تعلقها ببدن اخر غير الاول على سبيل التناسخ فلهذه الحجة توقف
على ابطال التناسخ مع ان حجتهم على ابطال التناسخ متوقفة على الحدوث
على ما ياتي فيلزم الدور واجاب عن هذا بعض المحققين بانه قد سلم ان النفوس
متحدة بالنوع ولا شك ان المتحدة بالنوع متوقفة بالتعلق تستحيل تعلقها
بامور مختلفة كالمواد وغيرها ويمنع تعلق الامور المختلفة بهيئ اتحادها

النوع

النوعي لاستواء الترجيح من غير مرجح فاذن هي غير متكثرة اصلا اقول لا استقام
فلم ان يكون سبب التخصيص في تعلق بعض النفوس ببعض الابدان هو الاستعدادات
الحاصلة من الابدان كما قالوا في ابتداء خلق النفس واصح القائلون بالقدم ان
بان كل كائن فاسد والنفس ليست فاسدة فهي ليست كائنة والمقدمتان ممنوعتان
اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلما ياتي **مسئلة** القائلون بقدم النفوس وهم
افلاطن واشياعه اختلفوا في جواز انفكاكها عن التعلق البدني فجوزه
قوم وانكره اخرون والمنكرون هم القائلون بالتناسخ فمنهم من منع من انتقال
نفس انساني الى غير نوع ذلك البدن ومنهم من جوز الانتقال الى بدن حيوان
وهذا يسمى المسخ ومنهم من جوز الانتقال الى جسم نباتي وهذا يسمى لسخا ومنهم
من جوز الانتقال الى الجماد وهذا يسمى رسخا وقد صدر من القوم حجج في ابطال
التناسخ | ان النفس لو كانت قبل تعلقها ببدن البدن متعلقة بغيره لتذكرت
احوالها وعوارضها التي عرضت لها سالفا ولما منع ان يمنع الملازمة لجواز ان يكون
التذكر مشروطا بعقارنة البدن المصاحب لتلك الاحوال **ب** ان النفس
حادثة والحادث لا بد له من استعداد حادث للقابل فان العلة الفاعلية قديمة
عامة الفيض وقابل النفس هو البدن فحدوث النفس مشروط بحدوث مزاج
مستعد لتلك النفس اذا حدث فاضت عن واهب صورها المفارق فالبدن
الحادث لو انتقلت اليه نفس مستنسخة مع وجوب حدوث نفس اخرى له
لتعلقت نفسان ببدن واحد وقد مر بطلانه وهذه الحجة ايضا ضعيفة اما
اولا فلبنائها على الحدوث الذي بينا ابطال حجتهم فيه واما ثانيا فلحكمهم بالاستعداد
في البدن الحادث واما ثالثا فلا يجاب بحدوث نفس اخرى عند حدوث البدن
فان قائل ان يقول جاز ان تتعلق النفس بذلك البدن لان البدن غير مستعد
لافعال النفس على تقدير ان تكون النفوس مختلفة اولان النفس المتعلقة اليه
تعلقت به اولا لا على سبيل الانتقال **ج** ان النفس المستنسخة اما ان تتصل بالبدن

فالبدن
الثاني حال فساد البدن الاول او قبلها وبعده فان اتصلت به في تلك الحالة
الثانية حدوث في تلك الحالة اوقبلها فان كان في تلك الحالة فاما ان يكون عدد النفوس
المقارنة والابدان الحادثة متساويا او يتفاوت وعلى تقدير التساوي يجب
اتصال فناء كل بدن بكل بدن او ان يكون بدنا وان يكون بعدد الكائنات من الابدان و
الفاسدات منها متساويا وهما محالان وعلى تقدير التفاوت ان كان عدد النفوس
اكثر فان تشابهت في استحقاق تعلقها ببدن واحد لزم اما تعلق الجميع به او ان
لا يتعلق به شئ منها وهما محالان وان اختلفت وجب تعلق البعض بدون
الباقي وهو محال والمكان الاكثر هو عدد الابدان فان تعلقت نفس باكثر من بدن
واحد لزم المحال والا لزم تعطيل بعض الابدان المستحقة لفيضان النفس عن
الاتصال به لاجل تنفس بعض النفوس ببعض الابدان وتحدث للبواقي نفوس
اخر لا نقول لا اولوية في اختصاص احد الابدان باحداث نفس له دون نفس
له دون بعض وان كان البدن المشتملة اليه قد احدث له قبل تلك الحالة لزم اما
اما اتصال نفسين ببدن او تعطيله مدة عن التعلق وان كان اتصال النفس بالبدن
الثاني قبل فساد الاول لزم اما تعلقها بهما او تعطيل الاول مع استعداده وان كان
اتصالها بعد فساد الاول بزمان كانت معطلة في ذلك الزمان ولان بقاءها
زمانا غير متعلقة بقتضي تجويز بقائها سائر الازمنة وهذه الجميع بسطها وتعطيلها
لا تخلو عن مفاسد صعبة لا تتم لهم وهي ظاهرة **مسئلة** اتفق الجمهور منهم
على ان النفس الانسانية لا تفسد بفساد البدن ولهم حجتان | ان كل ما يفسد
بفساد شئ فله تعلق به وتعلق النفس بالبدن ليس بتعلق الانطباع ولا تعلق العلية
فان الجسم ليس علة لما ليس بجسم على ما يأتي ولا تعلق الحاجة في الوجود لانهما لو تكافيا
لذاتيهما كانا متضايفين هف وان تكافيا لعارضيهما لزم من عدم احدهما عدم
الاضافة العارضة لا ذات المضاف واذا انتفى التعلق بينهما لم يلزم من عدم البدن
عدم النفس **ب** كل قابل للعدم فهو مركب ولا شئ من النفس مركب فلا شئ من

النفس

النفس بقابل للعدم اما الصغرى فلان القابل يوجد مع المقبول ولا يمكن وجود الشئ مع
عدمه فلا بد من محل يكون قابلا لامكان العدم فيكون له صورة فيكون مركبا من المادة
والصورة نقلنا الكلام الى مادتها ونقلنا انها غير قابلة للفساد والامكان هيولى وتم
القول هاتان المحجتان ردتيان حبا اما الاولى فلانها ليست عامة وهذا فلا تخلو
من اشكال فان لقائل ان يقول ما برهان الحصر على ما ذكرتم وسياتي الكلام فيه ثم
نقول لم لا يكون بينها تعلق العلية اليس من مذهبكم ان الحوادث لا تحدث الا عند
استعداد المستعد فيكون لوجود المستعد مدخل في علية الوجود قالوا انه علة في الحدوث
ولا يلزم من كونه علة للحدوث كونه علة للعدم قلنا سلمنا انه لا يلزم لكن لم لا يجوز ان
يكون علة وايضا لم لا يكون بينهما تعلق التكافؤ ويكون ذلك بسبب عارض يلزم
من زواله زوالها كما تقولون في العلم فانه عندكم من باب الكيف ويلزم الاضافة
لا المعلوم ويلزم من تغير الاضافة تغير العلم واما الثانية فلان صغراها في غاية
المنع قولهم القابل يوجد مع المقبول قلنا اين البرهان على هذه المقدمة فانها
مبنية على ان الامكان امر ثبوتي وسياتي ابطاله ثم نقول كيف تحكمون بقبول بعض
الاعراض البسيطة للعدم قالوا القابل هو المحل قلنا فليكن القابل ههنا هو البدن
قال بعض المتاخرين الحدوث والعدم متساويان في احتياجهما الى الامكان لبساطتهما فان
جعلتم محل احدهما هو البدن فليكن البدن هو محل الاخر اجاب عن هذا بعض المحققين
بان كون الشئ محلا لامكان وجوده هو ما بين القوام له او لامكان فساده غير
معقول فان معنى كون الجسم قابلا لوجود السواد هو تهيؤه لوجود السواد فيه
وكذلك امتنع كون الشئ محلا لامكان فساده فالبدن ليس بمحل لامكان وجود
النفس من حيث هو بين ولا لامكان فسادها بل امكان مع هيئة مخصوصة توجوده
قبل حدوث النفس محلا لامكان وتهيؤ لحدوث صورة انسانية تقارنه
تقوم نوعا محصلا ووجود تلك الصورة غير ممكن الا مع الامر سببها القريب
بالذات وهو النفس فحدث بسبب استعداده ذلك مبدء الصورة المقارنة القوة

اياه على وجه كان ذلك المبدء مرتبطا به هذا النوع من الارتباط وزال بذلك
الحدوث ذلك الامكان والتميز عن البدن اذ زال عنه ما كان البدن معه محلا يحتاج
الى حدوث النفس اعني الهيئة المخصوصة فبقي البدن محلا لامكان فساد الصورة
المقارنة له وزال ذلك الارتباط عنه فقط فامتنع ان يكون محلا لها فساد ذلك المبدء
من حيث هو ذات مباين عنه فان البدن مع هيئة مخصوصة شرط في حدوث
النفس من حيث هي صورة او مبدء صورة لا من حيث هي وجود مجرد وليس شرطا
في وجودها والشيء اذا حدث فلا يفسد بفساد ما هو شرط في حدوثه كالبيت الباقي
بعد موت البناء الذي كان شرطا في حدوثه فان قيل لم اوجبتم استحالة البدن
بحدوث صورة ما لحدوث مبدء لتلك الصورة ولم يوجب استحالته لفساد تلك
الصورة فساد مبدد ذلك وما الفرق بين الامرين قلنا لان ما يقتضي حدوث معلول
ما فانما يقتضي وجود جميع علل ذلك المعلول بشرائطها وما يقتضي فساد معلول لا يقتضي
فساد العلل بل يكفيه فساد شرط ما ولو كان عدميا اقول لا يجوز ان يكون
البدن شرطا في الحدوث جاز ان يكون شرطا في الوجود فان وجود المعلول يستلزم وجود
سائر علله فالبدن لما كان شرطا في حدوث الصورة الانسانية وشرطا في بقائها
المستند الى مبدئها جاز ان يكون المبدء مشروطا بالبدن وقوله العلة تستلزم عدم
عدم بعض الشروط لا على التعيين مسلم وكذلك جاز ان يستلزم عدم هذا الشرط
المعين فلا بد من نفي هذا التجائز ومن المعلوم ان نفي اللزوم لا يستلزم نفي الجواز
اما الكبرى فانها ممنوعة ايضا قوله في الاول كل مركب جسم قلنا مضى الكلام فيه و
قوله مادة النفس باقية قلنا سلم لكن لا يلزم من بقاء المادة بقاء النفس قال
بعض المحققين جوابا عن هذا ان المادة للنفس لا يجوز ان تكون ذات وضع لان
ذا الوضع ليس جزءا مما وضع له واذا لم تكن ذات وضع فلا يخلو اما ان يكون وجودها
بانفرادها اولا والاول يلزم منه ان يكون عاقلة فتكون هي النفس والثاني لا
يخلو اما ان يكون تاثير النفس في اقامتها اولا والاول يلزم منه ان تكون النفس

غير

غير عاقلة بانفرادها وهو باطل والثاني يلزم منه تجويز بقائها مع عدم البدن اقول
سياتي ابطال حجتهم على ان كل مجرد عاقل سلمنا لكن لا يلزم ان يكون هو النفس سلمنا لكن
لم لا يكون للبدن في اقامتها تاثير بمعنى انه يكون شرطا في وجودها قوله يلزم ان لا يكون
لها فعل بانفرادها قلنا لا نسلم فان المشروط بامر اذا اقتضى شيئا من حيث هو هو
لا يلزم ان يكون لشرطه مدخل في الاقتضاء سلمناه لكن لا نسلم استحالته قوله على التقدير
الثاني يلزم جواز بقائها مع وجود البدن قلنا نعم ولكن هذا ليس بتام في الدلالة
على امتناع بقائها قال بعض المتاخرين النفس داخلة تحت الجوهر وهو جنس لها
فصل والجنس والفصل مادة وصورة باعتبار اجاب بعض المحققين بان هذا مغالطة
باشتراك الاسم فان المادة والصورة يقعان على ما ذكره وعلى جزئي الجسم بالتشابه
اقول لا امتناع في ان وقوع المادة والصورة على هذين الامرين بالاشتراك لكن
المادة التي هي باعتبارها جنس من مقومات الهيئة وكذلك الصورة التي هي باعتبارها
فصل فيجوز ان تكون تلك المادة محلا لامكان عدم تلك الصورة الا ان يقال العقل
علة ومتى عدم عدم الحصة من الجنس فحينئذ يمتنع عليه الفصل سؤال اذكر حركة
ذكر الانسان الى المبادي ليتنقل منها الى المطالب والحدس هو سرعة هجوم النفس
الى نيل الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او نيل الحد الاكبر اذا وجد الحد الاوسط
وبالجملة سدة تاتي الاشكال من المعلوم الحاصل قالوا فاذا التفت النفس الى
حد يتاتى لها الادراك الحد الاوسط من غير تجشم كسب جديد في جميع مقولاتها
فهي ذات قوة قدسية ولا امتناع في وجودها كما يمكن وجود انسان يتيسر عليه الوصول
الى الاوسط في جميع تعقلاته واما الذهن فهو قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء
والفهم جودة تبقى هذه القوة للنفس ما يرد عليها من خارج والذكاء شدة القوة
الذهنية والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بفكر ورؤية سؤال
من الناس من اثبت للحيوانات نفوسا ناطقة لانها مدركة للكليات من حيث
انها مدركة للجزئيات والمدرك للمركب مدرك للاجزاء ولان الحيوان انما يقصد

حركة كلية لانه لو قصد حركة جزئية لكان قصده لتلك الحركة سبوقا بتحقق تلك
الحركة التي لا تتحقق الا بالقصد واعلم ان في هاتين المجتين نظرا اما الاولى فلان
الدرك من المعقول للجزئيات مدرك للكليات اما الادراك الحسي الذي لا
يتفصل الاجزاء التي للمحسوس فانه لا يلزم من تحققه تحقق الادراك العقلي واما الثانية
فان تحقق ذلك الجزئي الذي حصل شرطا في القصد ليس هو التحقق الخارجي حتى يلزم
الدور وانما هو التحقق الخيالي ولكن هذا اخر ما نورده في هذا الفن ونقطع
الكلام حامدين لله تعالى على الاثر ومصلين على نبي المصطفى خير انبيائه وآله
اهل ولائه في يوم الاثنين تاسع عشرين شهر ربيع الاول سنة ستة وسبعين وسبعمائة

فرغت من استنساخ هذه النسخة
الشريفة من النسخة التي كتبت بواسطتين من نسخة المصنف اسكنه
بحبوحة جنانه الظاهر ان النسخة التي كتب المستنسخ قبلي منها كانت
مغلوطة الحق ان المستنسخ حفظها من تعب نفسه في
تصحيحها الى ان بلغت نسخته في الجودة غاية
تقرب بالاضافة مع ذلك توجد كلمات تشابه
بعضها بعضا كالعقل بالفعل والقصر
بالقصر وبالعكس رحم الله من
بذل جهده في تصحيح
النسخة التي
انا اغلطها واضبطها وانا الاقل عبد الله بن الشيخ علي حسن الشروي التبريزي
غفر لهما ١١ سهج ٢ ١٣٣٨

وقع فرغ من استنساخها على نسخة
مغلوطة كتبت على نسخة كتبت
على نسخة المصنف تجاوز الله عنا
الكاتب في الفرغ سابع شهر رمضان
سنة الف ومائتين واثنين عشر
بلدة ساوه صلى الله على
مستحقها آمين

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۳۲۷
شماره ثبت
تاریخ ثبت ۱۳۶۳